# النحو العربي في مواجهة العصر

تأليف

إبراهيم السامرائي

دار الجيل
بيروت

# النَّحْوُ العَرَبِيُّ
## فِي مُوَاجَهَةِ العَصْرِ

# النحو العربي
# في مواجهة العصر

تأليف

إبراهيم السامرائي

دار الجيل
بيروت

الطبعَة الأولى
١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م

بسم الله الرحمن الرحيم

## المقدمة

هكذا كتابي في شيء يتصل بتاريخ النحو وأصوله، وفي مادته القديمة وما أقحم فيها من مواد كان ينبغي أن تندرج في العلم اللغوي. ثم إني عرضت فيه للدرس الحديث لأخلص من ذلك إلى أن النحو العربي القديم لا يمكن إلاّ أن يدرس وحده، وليس لنا أن نجتهد ونتعمّق لنجد مكاناً للدرس الحديث في حيز مادتنا القديمة. ثم ان النهج العلمي يفرض هذا البعد الأول عن الأخير، ولأن وسائل البحث لدى الدارسين الأوائل هي غيرها لدى المحدثين. إن مادة النحو القديم تتخذ من فصيح العربية كما وردت في لغة التنزيل وفي الأدب القديم شعره ونثره أساساً لها، في حين ان الدرس الحديث في النحو لا بد له أن يتخذ من العربية المعاصرة أساساً. وإنه لمعلوم أن تلك الفصيحة القديمة وهذه العربية المعاصرة مادتان مختلفتان على اشتمالهما على ما هو مشترك بينهما.

وقد جعلت كتابي هذا في بابين صرفت الباب الأول إلى كتاب الدكتور عبده الراجحي وهو «النحو العربي والدرس الحديث» المشتمل على بابين كل باب يشتمل على فصوله الخاصة به. كما جعلت الباب الثاني من كتابي هذا في ثلاثة فصول تتوزّع الموضوعات الآتية:

الفصل الأول في تطبيقات أصحاب المنهج التحويلي.

الفصل الثاني في الضائع من مواد النحو القديم.

الفصل الثالث في «ملاك اللغة» وهو شيء من مواد لغـوية أقحمت في كتب النحو.

ثم أنتهي إلى شيء دعوته خاتمة لا ألّخص فيها ما قدمت بل إني أذهب فيها إلى ضرورة أن يكون للعربية المعاصرة نحو جديد.

والله أسأل أن ينفع بعملي هذا الذي أخلصت فيه الجهد ابتغاء أن ينالني ما ينال العاملين الصادقين.

ابراهيم السامرائي

# الباب الأول

# الفصل الأول

## النحو العربي والدرس الحديث[1]

هذا عنوان كتاب للدكتور عبده الراجحي اتخذته مادة درس لأبحث كيف كان الدرس الحديث منهجاً لدراسة النحو العربي القديم فيكون هذا النحو نحواً حديثاً. ثم أعقب درسي هذا فأعرض لكتابَين ظهرا في العربية في الموضوع نفسه.

لقد قدّم الدكتور الراجحي بين يدَي كتابه مقدّمة موجزة أومأ فيها إلى مادة الكتاب فقال:

على أن «علم اللغة» الحديث شهد تطوّراً هائلاً منذ أوائل هذا القرن واستقرّت أصوله فيما يُعرف «بالمنهج الوصفي»، وحاول علماؤنا الذين اتصلوا بهذا المنهج أن يبحثوا النحو العربيّ بحثاً جديداً، وأن يطوّروه على ضوء ما يصل إليه التقدّم الإنساني في هذا المجال. غير أن هذا «المنهج الوصفيّ» ما لبث أن تغيّر تغيّراً أساسياً في السنوات القليلة الماضية حين عاد اللغويون إلى اعتبار

(١) النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج) دار النهضة العربية - بيروت ١٩٧٩. ويشتمل الكتاب على بابين: الباب الأول في النحو الوصفي، وهو في ثلاثة فصول: النحو الوصفي: النشأة والمنهج، ثم الوصفيون والنحو العربي، ثم النحو العربي وأرسطو. والباب الثاني في النحو التحويلي، وهو في ثلاثة فصول: تشومسكي وأصوله النظرية، ثم طرق التحليل النحوي، ثم الجوانب التحويلية في النحو العربي، وأخيراً الخاتمة. وجملة عدّة صفحات الكتاب ١٦١ صفحة. لقد اتخذت عنوان «الكتاب» المذكور عنوان درسي هذا وسأتابع «الكتاب» كما أتابع كتابين آخرين سيأتي الحديث عنهما بعد الانتهاء من كتاب الدكتور الراجحي لأصل إلى «النحو التوليدي» وما يتأتى منه في النظام التحويلي وما مكان ذلك في النحو العربي.

«العقل» الانسانيّ مصدراً ضرورياً من مصادر الدرس اللغويّ، وظهر منهج جديد لا يزال يتطوّر كل يوم، وهو ما يعرف الآن «بالمنهج التحويلي».

أقول: نعم، لقد ظهر «المنهج الوصفي» في الدرس اللغوي في العالم الغربي، غير ان العلماء العرب الذين كتبوا فيه مقالات وكتباً، وربما رسائل جامعية، لم يصلوا فيما كتبوه إلى إقرار «منهج وصفي» كان من شأنه أن يؤثر في الدرس النحوي. ان الذي صنّفه أساتذة كلية دار العلوم في القاهرة وأساتذة قسم اللغة العربية في كلية الآداب في جامعة الاسكندرية لم يكن بالقدر والسعة بحيث كان منه «منهج وصفيّ»، وبحيث تهيّأ لهم ولغيرهم من طلابهم أن يبحثوا في النحو العربي ويقيموا منه مادة جديدة على وفق منهجهم الوصفي. لم يكن شيء من ذاك في النحو العربي، ولم نرَ كتاباً في النحو للمراحل التعليمية قد صنّف وفق هذا المنهج الجديد.

ان هذا «المنهج الوصفي» في دراسة النحو العربي يجرّد النحو القديم، فيما أشار هؤلاء الباحثون من التعليل الذي هو أثر من آثار المنطق الذي كان في رأيهم إفساداً للدرس اللغوي. وأصحاب هذا المنهج الوصفي جعلوا المنطق الذي أفسد النحو على زعمهم يونانياً، ولكنهم لم يكونوا واثقين من الأمر، ولم يستطيعوا أن يثبتوا هذا الذي بدا لهم.

قال الدكتور ابراهيم أنيس: «. . . ولعلّهم [أي النحاة العرب] تأثّروا بما رأوه حولهم من لغات كاليونانية، ففيها يُفرَّق بين حالات الأسماء التي تسمّى «cases» ويُرمَز لها في نهاية الأسماء برموز معينة»(١). وذهب آخرون إلى مثل هذا التأثر، ولكنهم لم يستطيعوا أن يثبتوا شيئاً يرضي الدرس العلمي، بل إنهم لم يبتعدوا عن التصور والافتراض.

وذهب إلى هذا الدكتور ابراهيم مدكور، وكأنه قطع بأن النحاة العرب قد

(١) ابراهيم أنيس، من أسرار اللغة ص ١٧١.

تأثروا بما أنجزه اليونان وبمنطق أرسطو خصوصاً[١]. وقد بنى رأيه في هذا على أمور:

١ ـلأن القياس أصلاً من أصول النحو وتحديده ووضعه على نحو ما حدّد القياس المنطقي، ثم التشابه بين ما جاء من تقسيم الكلمة عند سيبويه إلى اسم وفعل وحرف وما جاء من تقسيمها عند ارسطو إلى اسم وفعل وأداة.

٢ ـظهور النحو السرياني في مدرسة نصيبين في القرن السادس الميلادي على مقربةٍ من النحاة الأولين، ثم ترجمة عبدالله بن المقفع لمنطق أرسطو... ثم تلمذة بعض السريان على الخليل بن أحمد كحنين بن اسحاق الطبيب السرياني المعروف الذي كان له أثر في نقل علوم اليونان.

وقرّر الدكتور مدكور أن حنيناً قد عاصر الخليل وسيبويه. وقد ذهب إلى هذا غير الأستاذ مدكور من قدامى ومحدثين. ومن القدامى ممّن ذهب إلى هذا ابن أبي أصيبعة كما ورد في «عيون الأنباء»[٢]، وقد نقل هذه الرواية القفطي[٣]. وقد ذهب الأستاذ أحمد أمين هذا المذهب من المحدثين[٤].

وردّ هذه الأقوال يقوم على ان الخليل لم يعاصر حنيناً، فوفاة الخليل كانت في سنة ١٧٥ هـ أو بعد ذلك بقليل، في حين كانت ولادة حنين في سنة ١٩٤ تقريباً، فلم يدرك إذاً حنين الخليل ولا رآه، والزعم باطل من أساسه. والقول بهذا التأثر هو رجم بالغيب أو اتباع لبعض حكايات المستشرقين، فإلى مثل هذا ذهب «دي بور» في «تاريخ الفلسفة الاسلامية»[٥].

(١) ابراهيم مدكور، مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية (١٩٤٨ ـ ١٩٤٩): منطق أرسطو والنحو العربي.

(٢) ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء ١/١٨٤.

(٣) القفطي، اخبار العلماء بأخبار الحكماء ص ١١٧.

(٤) أحمد أمين، ضحى الإسلام ١/٣٩٨.

(٥) دي بور، تاريخ الفلسفة الإسلامية. ومثل هذا ذهاب ابراهيم سلامة في كتابه «بلاغة أرسطو بين العرب واليونان».

في حين يرى «الأب فليش»: انه [أي النحو] أنقى العلوم العربية عروبة[1]، وإلى مثل هذا ذهب «إنو ليتمان» فقال: «إنه نبت عند العرب كما تنبت الشجرة في أرضها»[2]. أمّا «كارل بروكلمان» فيرى أن «أوائل علم اللغة العربية ستبقى محوطة بالغموض والظلام، لأنه لا يكاد ينتظر أن يكشف النقاب عن مصادر جديدة تعين على بحثها ومعرفتها. ومن ثمَّ لا يمكن إصدار حكم قطعي مبني على مصادر ثابتة للحسم برأي في إمكان تأثر علماء اللغة الأولين بنماذج أجنبية. . . والرأي الذي يتكرّر عند علماء العرب: ان علم النحو انبثق من العقلية العربية المحضة، بغض النظر عن الروابط بين اصطلاحات هذا العلم ومنطق أرسطو، وفيما عدا ذلك لا يمكن إثبات وجوه أخرى من التأثير الأجنبي، لا من القواعد اللاتينية ولا من الهندية»[3].

وما زال نفر من الدارسين العرب يرون ان النحو العربي قد اعتُمد فيه النحو عند السريان واليونان والهنود[4]. غير أن من هؤلاء مَن قطع بأصالة النحو العربي على نحو ما ذهب إليه الثقات من عرب وأجانب[5].

---

(١) Fleisch, Traité de philologie Arabe, Beyrout, 1961, pp. 23–26 وهو يشير في هذا الكتاب «إلى الأبحاث التي جرت حوله في هذا الشأن إلاّ أنه لم يتناولها بالنقد والتمحيص ولكنه لاحظ أن قدماء النحاة لم يعالجوا النحو بعين الفلاسفة، ومعنى ذلك عنده أنهم «عدموا تلك الكفاية التي تؤهّل الإنسان للتفكير والتحليل. . . وكل ذلك لا يتيسر إلا لمن كسب ثقافة فلسفية ١/١٣، ٢٥.

وقد أشار جيرار تروبو في بحث نشر في العدد الأول من المجلد الأول من مجلة مجمع اللغة العربية الأردني عنوانه «نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه» إلى الأب فليش وقال: لقد قال بتأثر النحو العربي بمنطق أرسطو، وكان هذا البحث المشار إليه قد سبق تأليفه لكتابه هذا الذي أفدنا منه العكس.

(٢) من محاضرات ليتمان ـ ضحى الإسلام، الطبعة الخامسة ـ مكتبة النهضة المصرية ٢/٢٩٢.

(٣) بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ترجمة عبد الحليم النجار، دارالمعارف ١٩٦٨، ٢/١٢٣.

(٤) انظر «اللغة والنحو» للدكتور حسن عون، و «البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب» للدكتور أحمد مختار عمر.

(٥) انظر «أصالة الفكر النحوي (ص ٥ و ١٠٥) للدكتور علي أبو المكارم.

وحين كثرت الشكوى من النحو القديم وعسره وابتعاده عن النظر العلمي اللغوي، صاحب هذه الشكوى أن النحو القديم أفسده ما شاع فيه من أصول المنطق وعلم الكلام. وجدّت لديهم فكرة النحو الوصفي. وهو الاكتفاء بوصف الكلام من الناحية النحوية دون الوصول إليها تأويلاً وتعليلاً، ونبذ الزيادات «الغريبة» التي أفسدت هذا العلم، والتي أكثر منها النحاة المتأخرون.

ولّما علم أصحابنا الدارسون العرب ان الدرس الحديث في النحو لدى الغربيين وغيرهم يتشبّث بالفكر المنطقي، وهو منطق اللغة في الوقت نفسه، هَرع هؤلاء الدارسون إلى ادّعاء الدرس الحديث، ونبذ ما أسموه «النحو الوصفي»، وعادوا إلى التشبّث بالفكر المنطقي.

لقد وقف هؤلاء الدارسون على ما يفيد من وجود هذه الآثار القديمة من علم الكلام وأصول الفقه، وكأنهم وجدوا ضالّتهم، وكانوا من قبل يحسبونها معايب قوّضت البناء النحوي. على أنهم في بعض الأحيان يمرّون بهذا فلا يستوقفهم فيه شيء، ويظلّون يرسلون انتقادهم دون أن يشيروا إلى هذه «الآثار».

ومن هذا مثلاً قول سيبويه: «واعلم أن الشيء يوصف بالشيء الذي هو هو، وهو من اسمه، وذلك قولك: هذا زيد الطويل. ويكون هو هو وليس من اسمه كقولك: هذا زيد ذاهباً. ويوصَف بالشيء الذي ليس به ولا من اسمه كقولك: هذا درهم وزناً، لا يكون إلاّ نصباً»(١).

قال الدكتور عبده الراجحي: «ونشير هنا إلى مذهب المعتزلة في أن «الصفات عين الذات». وقد كان تأثير الكلام أشد حين تقدّم «التعليل» في النحو»(٢).

---

(١) سيبويه، الكتاب ١/٢٧٦.

(٢) الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث ص ١٨.

أقول: ليس لي أن أقول في تشبّث الراجحي شيئاً، ذلك أني لا أعرفه إلاّ في «درسه الحديث»، ولم يشارك في شيء ممّا دُعي بـ «النحو الوصفي». ولكني أقول: ما بال الدارسين الآخرين الذين سبقوا الراجحي في الزمن، والـذين اضطلعوا بالدرس اللغوي، ولا سيما في كلية دار العلوم، لم يكتبوا في «النحو العربي والدرس الحديث»، وقد كانت بداياته موطّدة الأركـان في حقبة عشر الخمسين وعشر الستين من هذا القرن. ولا أدري ما هم صانعون اليوم، وقد تجاوزهم التيّار، وأنصار هذا النظر الجديد ملء السمع والبصر. بل ان هؤلاء الجدد قد تجاوزوا الحد فراحوا يتشبّثون بشيء لا وجود له زاعمين أن كتب اللغة القديمة اشتملت على «جذور الألسنية»[1].

لقد ذهب آخرون إلى ان «النظم» الذي قال به عبد القاهر الجرجاني شيء بعين الدارس الجديد في «درسه الحديث» للنحو العربي. ولننظر هل يتيح لنا «النظم» أن نجد فيه شيئاً يومئ إلى ما جاء به تشومسكي من علم في النحو التوليدي، وهل نقف فيه على «البنية العميقة» و«البنية السطحية». قال عبد القاهر: «اعلم أن نيس النظم إلاّ أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وذلك أنا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كـل باب وفروقه، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: زيد منطلق، وزيد ينطلق، وينطلق زيد، ومنطلق زيد، وزيد المنطلق، والمنطلق زيد، وزيد هو المنطلق، وزيد هو ينطلق. وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك:

(١) «جذور الألسنية في التراث العربي» موضوع محاضرة ألقاها ميشال زكريا في ندوة في جامعة صنعاء في ١٩٩٠/٣/٣، وقد عرض فيها لعنصري الاستقامة والإحالة التي جاءت في كتاب سيبويه، كقـوله: مستقيم حسن، ومحـال، وتفريق سيبـويه بـين الجمل المستقيمـة من حيث الصحـة والكذب، وكذلك الجمل المحالة، وأطال الكلام، وفي الدقائق الأخيرة ذكر أن هذا مما يقوله تشومسكي، دون الايضاح الكافي.

إنْ تخرجْ أخرجْ، وإن خرجتَ خرجتُ، وإن تخرج فأنا خارج، وأنا خارج إن خرجتَ، وأنا إن خرجت خارج...»[1].

أقول: وهل في هذه الجمل ما يتكئ عليه القائلون بالنحو التوليدي التحويلي، وإذا كان هذا فأين هي الجملة الأصل التي حُوِّلت إلى هذه النماذج؟ ان أهل العربية يدركون الفروق بين هذه الجمل. وان التقديم والتأخير يخدم غرضاً لدى المعرب فليس قولنا: زيد الشجاع، والشجاع زيد بمعنًى، وأن للتقديم والتأخير خصوصية. وقد عني أهل «فن القول» بهذه الخصوصيات، وللجرجاني وغيره باب في «التقديم والتأخير» والفوائد التي تنصرف إليها وجوه القول ما خلا العناية بما يُقدّم.

وكأن الدكتور عبده الراجحي، وهو يبحث في «الدرس الحديث» يميل إلى جماعة من الدارسين الجدد فهو يقول في عبد القاهر الجرجاني: «بل ان نظرية عبد القاهر في النظم تنبني على فهمه «للتركيب» النحوي، وكتاباته حافلة بالنصوص التي يلحّ فيها على هذه الأفكار...»[2].

ويقف الراجحي على قول لعبد القاهر يؤيد «التركيب» كما أشار، وهو: «الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنه المعيار الذي لا يتبيّن نقصان كلام ورجحانه حتى يُعرض عليه، والقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه»[3].

أقول: كلام عبد القاهر مستقيم وأن مصادر اللغة القديمة تشتمل على شيء من هذا، ولكننا لا ندرك كيف يكون في هذا النص شيء يعضد النظر الجديد الذي قال به تشومسكي وغيره من الغربيين. ثم لِمَ كل هذا السعي في

---

(١) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز ـ مطبعة المنار ١٣٣١ ص ٦٣.
(٢) الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث ص ١٧.
(٣) دلائل الإعجاز ص ٢٣.

خوض المادة القديمة لنقول: إنها تشبه العلم الجديد الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا خلفه. وهل يضير تشومسكي ألاّ نجد شيئاً في تراثنا اللغوي يؤيد أقواله؟ لندع تشومسكي يجتهد ويبدع ويقول ما يقول، ويجد من غير شك مَن يؤيده من الغربيّين ومَن لا يؤيده[1]، بل يردّ عليه أقواله. ولنترك تراثنا في حيّزه التاريخي بخيره وشرّه.

ثم أليس لنا أن نقول: لِمَ لم يُهرَع الدارسون الغربيون فيبحثوا في «أدبيات» القرون الوسطى وعصر النهضة ليجدوا شيئاً يؤيّد منهج تشومسكي؟ لم يكن شيء من هذا، والقوم في الغرب ينظرون إلى المسائل التاريخية نظرة علمية فلا يغفلون السياق التاريخي.

لقد وجد الأستاذ الراجحي ضالّته فيما أثبته عبد القاهر من مسألة «النظم»، وقد ذهب مثله نفر آخر من الدارسين، وأرادوا، بل فطنوا إلى ان الجرجاني هذا عظيم «مبتكر» لأن شيئاً ممّا سطره في مسألة «النظم» وافق على زعمهم وفهمهم ما قاله الأستاذ تشومسكي.

غُفرانك اللهم ربنا، لو أننا عكسنا الأمر وأدركنا قيمة الجرجاني عبد القاهر وسبقه قبل أن يطالعنا الخواجا تشومسكي لكنّا أهل جدّ.

ثم ان الذي ذكره هؤلاء الدارسون من كلام عبد القاهر مأخوذ من «دلائل الإعجاز» طبعة المنار سنة ١٣٣١، وكنت قد قرأته في هذه الطبعة، وفي طبعة مغربية أخرى أيّام الطلب. وقد عدت بأخرة إلى كلام عبد القاهر في نشرة لأستاذ العلاّمة محمود محمد شاكر[2] فوجدته في الصفحة (٨٠). وقد أغراني

---

(١) ومن هؤلاء Claude Hagège الفرنسي الذي رد على تشومسكي أقواله في كتابه: Introduction à la Grammaire Générative وذهب فيه إلى أن النحو التوليدي قد ساهمت فيه ظروف غير علمية، وخدمته «الدعاية»، وهو يعتمد على مستوى من مستويات اللغة الانكليزية، وهو المستوى الأدبي، وهو يعرض لمواد من لغات أخرى ليرى فيها الكليات اللغوية.

(٢) محمود محمد شاكر، دلائل الإعجاز (مكتبة الخانجي بالقاهرة).

الأمر إلى أن أعود إلى الكتاب فأعيد قراءة ما لم استوعبه أيام الطلب فوجدت أن الأمر قد خفي على الدارسين الجدد، وان «الكتاب» وضع في مسألة «النظم» وتفخيم قدره، والتنويه بذكره، وليس الأمر كما ذهب أصحابنا الجدد الذين ابتسروا النتيجة وقصّروا المسيرة واقتطعوا من «الكتاب» حاجتهم ممّا خيل لهم أنها توافق «جديدهم»، وليس «النظم إلاّ توخّي معاني النحو وبيان ذلك»[1].

وقد عمد الإمام عبد القاهر إلى وضع هذا العلم للردّ على القاضي عبد الجبار الذي لم يسمّه باسمه ولكنه المقصود لعبارته التي أثبتها عبد القاهر في «دلائل الإعجاز» (ص ص ٣٩٤، ٤٦٦، ٤٦٧)، والتي وردت في كتاب «المغني» (١٦/١٩٧ - ١٩٩ وما بعدها) في كلامه على الوجوه التي يقع بها التفاضل في فصاحة الكلام وهي:

«إن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام، وإنّما تظهر بالضمّ على طريقةٍ مخصوصة...» ثم أضاف: «إن المعاني لا يقع فيها تزايد، وإذن فيجب أن يكون التزايد عن الألفاظ كما ذكرناه...»[2].

وأشاد عبد القاهر بكلام الجاحظ في «النظم» بشأن إعجاز القرآن وذكر من كلام الجاحظ فقال: «ولو أن رجلاً قرأ على رجل من خطبائهم وبلغائهم سورة قصيرة أو طويلة، لتبيّن له في نظامها ومخرجها من لفظها وطابعها، أنه عاجز عن مثلها، ولو تُحُدِّي بها أبلغ العرب لأظهر عجزه عنها»[3].

وجاء في «دلائل الإعجاز» من كلام الجاحظ أيضاً: «ورأيتُ عامتهم، فقد طالت مشاهدتي لهم، وهم لا يقفون على الألفاظ المتخيرة، والمعاني

---

(١) دلائل الإعجاز (ط الخانجي) ص ٨١.

(٢) القاضي عبد الجبار الأسد آبادي ١٦/١٩٩ - ٢٠٠، وقد نبه العلامة محمود محمد شاكر إلى أن المراد هو القاضي عبد الجبار.

(٣) قال الاستاذ محمود محمد شاكر في تعليقه: هو من كتابه (أي الجاحظ) «حجج النبوة» انظر رسائل الجاحظ ٣/٢٢٩، وفيها: «وفي لفظه وطبعه».

المنتخبة، والمخارج السهلة، والديباجة الكريمة، وعلى الطبع المتمكّن، وعلى السبك الجيد، وعلى كل كلام له ماء ورونق»[1].

ومن هنا كان لنا أن نقول: ان «النظم» الذي هو ملاك «دلائل الاعجاز» في توخّي معاني النحو وصولاً إلى إثبات إعجاز القرآن.

ولعلّ من المفيد أن أعرض بإيجاز للفصول التي ذكر «النظم» فيها خاصة، وإليك شيئاً ممّا ورد في هذا:

«واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشك، أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب، حتى يُعَلَّق بعضها ببعض، وتجعل هذه بسبب من تلك. هذا ما لا يجهله عاقل ولا يخفى على أحد من الناس».

وأضاف: «وإذا كان كذلك، فبنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء، وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبتها، ما معناه وما محصوله؟ وإذا نظرنا في ذلك، علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمِد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر، أو تُتبع الاسم اسماً على أن يكون الثاني صفةً للأول، أو تأكيداً له، أو بدلاً منه، أو تجيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون صفةً أو حالاً أو تمييزاً، أو تتوخّى في كلام هو لإثبات معنًى، أن يصير نفياً أو استفهاماً أو تمنّياً، فتُدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك، أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطاً في الآخر، فتجيء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى، أو بعد اسم من الأسماء التي ضُمِّنت معنى ذلك الحرف، وعلى هذا القياس.

وإذا كان لا يكون في الكلم نظم ولا ترتيب إلاّ بأن يُصنَع بها هذا الصنيع ونحوه، وكان ذلك كله ممّا لا يرجع منه إلى اللفظ شيء، وممّا لا يُتصوَّر أن يكون فيه ومن صفته، بانَ بذلك أن الأمر على ما قلناه، من أن اللفظ تَبَع للمعنى في النظم، وأن الكلم تترتّب في النطق بسبب ترتُّب معانيها

(١) دلائل الإعجاز ص ٢٥١.

في النفس، وأنها لو خلت من معانيها حتى تتجرَّد أصواتاً وأصداء حروف، لما وقع في ضمير، ولا هَجَس في خاطر، أن يجب فيها ترتيب ونظم، وأن يُجعَل لها أمكنة ومنازل، وأن يجب النطق بهذه قبل النطق بتلك، والله الموفق للصواب»[١].

وجاء أيضاً قول عبد القاهر في «النظم» وتفسيره، وفيه عرض لتفسير «النظم» وأسراره ودقائقه. وقد خلص منه إلى ان «النظم» هو توخّي معاني النحو، وهو النص الذي احتفل به النقّاد اللغويون الجدد في إثبات «التوليدي والتحويلي»[٢].

ثم عرض شواهد على «فساد النظم»، وشواهد أخرى على «محاسن النظم»... وقد عقد فصلاً «في النظم يتحد في الوضع ويدقّ في الصنع»[٣] مع شواهد على ذلك.

ولا أدري كيف أغفل هؤلاء الدارسون الجدد «فصل: القول في التقديم والتأخير»[٤]، وكان أحق بهم أن يجدوا فيه بعض حاجتهم مع إغفال الأغراض التي تفرض التقديم أو التأخير. وهو كلام مسهب أتى فيه على جملة ما يعرض له التقديم والتأخير.

ثم نأتي إلى جملة فوائد جعل عبد القاهر لها عنواناً في قوله:

«هذه فصول شتّى في أمر «اللفظ» و«النظم» فيها فضل شحذ للبصيرة وزيادة كشف عمّا فيها من السريرة»[٥].

جاء فيها شيء من كلام الجاحظ في «النظم» وقد أثبت شيئاً منه في

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٥٥ ـ ٥٦.
(٢) المصدر السابق ص ٨٠ ـ ٨١.
(٣) المصدر السابق ص ٩٣ ـ ١٠٢.
(٤) المصدر السابق ص ١٠٦ ـ ١٤٥.
(٥) المصدر السابق ص ٢٤٩ ـ ٣٣٦.

صفحة تقدّمت، كما عرض لمقالة الجاحظ في أن «المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربيّ، والقرويّ والبدويّ، وإنما الشأن في إقامة الوزن وتخيّر اللفظ، وسهولة المخرج، وصحّة الطبع، وكثرة الماء وجودة السبك، وإنما الشعر صياغة وضرب من التصوير»[1].

ولي أن أقول: ان «الكتاب برمّته في مكانة اللفظ وكيف ينتظم في الجملة فيكون من ذلك «النظم» الفائق الذي يُسلك فيه اللفظ مع اللفظ فيأتي من ذلك بناء جميل حسن في تراكيب مختلفة. والمؤلف لا يني وهو يجول في بدائع اللفظ، يعود إلى «النظم» في فصول عدّة منها: فصل وبيان، وإزالة شبهة في شأن «النظم» و «الترتيب» وهي «الحكاية».

وفصل، بيان الجهة التي يختص منها الشعر بقائله وهي «النظم» و «الترتيب» وتوخّي معاني النحو. وفي هذا الفصل يقول: لا يكون «ترتيب» حتى يكون قصد إلى صورة وصفة.

وفصل هو عود إلى مسألة «اللفظ» و «المعنى» وما يعرض فيه من الفساد. ويضيف فوائد تتصل باللفظ والمعنى والمجاز.

ثم فصل في تمام القول في «النظم» وأنه توخي معاني النحو، والدليل على ذلك[2]. وهو لا يفتأ يذكر لغة القرآن وما فيها من إعجاز، وعناصر هذا الإعجاز».

ولا أدري كيف ابتعد المعاصرون عن النظر في هذه الفصول التي هي مادة «النظم» وتمسّكوا من كل ذلك بأسطر عدّة تُرضي في أنفسهم حاجة وهي

(١) المصدر السابق ص ٢٥٦، وهو من كتاب الحيوان للجاحظ ٣/١٣٠ ـ ١٣٢ مع خلاف يسير في النص، وانظر البيان والتبيين ٢/١٧١.

(٢) دلائل الإعجاز ص ٣٥٩ ـ ٣٦٨، ومن المفيد أن أشير إلى «بيان آخر في أن «النظم» هو توخي معاني النحو في ص ٤٠٥ ـ ٤٠٦.

أنها فيما تخيّلوا تؤيّد مذهب صاحبهم تشومسكي، إن هذا لمنطق غريب.

ولا بدّ من عودة إلى كتاب الدكتور عبده الراجحي وأقف على الباب الأول، وهو في النحو الوصفي، ويبدأ الفصل الأول في هذا النحو في نشأته ومنهجه.

قال الأستاذ الراجحي: «النحو الوصفي» فرع من «علم اللغة» الحديث الذي ظهر في أوائل هذا القرن وأخذ يتأصّل ويتطوّر تطوّراً سريعاً جداً في السنوات الأخيرة. واستعمال «الوصفي» مصطلحاً في الدرس اللغوي إنّما كان نتيجة للمنهج «التاريخي» الذي وجّه أعمال اللغويّين الأوروبيّين حتى أواخر القرن الماضي، فمنذ أعلن السير وليم جونز آراءه في اللغة السنسكريتية عام ١٧٨٦ أخذت دراسة اللغة تسلك سبيل «التاريخ» والمقارنة...[١].

أقول: وهكذا يسير الأستاذ الراجحي في هذا العرض التاريخي لـ «علم اللغة»، ثم يذكر مؤسّسيه الثلاثة وهم:

١ ـ العالم السويسري فردينان دي سوسير.

٢ ـ العالم الأمريكي إدوار دسابير.

٣ ـ العالم الأمريكي ليونارد بلومفيلد.

ثم يمضي في هذا الفصل يتحدث عن هؤلاء حديثاً لا يخلو من إسهاب.

ثم يأتي الفصل الثاني وهو في موضوع «الوصفيون والنحو العربي» وقد قدم له بمقدمة وها أنذا أرفق بدرسي هذا جملة هذا الفصل لأفرغ إلى التعليق عليه تعليقاً يستوفي ما فيه.

(١) النحو العربي والدرس الحديث ص ٢٣.

# الفصل الثاني

## الوصفيّون والنحو العربي

كان المنهج الوصفي كما رأينا تحوّلاً في دراسة اللغة، وقد ظل يسعى إلى تغيير «النحو القديم» بما يوافق البحث العلمي الموضوعي. غير أن هذا النحو القديم كان مستقرّ الأركان ولا يزال منذ قرون بعيدة، حتى إن علماء اللغة المحدثين يضطرّون في الأغلب الأعم إلى بدء أبحاثهم بإزالة «الأوهام» الراسخة قبل أن يتناولوا أسس المنهج الجديد، فيكتب بعضهم «عمّا ليس من علم اللغة» «What linguistics is not» قبل أن يكتب «عمّا هو هذا العلم» «What linguistics is»[1].

واللغويون المحدثون يطلقون على النحو القديم اسم «النحو التقليدي» «traditional grammar» ويعنون به منهج النحو القائم على أفكار أرسطو عن طبيعة اللغة اليونانية، كما تتمثّل في أعمال اليونان والرومان القدماء. والذي نود أن نشير إليه هنا أن النحو التقليدي نحو غربي، وأن النحو الوصفي بحدوده العلمية الحديثة نحو غربي أيضاً، كلاهما نشأ وتطوّر في اللغات الأوروبية.

والوصفيون يفيضون في شرح جوانب «النقص» في النحو التقليدي، ولا يكاد يخلو بحث من هذا الشرح، ونحن نجمل هذه الجوانب فيما يلي:[2]

---

(١) Crystal, David, What is linguistics ? Edward Arnold. London. 1968, pp. 1–25.

(٢) Dinneen: An introduction pp. 160– 170.

١ ـ إن الفرق الجوهري بين النحو التقليدي والنحو الوصفي التركيبي هو الفرق بين منهج العلوم الإنسانية والعلوم التجريبية؛ ولعل أهم خصائص النحو القديم أنه يحدّد قواعد اللغة بناء على فهم «المعنى» أولاً، ومعنى ذلك أن «القواعد» تتحدّد وفقاً للدارس نفسه، أي أن هذا النحو يتقدّم على أساس «ذاتي» «Subjective»، أمّا النحو الوصفي فيقيم تحليله التركيبي للغة على أساس ارتباط الظاهرة بالظواهر الأخرى وليس على أساس ارتباطها بالدارس نفسه، ومن ثم فإنه يتقدّم على منهج موضوعي «Objective»، ويترتّب على ذلك أن النحو الوصفي ركّز اهتمامه على درس «الأشكال اللغوية» باعتبارها «أنماطاً» يسهل رصدها ووصفها من خلال قوانين العلاقات.

٢ ـ ان النحو التقليدي يهتمّ أساساً بمعرفة «العلّة»، والسؤال الذي يشغل أصحابه دائماً هو: لِمَ كان هذا هكذا ولم يكن غير ذلك؟ والاهتمام «بالتعليل» كان نتيجة لصدور هذا النحو عن الفكر الأرسطي، أمّا النحو الوصفي فهمّه الوحيد هو أن يقرّر الحقائق اللغوية حسبما تدلّ عليها الملاحظة دون محاولة تفسيرها بتصوّرات غير لغوية. والحق أن هذا الفرق جعل النحو التقليدي «مفهوماً» على وجه العموم بسبب تاريخه الثقافي الذي يربطه بالنظرية الأرسطية، وباتجاهات الدراسات الدلالية في العصور الوسطى.

٣ ـ ان النحو التقليدي ـ باعتماده على المنطق الأرسطي ـ أخذ «الجملة الخبرية» باعتبارها أساس البحث اللغوي، ومن ثم تحدّدت «أقسام الكلام» حسب وظيفتها في هذه الجملة فقط، أمّا الأنماط الأخرى من «الجملة» فقد جرى شرحها باعتبارها أشكالاً «منحرفة» من الجملة الخبرية.

أمّا النحو الوصفي فيؤكد على ضرورة تناول كل «النطوق اللغوية» على ميزان واحد من البحث، وعلى تقرير الخصائص المميزة لكل الأنماط. والحق أن الجملة الخبرية اعتبرت أساسية أيضاً في النحو الوصفي، ولكن ذلك يرجع إلى «كثرة استعمالها» وليس إلى افتراضات سابقة.

٤ ـ ان اعتماد النحو التقليدي على المنطق الأرسطي، وهو مبني على اللغة اليونانية، أدّى بهذا النحو إلى تحديد قواعد اللغات الأوروبية على ضوء ما تقرّر في اللغة اليونانية واللغة اللاتينية، وهكذا حدث خلط شديد في فهم ظواهر كل لغة.

٥ ـ ان النحو التقليدي لم يميّز بين «اللغة المكتوبة» و«اللغة المنطوقة» على حين ان لكل منهما نظاماً خاصاً قد يختلف اختلافاً كبيراً عن صاحبه، بل إن هذا النحو ركّز اهتمامه على «اللغة المكتوبة»، بل على أنواع معيّنة منها، وقد ترتّب على ذلك أولاً أنه قدم قواعد اللغة على أساس «معياري» وعلى أساس جمالي «تقييمي»، فهذا استعمال «عال» وذاك «متوسط» وثالث «قبيح» وهكذا، وترتّب عليه ثانياً أنه قدم تفسيرات غير صحيحة لنصوص مختارة اختياراً دقيقاً، أو لنصوص «موضوعة» لتلائم قواعده، ومن ثم حكم على غير ذلك من الاستعمال بأنه «شاذ» أو «استثنائي» أو «غير نحوي».

٦ ـ ان النحو التقليدي قد خلط «مستويات التحليل اللغوي» خلطاً شديداً، بحيث لا يتحدّد أسس التحليل الصوتي والصرفي والنحوي في نسق منهجي واضح، وإنما هي تتداخل تداخلاً يؤدّي إلى تناقض الأحكام في كثير من الحالات.

هذه هي جوانب «النقص» في النحو التقليدي كما يعدّدها الوصفيّون، ومع ذلك فلا يزال هذا النحو سائداً في مراحل التعليم المختلفة في الغرب، والوصفيون يعترفون بأن النحو القديم قد أثبت أن فيه جوانب «قوة» واضحة؛ منها أنه استطاع أن يستمرّ هذه القرون الطويلة، وأن الناس يفهمونه حين يتعلمون اللغات الأوروبية على أساسه، وأنه ـ باعتباره إنسانياً في أصله ـ يقدّم إجابات عن الأسئلة التي تواجهه. والنحو الوصفي ـ على أية حال ـ لم يقدّم حتى الآن «نحواً شاملاً» يضارع شيئاً ممّا قدّمه التقليديون.

وحين انتقل المنهج الوصفي إلى الدرس العربي بعد اتصال أساتذتنا

وباحثينا به في الغرب، بدأت هذه الانتقادات التي أخذها الوصفيون على النحو التقليدي الأوروبي تظهر في معظم المؤلفات الحديثة التي تعرض للنحو العربي، على أنها في أغلبها تكاد تتركّز فيما يلي:

١ ـ أن النحو العربي قد تأثر بالمنطق الأرسطي منذ مراحله الأولى، وأن هذا التأثر صار طاغياً في القرون المتأخرة، وقد أدّى ذلك إلى أن يكون النحو العربي «صورياً» وليس «واقعياً» ومن ثم اهتمّ بالتعليل والتقدير والتأويل، ولم يركّز درسه على الاستعمال اللغوي «كما هو». ولما كان هذا أهم جانب في نقد الوصفيّين للنحو العربي فإنا نفرد له فصلاً خاصاً بعد هذا إن شاء الله.

٢ ـ أن النحو العربي لم يقعد للعربية كما يتحدّثها أصحابها وإنما قعد لعربية مخصوصة تتمثّل في مستوى معيّن من الكلام هو في الأغلب ـ شعر أو أمثال أو نص قرآني، أي أنه لم يوسّع درسه ليشمل اللغة التي يستعملها الناس في شئون الحياة، وإنما قصره على درس اللغة الأدبية. وقد أشرنا إلى أن الوصفيين يقرّرون أن هناك «مستويات» مختلفة من الكلام، وأن لكل مستوى نظامه وقوانينه، وأن الشعر على وجه الخصوص له نظامه الذي يختلف عن نظام غيره من مستويات اللغة الأدبية.

وقد ترتّب على ذلك أن النحاة القدماء درَّجوا الكلام العربي درجات حسب وروده في هذا المستوى الخاص من اللغة، وقد ظهر هذا الاتجاه منذ البداية على ما نرى في كتاب سيبويه، فالكلام عنده «جيد بالغ»، أو «عربي» أو «جائز حسن» وهو أحياناً «خبيث يوضع في غير موضعه» أو «قبيح» أو «ضعيف خبيث».

وقصْر الدرس النحوي على هذا المستوى من اللغة أفضى بهم إلى وضع قواعد العربية على أساس من النصوص المختارة، ممّا أبعدهم عن الاستعمال الشائع في هذه اللغة، ولم يكن مناص من أن يواجهوا نصوصاً من هذا المستوى

الأدبي ـ تخالف ما وضعوه من قواعد، فاضطرّوا إلى اللجوء إلى التأويل والتقدير واعتساف التفسير، والاحتكام إلى «الضرورة أو إلى الشذوذ»، بل إلى «وضع» نصوص تسند بعض هذه الأحكام.

على أنّنا ينبغي أن نفهم الأشياء في (سياقها)؛ فقد أشرنا إلى أن النحو ـ شأن العلوم الإسلامية الأخرى ـ نشأ (لفهم) النص القرآني الكريم، فاللغة التي توجّه إليها النحاة هي هذا النصّ الذي هو مناط الأحكام في الحياة الإسلامية، والذي هو أيضاً (إعجاز) لغوي، ومن ثم كان توجّههم إلى النصوص الأدبية ـ والشعرية منها بخاصة ـ لاستخلاص القوانين التي تدور عليها العربية التي نزل بها القرآن الكريم. ونحسب أن هذا أمر ضروري لفهم طبيعة النحو العربي، وفي وضعه في إطاره الصحيح غير أننا قد نلفت إلى أن الحكم على النحو بأنه اعتمد على هذا المستوى الخاص من اللغة فيه نصيب كبير من الصحة، وفيه أيضاً نصيب من التجوز. فالنحاة ـ في الحق ـ لم يأخذوا كل قواعدهم من «النصوص» العالية بل اتصلوا بالحياة اللغوية بمعناها الواسع، ولا زلنا نذكر ما قاله البصريون لعلماء الكوفة: «نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشواريز وباعة الكواميخ»[1].

٣ ـ أن النحو العربي مع تحديده لمستوى اللغة التي يقعّد لها حدّد أيضاً بيئة مكانية وزمانية لهذه اللغة، فهو لم يسمح بالتقعيد إلاّ على اللغة المستعملة في بوادي نجد والحجاز وتهامة ومن قبائل مخصوصة لم تتأثر بحياة الحضر أو بالاتصال ببيئات لغوية أخرى، وقد كان الاعتماد على «قيس وتميم وأسد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم. وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان

---

(١) السيوطي: الاقتراح ـ تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم ـ مطبعة السعادة القاهرة ١٩٧٦ ص ٢٠٢.

البراري ممّن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم»[1].

وهذا التحديد للمكان صحبه تحديد آخر للزمان، فحدّدوا عصر الاستشهاد بآخر العصر الأموي لما نعرف من عزوفهم الأخذ عن لغة العصر العباسي التي تعرّضت لتأثيرات كثيرة من حضارات مختلفة، وهذا التحديد الزماني قد يكون سبباً أيضاً في امتناع معظم النحاة عن الاستشهاد «بالحديث» لجواز روايته بالمعنى، ولكثرة الرواة «الأعاجم» بين المحدّثين.

ويقرّر الوصفيون أن هذا الأصل من أصول النحو العربي جعله نحواً لا يمثل العربية وإنما يمثل جانباً واحداً منها، فهو لا يصوّر إلا هذه العربية التي حدّدوها مكاناً وزماناً، ومعنى ذلك أنه نحو ناقص لا يقدّم قواعد الكلام العربي في بيئاته المختلفة، بل يذهب بعض علمائنا إلى أن هذا الأصل في تحديد البيئة اللغوية لا يقدّم العربية الصحيحة، فيقول الدكتور محمد كامل حسين: «ونحن لا نقرّهم على تحديد الصحيح من اللغة، مكاناً بالجزيرة العربية، أو زماناً بما قبل عصر التدوين. . . ولا نقرّهم على أن كل ما ورد في عصر بعينه صحيح، فأكثره مضطرب ومتناقض، والإبقاء عليه عبث، وعلى أن كل ما لم يرد خطأ. فهذا قالب من حديد وضع اللغويون لغتنا فيه لا يسمح المحدثون لأنفسهم أن يتقيّدوا به»[2].

والحق أن هذا الجانب يتبع ما أوضحناه في النقطة السابقة؛ ذلك أن القصد إلى «فهم» النص القرآني هو الذي أدّى إلى تحديد «مستوى» لغوي معيّن، وهو الذي أدّى إلى تحديد «مكان» و«زمان» لهذا المستوى. إن النحاة لم يذكروا أنهم يقعّدون للعربية العامة التي يستعملها أصحابها في كل شأن، والتي تتّخذ مظاهر مختلفة باختلاف المكان والزمان، وإنما هم يؤكّدون أنهم يقعدون

(١) السيوطي: المزهر تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين ـ دار إحياء الكتب العربية ١/١١١.
(٢) الدكتور محمد كامل حسين: أصول علوم اللغة ـ مجمع اللغة العربية، مجموعة البحوث والمحاضرات، الدورة السادسة والعشرون (٥٩/ ١٩٦٠) ص ١٤٥ ـ ١٧٩.

هذه العربية التي تصلح لفهم لغة القرآن، فالبحث عن «نقاء» اللغة و«فصاحتها» كانت غاية من غاياتهم في الجمع اللغوي، وقد أبان ابن جني في ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر أن «علة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل، ولو عُلم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر»[1].

٤ ـ أن النحو العربي لم يميز حدوداً واضحة «لمستويات التحليل اللغوي»، وإنما اختلطت فيه هذه المستويات اختلاطاً شديداً، فقد ظلت كتب النحو منذ كتاب سيبويه تجمع الظواهر الصوتية إلى الصرفية إلى النحوية، وقد عرف ابن جني النحو بأنه «انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رُدَّ به إليها»[2].

والحق أن اختلاط مستويات الدرس ظاهرة واضحة في النحو العربي، ولم يكن ذلك أمراً غريباً في المراحل الباكرة التي نهتم بها في هذا البحث ولكنها استمرت في الأعمال المتأخرة رغم محاولات طيبة في فصل هذه المستويات، فقد ظهرت كتب مفردة في دراسة الأصوات اللغوية مثل كتاب سر صناعة الإعراب لابن جني[3]، وظهرت كتب مفردة للدرس الصرفي، مثل تصريف أبي عثمان المازني وشرح ابن جني له في المنصف[4] الذي أشار فيه إلى وجوب أن يكون

(١) ابن جني: الخصائص ٢/٥.
(٢) ابن جني: الخصائص ١/٣٤.
(٣) ابن جني: سر صناعة الإعراب؛ تحقيق مصطفى السقا وآخرين ـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ القاهرة. ١٩٥٤.
(٤) ابن جني: المنصف في شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وآخرين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٩٥٤.

الصرف سابقاً للدرس النحوي لأن «التصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلمة الثابتة. والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة... وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف، لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة»[1]. غير أن اختلاط الصرف بدراسة تراكيب الكلام في الكتب النحوية لا يختلف كثيراً عما يقرره الوصفيون من أن النحو يشمل المورفولوجيا والنظم، أو أن «النحو» عند التحويليين ـ كما سنرى ـ يشمل كل مستويات الظاهرة اللغوية، لكن ذلك لا يعني ـ في الحق ـ اختلاط المستويات، لأن لكل مستوى منها منهجه ومصطلحاته في تحليل المادة بحيث تؤدي مع تطبيق مبادىء البحث العلمي إلى الوصول إلى القوانين الموضوعية لها. إلا أن ذلك كله يلفتنا إلى أن كتب النحو العربي حافلة بمادة صالحة جداً عن العربية، وهذه المادة ـ وإن تكن في مستوى لغوي وزماني ومكاني معين ـ تقفنا على طريقة القدماء في تناول الظاهرة اللغوية، وهي طريقة لا تبتعد ـ في جوهرها ـ عن كثير مما يقرره الوصفيون.

وقد أشرنا آنفاً إلى أن النحو العربي نشأ في مناخ عقلي عام، استمد منه أصول منهجه، وذكرنا أن القراءات القرآنية كانت «نقلاً»، محضاً، وقد أخذ النحو منها هذا الأصل، وكان ذلك حقيقاً أن يقدم النحو العربي جانباً وصفياً لا يخطئه التتبع المنصف، ولقد يكون مفيداً أن نشير إلى أهم مظاهر الوصف فيه على النحو التالي:

١ ـ أن العمل النحوي قد اعتمد على منهج خاص في جمع اللغة، وصحيح أن هذا الجمع كان مقيداً بحدود خاصة. لكنه ـ في حدوده هذه ـ كان اتصالاً مباشراً بالاستعمال اللغوي، وكتب التراجم تذكر رحلة النحاة الأئمة إلى البادية لجمع اللغة، وتبرز حرصهم على معرفة الصورة الواقعية للكلام كما ينطقه البداة، ولا زلنا نذكر أبا عمرو بن العلاء الذي كانت تشتبه عليه كلمة (فرجة)

(١) المصدر السابق ص ٤.

أهي بفتح الفاء أم بضمها وكان هارباً من الحجاج حتى لقي أعرابياً في الصحراء ينطقها بالفتح (فَرجة) ويخبره عن موت الحجاج، فيقول أبو عمرو «فما أدري بأيهما كنت أشد فرحا، بقوله (فِرجة) أم بقوله: مات الحجاج[1]». ولا زلنا نذكر كذلك أن الكسائي قد خرج إلى الصحراء، وأنفذ خمس عشرة قنينة حبراً في الكتابة عن العرب سوى ما حفظه[2].

ولم تقتصر هذه الطريقة على الأئمة الكبار في القرن الثاني بل استمرت في القرنين الثالث والرابع، ويمثل ابن جني في ذلك اتجاهاً واضحاً، إذ تبرز في كتبه ظاهرة جمع المادة من الاتصال المباشر بالمصدر البشري informant، من ذلك ما يرويه عن لقاءاته مع أبي عبدالله الشجري «وسألته يوماً فقلت له: كيف تجمع (دكانا)؟ فقال: دكاكين، قلت فسرحانا؟ قال سراحين قلت: فقرطانا؟ قال قراطين، قلت: فعثمان؟ قال: عثمانون. فقلت له: هلا قلت أيضاً عثامين؟ قال: أيش عثامين؟ أرأيت إنساناً يتكلم بما ليس من لغته، والله لا أقولها أبداً»[3].

والاتصال المباشر بالواقع اللغوي أصل من أصول النحو الوصفي كما ذكرنا، وقد كان أيضاً أصلاً من أصول النحو العربي نتيجة لطبيعة الحياة العربية ولطبيعة الحركة العلمية التي نشأت في مناخ عام أساسه النقل والرواية وقد أدى هذا الاتصال إلى أن يكون في النحو اتجاه وصفي في تناول كثير من ظواهر اللغة.

٢ ـ أن العمل الثابت عن أبي الأسود الدؤلي في ضبط النص القرآني كان عملاً وصفياً. ومهما يكن اختلاف الآراء في وضعه بعض قواعد النحو، فإن عمله في الضبط قد مهد للتناول النحوي، وهو عمل وصفي محض لأنه قام على

---

(١) الأنباري: نزهة الألباء ـ تحقيق أبو الفضل إبراهيم ـ دار نهضة مصر ص ٢٥.
(٢) السابق ٩٩.
(٣) ابن جني: الخصائص ١/٢٤٢.

الملاحظة المباشرة لقراءة النص، فقد قال لكاتبه: «إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه إلى أعلاه، وإن ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت فاجعل النقطة من تحت الحرف»[1]، وهذه صورة تمثل قارئاً يقرأ، وكاتباً يلاحظ حركة شفتيه، حتى تكون الرموز وصفاً لهذه الحركة. ولا شك أن هذه التعبيرات التي أطلقها أبو الأسود على حركة شفتيه من فتح وضم وكسر كانت أساس المصطلحات الإعرابية في النحو العربي، وقد كان هذا الأصل الوصفي في وضعها ذا تأثير في دراستها عند أوائل النحاة.

٣ ـ أن الاتجاه الوصفي في النحو العربي يظهر في كثير جداً مما قرره النحاة الأوائل من أحكام، فالحق أن ما قرروه لم يكن كله تأويلاً أو تقديراً أو تعليلاً، وإنما كان فيه ما هو وصف تقريري محض، وكان ذلك أوضح ما يكون في الأعمال الأولى التي هي هدف هذا البحث. والمتتبع للكتاب يرى أن سيبويه قد أقام قواعده في أغلبها على الاستعمال اللغوي، ونلحظ ذلك من عدة أمور:

(أ) أنه يقرر مباشرة أن الأحكام إنما تجري على كلام العرب، وفي كتابه تتكرر عبارات من نحو: «فأجره كما أجروه، وضع كل شيء موضعه». أو «فأجره كما أجرته العرب واستحسنته»[2].

(ب) أنه لا يوغل وراء تفسير الظواهر إذا لم تكن لديه مادة تسند رأيه بل يميل فيها إلى الاستعمال مقرراً استحالة الاستقراء التام للكلام، وكثيراً جداً ما يدور مثل هذا التقرير: «وكل شيء جاء قد لزمه الألف واللام فهو بهذه المنزلة. فإن كان عربياً نعرفه ولا نعرف الذي اشتق منه فإنما ذاك لأنا جهلنا ما علم غيرنا، أو يكون الآخر لم يصل إليه علم وصل إلى الأول المسمى»[3].

(جـ) أن تحري الاستعمال اللغوي أدى به إلى عدم إغفال اللهجات باعتبارها

(١) ابن النديم: الفهرست ٥٩ ـ ٦٠.
(٢) الكتاب ١/٢٧٥، ٢٧٧.
(٣) ١/٢٦٨.

عناصر[1] في اللغة الموحدة. وفي «الكتاب» مادة لا بأس بها تتبع الاستعمال اللهجي، ولئن كان سيبويه يرجح لهجة الحجاز في كثير من الأحيان فإنه لا يتردد في أن يقرر أفضلية اللهجات الأخرى حين يرى الاستعمال فيها أكثر في الكلام. يقول:

«هذا باب اختلاف العرب في الاسم المعروف الغالب إذا استفهمت عنه بمَنْ. اعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل رأيت زيداً: من زيداً؟، وإذا قال مررت بزيد، قالوا: من زيدٍ؟ وإذا قال هذا عبد الله، قالوا، من عبدُ الله؟ وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال، وهو أقيس القولين. فأما أهل الحجاز فإنهم حملوا قولهم على أنهم حكوا ما تكلم به المسئول، كما قال العرب: دعنا من تمرتان، على الحكاية لقوله ما عنده تمرتان. وسمعت عربياً مرة يقول لرجل سأله فقال: أليس قرشياً؟ فقال: ليس بقرشياً، حكاية لقوله، فجاز هذا في الاسم الذي يكون علماً غالباً على ذا الوجه، ولا يجوز في غير الاسم الغالب كما جاز فيه، وذلك أنه الأكثر في كلامهم وهو العَلم الأول الذي به يتعارفون. وإنما يحتاج إلى الصفة إذا خاف الالتباس من الأسماء الغالبة. وإنما حكى مبادرة للمسئول، أو توكيداً عليه أنه ليس يسأله عن غير هذا الذي تكلم به. وإذا قال رأيت أخا خالد، لم يجز: من أخا خالد؟ إلا على قول من قال: دعنا من تمرتان، وليس بقرشياً. والوجه الرفع لأنه ليس باسم غالب»[2].

(د) أن فكرة «القياس» على كثرة ما قيل فيها لم تكن عند سيبويه غير متابعة الكلام العربي، وفي الكتاب إلحاح على هذا التصور، فتجد فيه مثل قوله: «لأن هذا أكثر في كلامهم وهو القياس»[3]. أو قوله «فهو قبيح لا تكلّم به العرب، ولكن النحويين قاسوه... وأما قول النحويين: قد أعطا هوك

---

(1) انظر كتابنا: اللهجات العربية في القراءات القرآنية ـ دار المعارف بمصر ١٩٦٨.
(2) ٤٠٣/١.
(3) ٢٥٨/١.

وأعطا هوني، فإنما هو شيء قاسوه لما تكلم به العرب، ووضعوا الكلام في غير موضعه، وكان قياس هذا لو تكلم به كان هيناً». بل إنه يعارض الخليل ويونسا في تفسيرهما رفع (أي) في «اضرب أيهم أفضل» قائلاً: ومن قولهما: اضرب أي أفضل، وأما غيرهما فيقول: اضرب أيا أفضل. ويقيس ذا على الذي وما أشبهه من كلام العرب، ويسلم في ذلك المضاف إلى قول العرب ذلك، يعني أيهم وأجروا أياً على القياس. ولو قالت العرب: اضرب أيُّ أفضل لقلته، ولم يكن بد من متابعتهم، ولا ينبغي أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس كما أنك لا تقيس على أمسِ أمسَك»[1].

(هـ) أن معظم ما توصل إليه من تفسير للقوانين العامة كان مرده إلى كثرة الاستعمال، من ذلك ما فسر به «الحذف» في قوله: «ويحذفونه فيما كثر من كلامهم، لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج»[2] أو قوله: «وغيروا هذا لأن الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله، ألا ترى أنك تقول: لم أكُ ولا تقول لم أقُ إذا أردت أقل... فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره»[3]. أو قوله: «والترخيم حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفاً كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفاً... واعلم أن الترخيم لا يكون إلا في النداء إلا أن يضطر شاعر. وإنما كان ذلك في النداء لكثرته في كلامهم، فحذفوا ذلك كما حذفوا التنوين، وكما حذفوا الياء من قومي ونحوه في النداء»[4].

٤ ـ أن مدرسة الكوفة قد عرفت بأنها مدرسة وصفية، وإن كان ذلك لا ينبغي أن يكون حكماً عاماً، لأن الأعمال الأولى لدى أئمة المدرستين اختلط فيها

(١) ١/٢٨٣.
(٢) ١/٣٩٤.
(٣) ١/٢١.
(٤) ١/٣٢٩.

الوصف والتفسير. لكن الملاحظ أنه لم تصلنا كتب نحوية متخصصة تنسب إلى رجال الكوفة الأوائل، وإنما وصلتنا كتب تتناول النحو من خلال الاتصال بالنصوص ككتاب الفراء (معاني القرآن) وقد كان هذا الاتجاه حقيقاً أن يطبع العمل في أغلبه بطابع الوصف ونحن لا نزال نذكر عبارة الكسائي حين سئل «في مجلس يونس عن قولهم: لأضربن أيُّهم يقوم، لم لا يقال: لأضربن أيُّهم؟ فقال أيٌّ هكذا خلقت»[1]. ولسنا نعرف تعبيراً أدل على الوصف المحض من تعبيره «أيٌّ هكذا خلقت». وقد استمر هذا الاتجاه حتى لنجده في القرن الرابع عند ابن فارس الذي «يصف» أحكام العربية وفقاً للاستعمال ليس غير بتعبيره المعروف «ومن سنن العرب كذا وكذا. .»[2].

٥ ـ أن النحاة الأوائل قد كانوا يتناولون الظواهر اللغوية على أساس «شكلي» وهو مبدأ من مبادئ النحو الوصفي كما رأينا، ومنذ كتاب سيبويه رأينا معالجته للتذكير والتأنيث والتعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع والعلاقة بين الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر وغير ذلك على أساس «الأشكال» وليس على أساس «المعاني». ولعلنا نشير هنا إلى جملة من مثل «ضارَبَ زيد عمرا» لنعرف أنهم صنفوا الاسم الأول بأنه فاعل، والاسم الثاني بأنه مفعول به، رغم أنهما مشتركان في إحداث الفعل، ولكن تحليل «الأشكال» هو الذي جعلهم يطرحون المعنى عند فهم التراكيب. وقد أصل ابن جني هذا الأصل في غير موضع من كتبه نورد هنا منها ما قاله في باب «الرد على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلة». يقول:

«اعلم أن هذا الموضع هو الذي يتعسف بأكثر من ترى، وذلك أنه لا يعرف أغراض القوم، فيرى لذلك أن ما أورده من العلة ضعيف واه ساقط غير متعال.

---

(١) ابن جني: الخصائص ٢/٢٩٢.

(٢) ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق الدكتور مصطفى الشويمي: بيروت ص ٢٠٥.

«وهذا كقولهم: يقول النحويون إن الفاعل رفع، والمفعول به نصب، وقد ترى الأمر بضد ذلك، ألا ترانا نقول. ضُرب زيدٌ. فنرفعه وإن كان مفعولاً به، ونقول: إن زيداً قام، فننصبه وإن كان فاعلاً، ونقول: عجبت من قيام زيدٍ، فنجرّه وإن كان فاعلاً، ونقول أيضاً: قد قال الله عز وجل ﴿ومِنْ حيثُ خَرجتَ﴾ فرفع (حيثُ) وإن كان بعد حرف الخفض، ومثله عندهم في الشفاعة قوله ـ عز وجل ﴿لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ﴾ وما يجري هذا المجرى.

«مثل هذا يتعب مع هذه الطائفة، لا سيما إذا كان السائل عنه من يلزم الصبر عليه. ولو بدأ الأمر بإحكام الأصل لسقط عنه هذا الهوس وذا اللغو، ألا ترى أنه لو عرف أن الفاعل عند أهل العربية ليس كل من كان فاعلاً في المعنى، وأن الفاعل عندهم إنما هو كل اسم ذكرته بعد الفعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وأن الفعل الواجب في ذلك سواء، لسقط صراع هذا المضعوف السؤال»[1].

وبعد، فهذه أهم الجوانب الوصفية كما رأيناها في أعمال النحاة الأوائل، ولما كان همنا هنا أن نحدد الأصول العامة للمنهج النحوي فإنا قد نلفت إلى أن كل جانب من هذه الجوانب حقيق بالدرس المفصل. ويبقى بعد ذلك ما أشرنا إليه أولا مما أخذه الوصفيون على النحو العربي من تأثر بمنطق أرسطو، وهو ما نفرد له الفصل التالي.

حرصت أن أضع بين يدي القارىء الفصل الثاني بجملته حتى يتاح له أن يتابع تعليقي على جميع أجزائه الأساسية التي أرى فيّ حاجة للكلام عليها.

أقول: أشار المؤلف الى ان «مصطلح النحو الوصفي» شاع لدى اللغويين الغربيين كما شاع «مصطلح النحو التقليدي» في كتاباتهم ويعنون به منهج النحو القائم على أفكار أرسطو عن طبيعة اللغة اليونانية كما تتمثل في أعمال اليونان والرومان القدماء.

---

(١) الخصائص ١/١٨٤.

وهؤلاء حين يتحدثون عن «النحو الوصفي» يشيرون الى نقص «النحو التقليدي»، فقد يكون تعريفهم بمنهجهم الوصفي هو الاشارة الى نواحي النقص في «النحو التقليديّ». ان «النحو التقليدي» يقوم على أساس ذاتي، في حين يقوم «النحو الوصفي» على منهج موضوعي، كما ان الأول يتخذ التعليل من منهجه، وهذا يرجع الى الفكر الأرسطي.

وأشار الى أن النحو التقليدي ـ باعتماده على المنطق الأرسطي ـ أخذ الجملة الخبرية باعتبارها أساس البحث اللغوي... ومن ثمّ تحدّدت أقسام الكلام حسب وظيفتها في هذه الجملة فقط. أما الأنماط من الجملة فقد جرى شرحها باعتبارها أشكالاً منحرفة من الجملة الخبرية.

أما النحو الوصفي فيوكد على [كذا] ضرورة تناول كل «النطوق اللغوية» على ميزان واحد من البحث، وعلى تقرير الخصائص المميزة لكل الأنماط. والحق ان الجملة الخبرية اعتبرت أساسية في النحو الوصفي، ولكن ذلك يرجع الى «كثرة استعمالها» وليس الى افتراضات سابقة.

أقول: ان الدعوات التي قامت في العربية منذ ربع قرن لنفر من العلماء العرب مصرّحة بالنحو الوصفي[1] لا يمكن أن تؤخذ في العربية على نحو ما أراد الوصفيون الغربيون، ذلك ان العربية الفصيحة هي واحدة، وليس في الإمكان أن ننظر معها في الاعراب الدارج العامي لتنوعه وتعدده، وأن الكثير منه قد انحرف في مستواه متجهاً الى لسان دارج قريب من الفصيح. ولو أننا صنعنا شيئاً من هذا لكان لنا عشرات من الأنماط العامية لا يمكننا أن نضبط فيها أنظمة واحدة من النحو، مختلفة في أبنيتها، غريبة عن المستوى العام اللغوي الذي يربط العرب عامة.

ومضى المؤلف في عرض جوانب النقص في النحو التقليدي المعتمد على

(١) انظر «مناهج البحث في اللغة» لتمّام حسّان (ط الانجلو ١٩٥٥).

المنطق الأرسطي المبني على اللغة اليونانية. وقد كان هذا سبباً في جعل نحو اللغات الأوروبية مبنياً على أصول غريبة عنها هي الأصول اليونانية. وان هذا النحو التقليدي لم يميز بين اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة، في حين ان لكل منهما نظاماً خاصاً. وقد نشأ من هذا ان أصبحت الأساس في التقويم «معيارياً» مبنياً على أساس جمالي، فهذا استعمال «عال» وذاك «متوسط» وثالث «قبيح»...

أقول: وهذا هو النحو القديم في العربية التي ما زلنا نتقبل مقاييسها في الاستعمال العالي والمقبول، ونرفض الفصيح. ولعل من ظروف العرب ومن تاريخهم وعلاقتهم بتراثهم ما يجعل الابتعاد عن هذه «المعيارية» أمراً مستحيلاً.

ثم إني أتساءل: هل كان للدعوات الغربية للنحو الوصفي الذي يرفض هذه المعيارية من أثر في الدرس التطبيقي، وهل تغيرت الكتب التعليمية في مادة النحو بسبب هذه الدعوات التي ترفض الأنماط المختلفة؟

لم يكن شيء من هذا، وما زال للغربيين نحو يدرسه الطلاب في المستويات التعليمية المختلفة يأخذ بالاعتبار المستوى الأدبي لكل لغة.

ثم إن النحو القديم مع تمسكه بعربية عرفت في أمكنة توسموا فيها الفصاحة، ومع حصرها في عصور معينة، عرضت لما يخرج عن هذا فدرست اللغات القليلة وضبطت ما دخل في المتوسط والشاذ، وكان من ذلك مستويات، ألم يُقرأ بالقراءات الشاذة، وإعطاء هذه القراءات القيمة اللغوية التاريخية التي نستحقها؟(١).

وقد أضاف المؤلف فذكر أن النحو التقليدي، كما صرح بذلك الوصفيون، قد خلط بين «مستويات التحليل اللغوي» بحيث لا يتبين التحليل الصوتي والصرفي والنحوي...

أقول: إن شيئاً من هذا قد كان في النحو القديم، ولكن النحاة في

(١) انظر مقدمة كتاب «المحتسب» لابن جني.

عصور لاحقة فطنوا الى المنهج فجعلوا للصرف كتباً خاصة، غير أن طائفة من الموضوعات اللغوية بقيت مدرجة مع مادة النحو.

وقد تحوّل المؤلف الى المنهج الوصفي في الدرس العربي وأشار الى أن ذلك قد تم بعد اتصال الأساتذة العرب بالدراسات الغربية.

أقول: من هم هؤلاء الأساتذة العرب، وهل تجاوزوا في دعوتهم للمنهج الوصفي أن أعطوا الدارسين نموذجاً لمنهجهم الوصفي يتبين في المستويات التعليمية. ولكنهم دعوا الى هذا المنهج دون أن يفطنوا الى ما يعترضهم من درس الأنماط العامية التي لا يمكن أن يصل فيها الدارسون الى شيء علمي لكثرتها وتعددها.

وأشار المؤلف الى ان النحو العربي قد تأثر بالمنطق الأرسطي منذ مراحله الأولى...

أقول: وقد تبين أهل العلم أن هذه دعوى باطلة، وأن الآثار المنطقية في النحو العربي لا تتصل بمنطق ارسطو، بل انه المنطق اللغوي الذي يتكىء على علم الكلام، وعلى اعتماده على القياس الذي جعله طائفة من الفقهاء طريقهم الوحيد الى ادراك الأحكام.

ثم أشار الى ان النحو العربي قد «قعّد» لعربية مخصوصة..

أقول: وقد تكلمنا في هذا وبيّنا ان للعربية تراثاً جعل العرب في عصرهم متصلين به أشد الاتصال، وإن كانت لهم عربية معاصرة تختلف في معجمها عن العربية القديمة.

وقد أشار المؤلف الى ان النحو العربي مع تحديده لمستوى اللغة التي يقعّدها حدّد أيضاً بيئة مكانية وزمانية لهذه اللغة...

أقول: ان حرص النحاة العرب على هذا تأتّى من حرصهم على أن يكون

للنحو العربي قواعد يندرج فيها الكثير وتبتعد عن القليل والشاذ، ولكنهم لم ينسوا هذا القليل وهذا الشاذ، والدراسات القديمة تشهد بذلك.

وكأنّ الدارسين المعاصرين[1] حين عابوا منهج الأوائل في هذا الضبط والتحديد فاتهم أن الأوائل قد خصوا تلك الأنماط التي خرجت عن دائرة التحديد الزماني والمكاني بدرس جاد، ولكنهم ساروا في التحديد ليؤرخوا للغة القرآن.

وقد أشار المؤلف الى ان النحو العربي لم يميز حدوداً واضحة «لمستويات التحليل اللغوي». وإنما اختلطت فيه هذه المستويات اختلاطاً شديداً. فقد ظلت كتب النحو منذ كتاب سيبويه تجمع الظواهر الصوتية الى الصرفية الى النحوية...

أقول: هذا صحيح، ولكن طائفة من النحاة بمن فيهم بعض الأوائل قد تنبهوا لهذا فخصّوا «الصرف» بكتب، كما خصوا الأصوات بكتب أُخرى[2]. وقد تنبه المؤلف الى هذا فعرض لكتب ابن جني التي ظهر فيها ضرب من الاختصاص العلمي والمنهجي. وكذلك عرض لكتاب «التصريف» للمازني الذي شرحه ابن جني في كتابه «المنصف».

وعرض المؤلف لما يقوله الوصفيون من أن النحو يشمل المورفولوجيا والنظم... (ص ٢٩).

أقول: فكيف يتاح للدارسين العرب الذي يبشرون بالمنهج الوصفي أن ينتقدوا النحو القديم لاشتماله على النحو والصرف والأصوات؟

(١) انظر: أصول علوم اللغة للدكتور محمد كامل حسين، وهو بحث في مجموعة البحوث والمحاضرات لمجمع اللغة العربية: الدورة السادسة والعشرون (٥٩/١٩٦٠)ص ١٤٥ ـ ١٧٩.
(٢) ان كتب ابن جني خاص بعضها باللغة التي يندرج فيها المستوى الصرفي كالخصائص، وبعضها خاص بالأصوات كسرّ صناعة الإعراب.

وكيف يقبل الدارسون الآخرون الذين نبذوا المنهج الوصفي، وانخرطوا في سلك «التحويليين» الذين قالوا بدرس كل «مستويات الظاهرة اللغوية؟».

وقد استدرك المؤلف فقال: ولكن ذلك لا يعني في الحق اختلاط المستويات، لأن لكل مستوىً منها منهجه ومصطلحاته.

وسنأتي الى التحويليين لنرى الى أي حد استطاعوا أن يجدوا معالم منهجهم في النحو العربي.

وقد عرض المؤلف للنحو واعتماده على منهج خاص في جمع اللغة (ص ٢٩).

أقول: وكأن المؤلف قد جعل ما هو لغوي ويتصل بمتن اللغة، وما هو نحوي شيئاً واحداً. وقد أشار الى خبر ابي عمرو بن العلاء الذي اشتبهت عليه كلمة «فرجة» أبفتح الفاء أم ضمها، وكان هارباً من الحجاج حتى لقي أعرابياً في الصحراء ينطقها بالفتح ويخبره عن موت الحجاج، فيقول أبو عمرو: فما أدري بأيهما كنت أشد فرحاً، بقوله: «فَرجة» أم بقوله: مات الحجاج...

إن هذا لا يمكن أن يندرج في كلام خاص بالنحو، وهو يشير الى حذق اللغويين في استقراء مادتهم اللغوية.

ثم أشار الى خبر ابن جني مع أبي عبدالله الشجري، والخبر مذكور (ص ٣٠) في جمع «دكّان» و«عثمان».

وجملة هذا بعيد عن النحو، وهو يشعرنا الى ان اللغويين في القرنين الثالث والرابع كانوا أهل جد وعلم.

ومن عجب ان يقر المؤلف فيقول (ص ٣٠) ان عمل أبي الأسود في ضبط النص القرآني كان عملاً «وصفياً». انظر تتمة الكلام في «الصفحة (٣٠).

وعاد يقول: و«المتتبع للكتاب» يرى ان سيبويه قد أقام قواعده في أغلبها على الاستعمال اللغوي، ونلحظ ذلك من عدة أمور:

وأشار في ذلك الى ان الذي ذكره سيبويه يجري على كلام العرب، كما أشار الى ذلك وفق الاستقراء على صعوبته، وضرب أمثلة لهذا الاستقراء (ص ٣١).

وقال: ان فكرة «القياس» على كثرة ما قيل فيها لم تكن عند سيبويه غير متابعة كلام العرب، وضرب أمثلة لذلك، وكيف عارض سيبويه الخليل ويونس في شيء من ذلك (ص ٣٢ و٣٣).

وقال: ان معظم ما توصّل إليه سيبويه كان مردّه الاستعمال العام (ص ٣٣). أقول: وماذا بقي للوصفيين من كلام عابوا فيه النحو القديم؟

وعرض لمدرسة الكوفة وقال: قد عرفت بأنها مدرسة وصفية... (ص ٣٣)...

أقول: هذا كلام متسرع، ذلك ان الخلاف بين البصريين والكوفيين خلاف لا يتجاوز المسائل الثانوية، وأما الأصول فقد تم فيها الاتفاق، وكثيراً ما وجدنا الفراء يؤيد البصريين في نقاط معينة، كما وجدنا الأخفش يؤيد الكوفيين في مسائل معينة.

وأما إعطاء صفة «الوصفية» فهو زيادة في القول.

وكأن المؤلف قد استدرك فقال: «... وإنما وصلتنا كتب تتناول النحو من خلال الاتصال بالنصوص ككتاب الفراء «معاني القرآن».

أقول: أراد أن يقول: ان هذا الكتاب يختلط فيه الوصف بالتفسير، وان كان الطابع العام فيه معتمداً على الوصف (ص ٣٣ و٣٤).

واذا كان الكسائي قد قال في مجلس يونس: «أيُّ كذا خلقت» في قولهم: «لأضربن أيُّهم»، فهذا لا يعني أنه «وصفي» فمثل هذا يوجد كثيراً لدى سيبويه الذي قال عنه المؤلف: انه متتبع لاستعمال العرب.

وقال: «إن النحاة الأوائل قد كانوا يتناولون الظواهر اللغوية على أساس «شكلي»، وهو مبدأ من مبادىء النحو الوصفي (ص ٣٤).

وعرض ما جاء به سيبويه في التذكير والتأنيث، والتعريف والتنكير، والافراد والتثنية والجمع، والعلاقة بين الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر، وغير ذلك على أساس «الأشكال» وليس على أساس المعاني (ص ٣٤).

**أقول:** ان هذا يدخل في باب الحمل على اللفظ والمعنى، والعربية تتردد بين الإثنين، قال تعالى: **﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما﴾**[1].

**أقول:** ان استعمال الضمائر في الآية يشير الى ان الحمل على اللفظ والحمل على المعنى من الأساليب الفصيحة القديمة.

وخاتمة في نهاية هذا الفصل نجد فيها المؤلف يعود فيعطي النحو العربي القديم صفة المعاصرة فينعته بالوصفية، وهذا خلاف ما ذهب إليه نفر آخر من القائلين بالمنهج الوصفي.

ثم آتي الى الفصل الثالث الذي جعله المؤلف الدكتور الراجحي في «النحو العربي وأرسطو».

**أقول:** كأنّ المؤلف لم يقف على ما كتبه المعنيون من المستشرقين بالأمر، وكنا قد قدّمنا جملة ما في هذا الموضوع.

---

(١) سورة الحجرات آية ٩

# الفصل الثالث

## النحو العربي وأرسطو

لا شك أن أهم ما وجّه إلى النحو العربي من نقد أنه متأثر بالمنطق الأرسطي، وهذه الأهمية ترجع إلى أساس من أسس المنهج، ذلك أن منطق أرسطو يهتم «بالصورة» أكثر من «المادة»، ودرس اللغة ينبغي أن يركز على «المادة» لا على «الصورة»، وتأثير المنطق على النحو يبعده عن درس الواقع اللغوي كما هو. وقد فصل الحديث في صلة النحو العربي بالمنطق معظم من عرض للنحو في العصر الحديث[1]. وكنت أرى يوماً أننا ينبغي أن نتوقف عن بحث هذه القضية توقف «المحدِّثين» انتظاراً «للمتابعة» أو «الاعتبار». وكتبت أستند في ذلك إلى أن التاريخ لم يؤكد حدوث التقاء في مرحلة النشأة، وهي المرحلة التي تأسس فيها منهج النحو، وإلى أننا نحن الباحثين اللغويين لم نطلع على آراء أرسطو في مظانها الأصيلة اطلاعاً كافياً، ولم تتوافر لدينا بعد المادة النحوية.

أقول: بعد هذه المقدمة اعترف المؤلف ان ما لديه لا يعين على إقرار تأثر النحاة العرب بمنطق ارسطو فهو يقول:

---

(١) انظر ما كتبه الدكتور إبراهيم بيومي مدكور تحت عنوان: (منطق أرسطو والنحو العربي) مجلة المجمع اللغوي بالقاهرة: عدد ٧ ص ٣٣٨، وقد نشر هذا البحث في سلسلة (اقرأ) دار المعارف العدد ٣٣٧ سنة ١٩٧١ (في اللغة والأدب ص ٤١ ـ ٥٣، وانظر كذلك الدكتور تمام حسان، مناهج البحث في اللغة ـ الأنجلو ١٩٥٥ ص ١٤ ـ ٢٩.

«الواقع أن التاريخ لا يقدم شيئاً مادياً مؤكداً عن اتصال النحاة الأوائل بالمنطق الأرسطي اتصالاً مباشراً، فالروايات عن هذه الفترة مضطربة، لكن اضطرابها لا ينفي وجود هذا المنطق في المناخ الذي كان سائداً وقتذاك. ونحن لا نعرف على وجه الدقة متى عرفت أعمال أرسطو طريقها الى الفكر العربي في مراحله الأولى، والذي تذكره الأبحاث أن العرب اتصلوا بالمنطق الأرسطي من طريقين، الأول ما قدّمه النحاة السريان، والثاني ما تمت ترجمته من هذا «المنطق الى العربية»[1].

أقول: مع إقرار المؤلف وعجزه عن أن يثبت أي نوع من الاتصال للنحاة العرب بالاغريق وتأثرهم بـ «منطق أرسطو» ولكنه مدفوع كغيره الى هذا. لقد عجز جملة هؤلاء أن يتبينوا شيئاً من أثر هذا المنطق في أي باب من أبواب النحو في كتاب سيبويه. وليست الآثار الكلامية في أيسر وجوهها تعين هؤلاء الباحثين على اثبات أي نوع من التأثر بهذا الدخيل الغريب. وقد قدمت أن جمهرة من المعنيين من المستشرقين بالتراث اللغوي العربي قد نفوا هذا، ومثلهم طائفة أخرى من الباحثين العرب.

ثم راح المؤلف يعرض ما صنعه السريان في مدرسة نصيبين، ومنهم يوسف الأهوازي (٥٨٠ م) استاذ مدرسة نصيبين، وما نسب اليه من ترجمة كتاب «الصناعة النحوية لعالم الاسكندرية Dionysis Thrax[2].

أقول: وهل يعني هذا ان الخليل وسيبويه ومن سبقهما من الأوائل قد أفادوا شيئاً من هذا؟، واذا كان هذا فأين هذه الفائدة؟

وماذا يعنينا ان يكون يعقوب الرهاوي (ت ٧٠٨ م) قد ألف في النحو السرياني على نمط النحو اليوناني؟

---

(١) النحو العربي والدرس الحديث ص ٦٢.
(٢) المصدر السابق.

نحن لا ننكر أن يكون اتصال للعرب بالفكر اليوناني، وهذا الاتصال قد بدا أثره في شيء يسير من علم الكلام، وفي كثير مما صنفه المسلمون في الفلسفة الاسلامية، غير أن التراث اللغوي النحوي كان بمنأى عن كل هذا.

ثم مضى المؤلف في عرضه لمنطق أرسطو، وما صاحب ذلك من الاضطراب في المراحل الأولى، وما قيل من ترجمة عبدالله بن المقفع لكتب أرسطو الثلاثة في المنطق كما أشار صاعد الأندلسي في (طبقات الأمم - مطبعة السعادة ص ٧٦).

ثم يخلص المؤلف الى القول: «والثابت لدى المؤرخين أن ترجمة المنطق الأرسطي تمت على يد حنين بن اسحاق (ت ٢٦٤) وتلاميذه حين نقلوا (الأوركانون) كله من اليونانية الى السريانية ثم الى العربية، أو من اليونانية الى العربية مباشرة»[(١)].

أقول: وقد أخطأ الدكتور مدكور في مقالته التي نشرت في مجلة مجمع اللغة العربية (١٩٤٨)[(٢)] عن «النحو العربي ومنطق أرسطو» في إثباته تلمذة الخليل بن أحمد لحنين بن إسحاق، وحساب السنين يثبت بطلان هذه التلمذة.

ثم خلص المؤلف الى القول: «والذي تشير إليه هذه الروايات التاريخية لا يؤكد وجود «شيء» محدد من المنطق الأرسطي بين يدي الخليل وسيبويه ومن عاصرهما من أوائل النحاة...»[(٣)].

أقول: كأنّه عزّ على المؤلف أن يخلص الى هذه النتيجة فقد استثنى مستدركاً بقوله: «إلا أن يكون ذلك الذي قدّمه محمد بن المقفع أو أعمال السريان النحوية على افتراض الاطلاع على مناهجها...»[(٤)].

(١) المصدر السابق ص ٦٤.
(٢) وقد نشر هذا البحث في سلسلة (اقرأ) دار المعارف، العدد ٣٣٧ سنة ١٩٧١م.
(٣) النحو العربي والدرس الحديث ص ٦٤.
(٤) المصدر السابق.

وراح المؤلف يعرض ما كان من مدرسة الاسكندرية في خلافها النحوي مع مدرسة برجامون في (آسيا الصغرى)، وقد كان لكل منهما منهجها الخاص بها.

أقول: لقد ثار الجدل في مسألة تأثر علماء العربية بالمنطق، فانبرى هؤلاء في الرد على من يروّج هذه المقولة، وذلك في القرن الرابع، وكانت مناظرات بين المناطقة والنحاة.

وقد أشار المؤلف الى هذا وأثبت ما ذكره أحمد بن فارس في الرد على المناطقة[١]، كما أشار الى المناظرة الشهيرة التي جرت بين متّى بن يونس الفيلسوف وأبي سعيد السيرافي النحوي في مجلس الوزير أبي الفتح الفصل بن جعفر بن الفرات سنة ٣٢٠ هـ، وحضرها عدد كبير من أعلام العصر منهم الكندي وقدامة بن جعفر وأبو فراس وغيرهم[٢].

وقد ردّ أبو سعيد أقوال متّى بن يونس وأشار الى اعتماد منطق أرسطو على اللغة اليونانية وان ما في العربية من مواد واستعمالات يبعدها عن اليونانية.

ثم رأى المؤلف أن يقابل النصوص في النحو والمنطق ليرى حقيقة الصلة بينهما، وذكر نصوص ارسطو في أعماله المنطقية كما وردت في الترجمة الانكليزية الموثقة، وكما وردت في الترجمات العربية وما يقابلها من نصوص نحوية عند النحاة الأوائل، ومن كتاب سيبويه على وجه الخصوص.

وقد تناول من النصوص ثلاثة عناصر وجدها في كتابات المحدثين جوانب تصل النحو بمنطق أرسطو وهي:

١ ـ التعريف ٢ ـ التعليل ٣ ـ آراء أرسطو في بعض ظواهر اللغة[٣].

---

(١) احمد بن فارس، الصاحبي (تـ. الشويمي) مؤسسة بدران ـ بيروت ص ٧٧.
(٢) ابو حيان التوحيدي، المقابسات (تـ السندوبي) ص ٦٨.
(٣) المصدر السابق ص ٦٩.

١ ـ التعريف.

وأراد به المؤلف «الحد» كحدّ الفعل وحدّ الفاعل أي تعريفها. وبدأ بالتعريف عند أرسطو وقال: «إنه قمة العلم وغاية الفكر» عند أرسطو، وذكر رأي أفلاطون في التعريف الذي يقوم على فكرة التقسيم، وقد أشار الى عناصر التعريف مستشهداً بنص من أرسطو وصولاً «الى الطبيعة الجوهرية» التي هي غاية التعريف.

ثم عرض للتعريف لدى النحاة العرب، وأشار الى أن «كتاب» سيبويه يكاد يخلو من التعريف على وجه العموم. فهو مثلاً لم يعرّف الفاعل ولا الحال ولا البدل ولا غير ذلك من أبواب النحو، وهو يكتفي في الأغلب الأعم بذكر اسم الباب ثم يبدأ مباشرة في عرض القواعد المستخلصة من الاستعمال، فيقول مثلاً: «هذا باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله الى مفعوله، وذلك قولك: ضَرَبَ عبدالله زيداً، فعبدالله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذهب...»[١]. أو يقول: «اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إظهار الفعل المتروك إظهاره، والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب»[٢].

ثم أشار الى تعريف الفعل عند سيبويه وقال: هذا نادر في «الكتاب». ثم لاحظ قلة التعريفات في «نحو» القرن الثالث الهجري مستقرياً كتاب «المقتضب» للمبرّد.

ثم قال: «فاذا انتقلنا الى القرن الرابع وجدنا الأمر يختلف اختلافاً كبيراً، وتأكد اتصال النحاة بالمنطق الأرسطي، وبمنهجه في التعريف...»[٣].

أقول: وكيف اطمأن الباحث المؤلف الى استنتاجه هذا؟ ألم يخطر في باله ان النحو في القرنين الثاني والثالث غير بعيد عن أصوله ونشأته، ومن أجل هذا

---

(١) الكتاب ١/١٤.

(٢) المصدر السابق ١/٢٠٣، النحو العربي والدرس الحديث ص ٧٢ ـ ٧٣.

(٣) المصدر السابق ص ٧٤.

قلّت التعريفات وقلّ «المصطلح الفني». وقلة «المصطلح» تدل على ان هذا العلم في طريقه الى التطور والاكتمال. فلِمَ نُهرَع اذا وجدنا التعريفات الى التأثر الدخيل، ثم لِمَ لم يُشر الى هذا الدارسون المجتهدون من الأعاجم؟

ثم ألم يكن من العلم أن يوازن المؤلف المتسرع بين جملة من التعريفات لدى العرب ونظائرها في نحو اليونان؟

ثم لِمَ نسرع فنقول بتأثر الزجاجي (٣٣٧ هـ) بمنطق أرسطو اذا وجدناه يقول بالقياس، أليس من العلم أن نقول ان النحاة في القرن الرابع تأثروا بمدرسة القياس في الفقه وهي نهج العراقيين وعلى رأسهم أبو حنيفة النعمان بن ثابت؟

واذا كان «الحدّ هو الدالّ على حقيقة الشيء»[1]، فلِمَ يكون هذا من أرسطو، ولِمَ لا نقول ان كثيراً من أبواب المعرفة تتلاقى فيها الأمم.

ثم إن الزجاج تنبّه الى ما كان يثار من جدل بين النحاة والمناطقة فردّ أقوال أهل المنطق وأكد التزامه بالنحويين العرب في باب «حد الاسم» فقال: «وإنما قلنا في كلام العرب لأنّا له نقصد، وعليه نتكلم، ولأن المنطقيين وبعض النحويين قد حدّه حدّاً خارجاً عن أوضاع النحو، فقالوا: الاسم صوت موضوع دالّ باتفاق على معنى غير مقرون بزمان، وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا من أوضاعهم، وإنما هو من كلام المنطقيين ومذهبهم لأن غرضهم غير غرضنا، ومغزاهم غير مغزانا، وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح، لأنه يلزم منه أن يكون كثير من الحروف أسماء، لأن من الحروف ما يدل على معنى دلالةً غير مقرونة بزمان، نحو إنْ ولكنْ وما أشبه ذلك»[2].

أقول: ها هو ذا الزجاجي يدفع عن نفسه وعن النحاة العرب، ما أثبته

(١) الزجاجي، الإيضاح (دار النفائس - بيروت ١٩٧٣) ص ٤٦.
(٢) المصدر السابق ص ٤٨.

المؤلف أنه منسوب إليه. ثم ضرب المؤلف مثلاً من كتاب «المفصل» **للزمخشري** وهو من علماء القرن السادس الهجري في حد «الكلمة».

وخلص بعد ذلك الى قول ما أراه قد مهّد له في شرحه وأمثلته فقال:
«وبعد، فلعل هذا العرض يوضح أن سيبويه لم يتصل بالتعريف كما ورد عند أفلاطون أو كما في منطق أرسطو، ومن ثمّ لم يظهر له تأثير في كتابه قبولاً أو رفضاً، وأن النحاة حين اتصلوا بالمنطق في القرن الرابع حاولوا أن يقدّموا شيئاً جديداً في نظرية التعريف بالاستناد الى الاستعمال اللغوي.

ويبدو أن النحاة قد تأثروا في ذلك بالفقهاء والكلاميين الذين رأوا استحالة الوصول الى «الجوهر» وان التعريف ينبغي أن يقصر على «التمييز»[١]. لكن التعريف الأرسطي ما لبث أن وجّه التعريف النحوي كما رأينا في القرون التالية[٢].

ثم تحوّل المؤلف الى «التعليل» فيقول: «وهو العنصر الأساسي من عناصر المنهج الأرسطي، وهو يرتبط عنده بالمعرفة عموماً، وبالتعريف كما عرضناه آنفاً. وكان أفلاطون من قبله يرى «المعرفة» ثابتة، لأنها لو تغيرت لانعدمت وقت حدوث التغيير، ولو كان التغيير فيها مستمراً لانعدمت المعرفة انعداماً كاملاً»[٣].

ويمضي في عرض ارتباط العلة بالمعرفة مثبتاً ما جاء لدى أرسطو من نصوص فلسفية الى أن يخلص الى ما عن «التعليل» لدى النحاة العرب، وأشار الى أن التعليل يمثل عنصراً أساسياً في الدرس النحوي»، وأن النحاة الأوائل

(١) حاشية الراجحي: انظر في هذا ما كتبه الدكتور علي سامي النشّار عن «منطق الأصوليين، مبحث الحدّ الأصولي» ص ٨٩ - ١٠١ من كتابه «مناهج البحث عند مفكري الإسلام».
(٢) النحو العربي والدرس الحديث ص ٧٦ - ٧٧.
(٣) النحو العربي والدرس الحديث ص ٧٧.

«معللون» وذكر ما قيل في عبدالله بن أبي اسحاق الحضرمي وهو انه «أول من بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل»(١).

وقد أورد جملة تراكيب علل النحويون اذا رفعوا واذا نصبوا، ثم خلص الى قوله: «ومن التعليل القائم على فهم قوانين التركيب في الجملة، أي على قواعد النظم كما أدرك [سيبويه] استعمالها في العربية، قوله في باب النداء(٢):

«وزعم الخليل أنهم نصبوا المضاف نحو: يا عبدَالله، ويا أخانا، والنكرة حين قالوا: يا رجلاً صالحاً، حين طال الكلام، كما نصبوا هـو قبلَك، وهو بعدَك، ورفعوا المفرد كما رفعوا «قَبلُ وبَعدُ» وموضعهما واحد، وذلك قولك: يا زيدُ ويا عمرو، وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في قبلُ.

قلتُ: أرأيت قولهم: يا زيدُ الطويلَ، علام نصبـوا «الطويـل»، قال: نُصب لأنه صفة لمنصوب، وقال: وإنْ شئت كان نصباً عـلى أعني، فقلتُ: أرأيت الرفع على أي شيء هو اذا قال يا زيدُ الطويل، قال: هو صفة لمرفوع.

قلتُ: ألستَ قد زعَمت أن هذا المرفوع في موضع نصب، فلِمَ لا يكون كقوله: لقيته أمسِ الأحدث، قال: من قِبَل أن كل اسم مفرد في النداء مرفوع أبداً، وليس كل اسم في موضع أمسِ يكون مجروراً(٣).

قال المؤلف: «وواضح هنـا أيضاً أن تعليـل نصب المنادى المضـاف أو النكرة الموصوفة بقوله: «حين طال الكلام» إنما هو تعليل بقوانين الـتركيب، بمعنى ان درس التراكيب جعله يرى طول الكلام علة لظاهرة النصب، حين نعلم أنهم انتهوا الى ان النصب أخف من الرفـع، وأن الثقل لا يسـوغ مع الطول»(٤).

---

(١) إنباه الرواة ٢/١٠٥.
(٢) النحو العربي ص ٨١.
(٣) الكتاب ١/٢٠٢.
(٤) النحو العربي ص ٨٢.

ثم عرض لمسألة العلل تكون بالمعنى وتكون بقوانين التركيب، وتكون بكثرة الاستعمال وأورد نصاً لابن السراج في ذلك، وهو:

«إن اعتلالات النحويين على ضربين: «ضرب منها هو المؤدّي الى كلام العرب كقولنا: كل فاصل مرفوع، وضرب آخر يسمّى علة العلّة مثل أن يقولوا: لِمَ اذا تحركت الياء والواو، وكان ما قبلهما مفتوحاً قلبت ألفاً[1]، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب»[2].

وكأنّ المؤلف أراد أن يعرف لمسألة «الاعتلال» والعلة مستقرياً ما كان من ذلك في القرون المتتابعة، فكان حرياً به أن يقف على كتاب «الايضاح» للزجاجي (٣٣٧هـ)، ليقول لنا: جاء فيه: «ان العلة تقع في ثلاثة أضرب، علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية...»[3].

وأورد نصّ الزجاجي كاملاً كما ورد في الإيضاح وقال:

«وفي هذا القرن أيضاً ترسخ العلة رسوخاً كاملاً في النظر النحوي وذلك بما قدّمه ابن جني من شرح للعلل النحوية وتأصيلها وبيان ضروبها...»[4].

وأورد نصاً طويلاً مأخوذاً من كتاب «الخصائص» وأشار الى ان ابن جني أصّل كلامه في «العلل»، في تقريره أن العلة النحوية علة طبيعية حسية، اي تقوم على فهم الأسباب المادية في اللغة، ومعنى ذلك أنها ليست علة ميتافيزيقية، كما أنها ليست صادرة عن بحث الجوهر أو الماهية...[5].

---

(١) أقول: ليس من دليل واقعي على أن أصل «قال وباع» هو قَوَل وبَيَع، وإن ورد في العربية أغيَلَ و «اعوَلَ» و «استحوَذَ» ولم يُجْرَ عليها ما جرى على «قال وباع» من الإعلال، ولكني أرى أن «قال وباع» ونحوهما أصل. وليس لنا أن نقول إن الواو والياء وهما صوتان صامتان قد تحولا إلى صوت صائت وهو حرف المدّ.

(٢) ابن السراج، الأصول (بغداد ١٩٧٣) ١/ ٢٧.

(٣) الإيضاح ٦٤ ـ ٦٥.

(٤) النحو العربي ص ٨٤.

(٥) المصدر السابق ص ٨٥ ـ ٨٦.

وابن جني يحسم الأمر فيقول: «اعلم أن علل النحويين ـ وأعني بذلك حُذّاقهم المتقنين، لا ألفافهم المستضعفين ـ أقرب الى علل المتكلمين منها الى علل المتفقهين، وذلك أنهم يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه...[1]».

والنص طويل، استعان فيه ابن جني بما نقله عن الزجاج في مسألة رفع الفاعل ونصب المفعول[2].

أقول: وليس في كلام أبي الفتح ما يومىء الى أثر غريب عن العربية مثل منطق ارسطو الذي زعموا. ولكن المؤلف خلص في نهاية هذا القسم أي «التعليل» الى قوله:

«ولقد يكون للمسلمين اتجاه خاص في العلة كما يقول أصحاب البحث في الفكر الاسلامي، لكن ذلك لا يحجب حقيقة التأثر بالتعليل الأرسطي، وليس مهماً أن يكون تعليل النحاة هو هو تعليل أرسطو»[3]. أقول: بعد كل هذا يكون هذا التشبث بما هو غير واقع ضرباً من مكابرة يرفضها العلم كما العلماء عرب وأجانب.

ويأتي المؤلف في كتابه الى القسم الثالث[4] من الفصل الثالث وهو بعض آراء أرسطو في اللغة. ويبحث أقسام الكلام، وهي عند أرسطو ثلاثة: اسم وفعل ورابطة...[5] ويعرّج على سيبويه فيقول: ان القسمة الثلاثية هي أيضاً في نحو العربية وقال: لم يرد في «الكتاب» ما يشير صراحة الى «الأصل العقلي» لهذه القسمة.

(١) الخصائص ١/٤٨ ـ ١٠٨.
(٢) المصدر السابق ١/٤٩ وما بعدها.
(٣) النحو العربي ص ٨٨.
(٤) النحو العربي ص ٨٨ ـ ١٠٥.
(٥) والذي يعرفه الدارسون أن أجزاء الكلام (Les Parties du discours) سبعة... كما أشار إلى هذه الأقسام جيرار تروبوا في بحث له عرضنا له بعد أن انتهينا من كتاب «النحو العربي».

ولكن المؤلف قال[1]:

وفي القرن الثالث صرح المبرّد بهذا الأصل «العقلي» باعتبار القسمة «كلية» لا تخرج عنها لغة من اللغات حين قال: «الكلام كله اسم وفعل وحرف جاء لمعنى لا يخلو منه الكلام عربياً أو اعجمياً من هذه الثلاثة»[2].

أقول: وأين الأصل «العقلي» المزعوم في كلام المبرّد المذكور؟ لقد أشار المبرّد الى ان القسمة الثلاثية في كل لغات الدنيا على علمه في عصره، وليس في هذا وجود لأصل عقلي كما زعم المؤلف الدكتور الراجحي.

وقال في الصفحة نفسها: «ونحن لا نستطيع أن نردّ هـذا التقسيم في النحو العربي الى المنطق الأرسطي نفسه، ولكننا قد نرجح ردّه الى فهمهم هم لما كان بين أيديهم مما نقل عن أرسطو، ويضاف الى ذلك ما تأكد من بناء التقسيم في النحو على تصور عقلي محض، وهو تصوّر أرسطي في الصميم»[3].

أقول: وبعد كل هذا الذي ذكره المؤلف نفسه والذي ذكرته في تعليقاتي في هذا البحث من أقوال أهل العلم عرب وغير عرب نجد المؤلف كأنما يعز عليه ألا يكون من القائلين بوجود التأثر، وهو نفسه تردّد في قبوله في مسائل عدة أشرنا إليها في تعقيباتنا.

ثم يبدأ المؤلف بما كان لدى أفلاطون في الأقسام الثلاثة فعرض الى حد الفعل وحد الاسم، ثم أعقب ذلك بما هما في النحو العربي ابتداء من سيبويه فالمبرّد فالنحاة المتأخرين كالزمخشري.

ثم عرض لما دعي «رابطة» في تقسيم أرسطو وأفلاطون ليصل الى «الحرف» وهو القسم الثالث لدى سيبويه وسائر النحويين العرب، وتوقف لدى قول الزجاجي في الحرف فزعم أنه فسر الحرف تفسيراً أرسطياً حين قال:

---

(١) المصدر السابق ص ٩٠.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

«وسُمِّي القسم الثالث حرفاً لأنه حد ما بين هذين القسمين ورباط لهما، والحرف حدّ الشيء، فكأنه لوصله بين هـذين كالحـروف التي ما هـو متصل بها»[1].

أقول: أين التفسير الأرسطي في قول الزجاجي هذا؟ فقول الـزجاجي «لأنه حدّ...» أي انه طرف ونهاية يوصل به بين القسمين، وأنت تجد مثل هذا لدى كثير من النحويين ففي كلامهم على مدخول الفعل قالوا ان الفعل «دخل» مثلاً يصل الى مدخوله بواسطة والواسطة هي «الـرباط» لا مصـطلح «الرابطة» لدى أرسطو، والواسطة هي حرف الخفض، وسميت حروف الخفض عند الكوفيين حروف «الإضافة» أو «الإضافة» هذه لا تعني مصطلح «الاضافة» بل تفيد «الإيصال».

وانتهى المؤلف من كلامه على «الرابطة» بقوله:

«وفي القرون المتأخرة استقر التقسيم الثلاثي استقراراً تاماً عند النحاة مع إضافة توحي بتأثير التصور العقلي في منهج أرسطو[2] قالوا: «ودليل الحصر أن المعاني ثلاثـة: ذات، وحَدَث، ورابـطة للحدث بـالذات، فـالذات الاسم، والحدث الفعل، والرابطة الحرف»[3].

أقول: ولا بدَّ من أن نقف على قول المؤلف: «توحي بتأثير التصور العقلي في منهج أرسطو». ان مصدر «الوحي» هذا يأتي المؤلف أو قل يهبط عليه أو يستوحيه من حماسته في وجود أثر دخيل ليس الى إثباته من سبيل برأي أهل العلم كافة.

ثم ان «الرابطة» التي وردت في قول ابن هشام هي «الحرف» كما قال هو نفسه، فكأنه اي ابن هشام أراد أن يشير الى عمل الحـرف، وهو الـربط أو الإيصال، وليس في هذا تأثر بالمصطلح الأرسطي لا من قريب ولا بعيد.

(١) الإيضاح ص ٤٤.
(٢) النحو العربي ص ٩٩.
(٣) ابن هشام، شرح شذور الذهب ص ١٣، ١٤.

ثم يأتي المؤلف الى الجملة[1] وهي آخر جزء من القسم الثالث وهو «آراء أرسطو في اللغة»، ومرّ على طريقته على تعريف أرسطو للجملة، وهي الجملة الخبرية، والمحمول مقدّم على الموضوع[2]. ثم أتبع ذلك بتعريف الجملة في النحو العربي فذكر أن سيبويه لم يعرّف الجملة، بل عرض لها في أنماطها المختلفة أي الجملة الخبرية والجملة الإنشائية.

ثم أضاف: «وفي القرن الرابع نجد تعريف ابن جني الذي يشير الى دلالتها على معنى مستقل، جامعاً بين جملتي الخبر والانشاء فيقول[3]:

«أما الكلام فكلّ معنى مستقلّ بنفسه، ومفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو زيد أخوك، وقام محمد، وضُرِبَ سعيد، وفي الدار أبوك، وصَهْ، ومَهْ، ورُوَيد، وحاء، وعاء في الأصوات، وحس، ولب، وأف، وأوه، فكل لفظ استقل بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام»[4].

وقال المؤلف: «وفي الجملة الاسمية اتفق النحاة على أن المبتدأ أهمّ من الخبر، أو هو مقدّم عليه، بل إن اسمه في النحو مأخوذ من كونه مبتدأ به، ولم تكن فكرة الاسناد بعيدة عنهم عند عرضهم للمبتدإ والخبر، ولكن المبتدأ أيضاً هو أهمّ لأن الخبر مبنيّ عليه»[5].

أقول: ان قول المؤلف: «اتفق النحاة على ان المبتدأ أهمّ من الخبر» لم يرد بهذه الصراحة ولم يحصل عليه اتفاق، وها هوذا سيبويه يقول في «الكتاب»:

«هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدًّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك:

(١) النحو العربي ص ١٠٠ ـ ١٠٥.
(٢) المصدر السابق ص ١٠١.
(٣) المصدر السابق ص ١٠٢.
(٤) الخصائص ١/١٧.
(٥) النحو العربي ص ١٠٢.

عبدالله أخوك، وهذا أخوك... واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء... فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحد أول العدد»[1].

ثم تكلم المؤلف على المبتدإ، وهو معرفة، ولا يكون الخبر أعرف منه، واذا تساويا في التعريف فالمقدّم دائماً هو المبتدأ، ولكن الخبر في النهاية ليس متطابقاً مع فكرة المحمول الأرسطية، لأن المحمول عند أرسطو عام بالنسبة للموضوع، ومن ثمّ كان مقدماً عليه[2]. ثم أتى بنص لسيبويه عن «المبتدإ» المبني عليه رفع. فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه، فالمبتدأ الأول، والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسند اليه...[3]. كما أورد نصاً للزمخشري من «شرح المفصل» مؤداه ان المبتدأ والخبر معرفتان...[4].

ثم ختم المؤلف هذا الفصل الثالث فقال:

وبعُد فلعلنا نختم هذا العرض بما يلي:

١ ـ ان المنطق الأرسطي لم يكن معروفاً معرفة كافية أيام الخليل وسيبويه... ولكن ذلك لا يعني أن هذا المنطق كان بعيداً عن أيديهم في شكل ما، ونحن لا نستطيع أن نغفل عن أوجه من التشابه بين المنطق والنحو في هذه الفترة وبخاصة في قضية التعليل، وهي تمثل عنصراً أساسياً في المنهج النحوي عند العرب[5].

أقول: مع إنكار المؤلف وجود منطق أرسطو في النحو في حقبة الخليل وسيبويه، إلا أنه استدرك فقال لا بد من شيء من هذا بحكم التشابه بين المنطق والنحو.

---

(١) الكتاب ١/٧.
(٢) النحو العربي ص ١٠٢، ١٠٣.
(٣) الكتاب ١/٢٨٧.
(٤) شرح المفصل ١/٩٨.
(٥) النحو العربي ص ١٠٣ ـ ١٠٤.

وكأنه لا يستطيع أن ينفك من عقدة تـأثر العـرب، وأنهم تابعـون لا مبتكرون.

وقال المؤلف:

٢ ـ ان تأثير المنطق الأرسطي كان أكثر وضوحاً في القرون التالية في التصنيف والتعريف والاصطلاح.

أقول: لقد مرّ بنا ما ذكره المؤلف مما هو أثر مزعوم، وقد وجـدنا أنـه يتشبث بأقوالٍ وألفاظ عدَل بها عن وجهها الصحيح ليحقق لنفسه ما يريد.

وقال:

٣ ـ أنه من «غير المنطقي»، ان يتأثر النحو تأثراً كاملاً بمنهج أرسطو في المنطق لاختلاف الغاية في كل منهما. ومن ثمَّ رأينا الجملة التي هي معقد الدرس النحوي مختلفة اختلافاً تاماً عنها عند أرسطو[١].

أقول: كأن المؤلف أدرك حجم ما ادّعاه تأثراً فكتب قوله هذا ليتخلص بذلك من طائلة النقد، ويحتاط لنفسه بالاستدراك والزيادة.

وقال أيضاً:

٤ ـ ان رفض النحاة استخدام المنهج المنطقي كما يدل عليـه بعض ما نقلتـه الكتب من مناظرات، وكذلك مخالفة النحاة لبعض آراء أرسطو، كل ذلك لا يدلّ على ان المنطق كان غائباً، ولكنه في الحق كان على مدّ ذراعهم، غير أن القضية لا ترتبط بالأصالة والتقليد، وإنما تتصـل «بالتملك» كـما أشرنا أول هذا البحث[٢].

أقول: إن اصرار المؤلف ثابت، وليس له ما يعينه من أدلة، وما ذكره

---

(١) النحو العربي ص ١٠٤.

(٢) المصدر السابق.

وقف عليه المستشرقون والعرب في كتب أرسطو وكتب العرب، ولكنهم لم يجدوا ما يعين على اثبات ما ادّعاه المؤلف. نعم لقد كان منطق أرسطو على مدّ ذراعهم، ولكنهم لم يفتقروا إليه لاختلاف الغاية كما ذكر المؤلف نفسه.

وقال أيضاً:

٥ - إن وجود الأثر المنطقي في النحو العربي دلالة على مكانة الجانب العقلي في هذا النحو، وهو جانب كان موجوداً مع الجانب النقلي في المناخ العام الذي كان يسود البيئة الاسلامية وقت نشأة هذه العلوم وازدهارها[١].

أقول: وهذا صحيح، وكلام تؤيده معرفتنا بما ورد في مصادرنا التاريخية واللغوية النحوية.

وقال المؤلف:

٦ - ان وجود الجانب العقلي في النحو، وبخاصة في مظهره المنطقي كان عنصراً أساسياً من عناصر النقد الذي وجّهه الوصفيون الى النحو التقليدي، ومن ثم وجهه المحدثون الى النحو العربي. غير اننا سوف نرى أن هذا الجانب عاد ضرورياً في البحث النحوي عند التحويليين، وهو ما نخصص له القسم الثاني.

أقول: كأن المؤلف وعى موقفه فابتعد عن الوصفيين ليخلص الى آخر بدعة جديدة، وهي جدّ لا كذب ظهرت في منهج التحويليين، ولكننا سنرى ان منهج التحويليين يصطدم بقبول العربية له كما سنبين.

ثم إنه يصف الوصفيين العرب بالمحدثين، وأنا أقول: من هم هؤلاء، وان فصلاً من كتاب كتبه فلان، ومقالة في مجلة كتبها آخر، ونفر آخر حذا حذو هذين من مريدين وطلاب يخولنا حق تسمية أنّا في عصر نحاة وصفيين!

---

(١) المصدر السابق.

ثم نأتي الى الباب الثاني من «الكتاب»[1] وهو في «النحو التحويلي» ويشتمل على ثلاثة فصول وهي:

١ - الفصل الأول وموضوعه: تشومسكي وأصوله النظرية.
٢ - الفصل الثاني وموضوعه: طرق التحليل النحوي.
٣ - الفصل الثالث وموضوعه: الجوانب التحويلية في النحو العربي.

وليس لي أن أعقب على الفصلين الأول والثاني من هذا الباب، ذلك ان ما جاء به تشومسكي شيء يتصل باللغة الانكليزية، وإن كان لهذا العالم الأمريكي نظرات تتصل بجملة من لغات أخرى غير الانكليزية.

والمؤلف من أهل العلم والجد، وآراؤه على وجاهتها ليست مقطع العلم فأتباعه يؤمنون بها من أساتذة وطلاب وهم من أمم شتى ومنهم العرب. على أن من أهل العلم من ناقشه وردّ جملة من آرائه.

وهو على كل حال مجتهد وصل الى ما أراد بعلم وذكاء.

ان الفصل الاول اشتمل على نقد المنهج الوصفي فعرض للفيلسوف «ديكارت والتفسير الآلي»، كما عرض لـ «همبولت والجانب الخلاّق في اللغة، ثم عرض للبنية العميقة والبنية السطحية».

وليس لي على كل هذا شيء فهو خاص بلغة أو لغات ليس بينها وبين العربية وشائج من قربى ونحوها.

ولكن اذا كان موضوع الكتاب «النحو العربي والدرس الحديث» فلا أرى حاجة أن يكون في هذا الباب فصلان لا يتصلان بالعربية من قريب أو بعيد.

وكذلك الفصل الثاني وموضوعه طرق التحليل النحوي، ومادته النحو عند تشومسكي، وليس لي فيه شيء ولا أقول معقباً عليه بشيء سوى أنه يعرض

---

(١) الباب الثالث ص ١٠٩ - ١٥٨.

لمادة لا علاقة لها بنحو العربية. ولا أريد أن أدخل في دوامة الأشكال والرسوم والاشارات والأرقام، ولست منكراً لهذا فهو من طرق القوم الأعاجم في طرائقهم ومناهجهم.

وليس لي من هذا «الباب» إلا الفصل الأخير وهو الثالث، وموضوعه الجوانب التحويلية في النحو العربي. ويعرض هذا الفصل للظواهر التي تشير كما يرى المؤلف الى أصول المنهج التحويلي ووجودها في النحو العرضي وهي:

١ - قضية الأصلية والفرعية:

قال المؤلف: «شغل نحاة العربية منذ مرحلة النشأة بالبحث في هذه القضية، فقرروا أن النكرة أصل، والمعرفة فرع، وان المفرد أصل للجمع، وأن المذكر أصل للمؤنث... وأن التصغير والتكسير يردّان الأشياء الى أصولها، وهكذا.

وقال أيضاً: «وكان الوصفيون يرون في ذلك بحثاً ميتافيزيقياً لا يعتمد على مبدإ علمي سليم. غير ان المنهج التحويلي رأى أن قضية «الأصلية والفرعية» قضية أساسية في فهم «البنية العميقة» وتحولها الى «بنية السطح».

وفي العربية مثلاً لا نستطيع أن ننظر الى الفعل (قال) على أن أصله (قال) وأن الفعل (باع) أصله (باع) مع وجود (يقول) و(يبيع)، بل علينا أن نعرف (اصل) الألف فيهما[1]، ولا نستطيع أيضاً أن نغفل عن ان الطاء في (اصطبر) و(اضطرب) ليست طاء، وإنما أصلها (تاء). وليس من العلم أن يقف الدرس

(١) قلت في تعليق سابق أن ليس لدينا دليل على معرفة الأصل القديم لـ «قال وباع» وهو الذي افترضناه «قَوَلَ وبَيَعَ» برغم أن المضارع يقول ويبيع، وأن المصدر «قَوْل وبَيْع»، وإني أذهب إلى أن «قال وباع» ونظائرهما «أصول»، ولم نقف على ما افترضناه بطريقة أشبه ما تكون بطرق الاستدلال الرياضي. ولقد وجد في العربية: استحوَذَ واغيل واستنوَق واستصوَبَ واستجوب، ولم يكن من ذلك بنية أخرى على طريقة التحويل، أي لم يكن في العربية استحاذ، وأغال، واستناق، واستصابَ واستجاب (بمعنى استجوَب).

الوصفي المحض عند حد وصف الظاهرة كما هي دون أن يجد تفسيراً لها، ومن هذا التفسير البحث عن «الأصل»[1].

أقول: اذا كان ما يعرض للكلمة من تغيّر بما سُمّي إعلالاً أو إبدالاً كما في «قال وباع» و«اصطبر واضطرب» يندرج في «البنية السطحية»، وأن الأصل هو: «قَوَلَ وبَيَعَ واصتَبَرَ واضتَرَبَ» وهو البنية العميقة على ما يجتهد قسراً أصحاب منهج التحويل، فإن طائفة من مواد العربية تدخل في هذا.

ثم أين التحويل في تركيب الكلام الذي يصدق فيه قول تشومسكي في أن لدى المعرب طاقة واسعة في بناء التراكيب.

أنسي هؤلاء ان الجملة لها بناء فصيح فلو زَحْزَحتَ نظمها قليلاً عن صورته الفصيحة وقعتَ فيما هو مرفوض غير حسن.

ألم يقل اللغويون البلاغيون في حسن موقع الكلمة في الجملة لتؤدي المراد وزيادة هي الحسن وجودة السبك وإحكام النظم. واين ما قاله عبد القاهر في فصوله الكثيرة في «حسن النظم» في «دلائل الإعجاز» التي هُرع التحويليون أو من يلبس هذا اللبوس الى جعل باب النظم طريقاً الى ادخال المنهج التحويلي في نحو العربية، وأنّى لهم ذلك.

وأضاف المؤلف:

«وقد عرض التحويليون لقضية الأصلية والفرعية في مواضع مختلفة منها بحثهم للألفاظ «ذات العلامة marked، وتلك التي بلا علامة unmarked وقرروا أن الألفاظ «غير المعلمة» هي الأصل وهي أكثر دوراناً في الاستعمال، وأكثر «تجرّداً»، ومن ثمَّ أقرب الى «البنية العميقة»، فالفعل في الزمن الحاضر في

(١) النحو العربي ص ١٤٤. أقول: وقد علق المؤلف في هذا الموضع فقال: انظر في هذا العرض القيّم الذي قدّمه الدكتور داود عبده في كتابه «أبحاث في اللغة العربية» مكتبة لبنان ـ بيروت ١٩٧٣ ص ٩ ـ ٢٠. وعندي على ما كتب الدكتور داود تعليق وتعقيب على المنهج التحويلي وتطبيقاته في العربية.

الانكليزية مثلاً غير مُعْلَم (Jump-Love) بينما الماضي تلحقه علامة (ed -)، والمفرد غير معلم (Boy-Book)، والجمع تلحقه العلامة (S)، وعليه فإن الزمن الحاضر أصل والماضي فرع، والمفرد أصل، والجمع فرع»[1].

أقول: هذا الذي ذهب إليه التحويليون لإثبات ما اصطلحوا عليه «بنية عميقة» وأخرى «بنية سطحية» هو ضرب من عمل لا يتصف بالجدّ، فمن يقول ان الحاضر أصل والماضي فرع لأن الماضي في الانكليزية مفتقر لعلامة (ed -)، في حين نجد في العربية (ضَرَب) بلا علامة، وهو فعل ماضٍ، و«يضرب» بعلامة وهو زمن حاضر.

أكاد أقول: ان هذا ضرب من اللعب.

وماذا يقول التحويليون اذا عرفوا ان «الكمأة» بالعلامة جمع كَمْء وقد يكون الجمع بالعلامة «كالحجارة» ولا واحد لها وان «البَقَر» و«الشَجَر» جمع بلا علامة، والواحد بالعلامة بقرة وشجرة.

ويضيف المؤلف فيثبت نصاً من «الكتاب» فيقول[2]:

«ويقول سيبويه: وإنما كان المؤنث بهذه المنزلة ولم يكن كالمذكر لأن الأشياء كلها أصلها التذكير ثم تختص بعد، فكل مؤنث شيء، والشيء يذكَّر، فالتذكير أول وهو أشد تمكّناً، كما ان النكرة أشدّ تمكّناً من المعرفة، لأن الأشياء إنما تكون نكرة ثم تُعرَّف، فالتذكير قبل وهو أشدّ تمكّناً، فالأول أشدّ تمكناً عندهم، فالنكرة تعرف بالألف واللام والإضافة وبأن يكون علماً، والشيء يختص بالتأنيث فيخرج من التذكير كما يخرج المنكور الى المعرفة».

أقول: وكيف لي أن أصل الى المنهج التحويلي في نحو العربية بهذه الشذرات التي تتصل بالأصل والفرع، وأين هذا من «البنية العميقة» و«البنية السطحية»!

(١) النحو العربي ص ١٤٤.
(٢) الكتاب ٧/١، ١٣/٢، ٢٢.

قلت: واذا جاز هذا فأنت تذهب في تفسير القلب المكاني كصاعقة وصاقعة، ومسرح ومرسح ونحو ذلك على طريقة التحويليين.

ويتحدث المؤلف ويذكر التحويليين وتحس أنه منهم، ولكنه لا يصرّح بذلك ولنأت الى مثال آخر من «الكتاب» في تصغير المقلوب:

قال سيبويه: «اعلم أن كل ما كان فيه قلب لا يُرَدّ الى الأصل، وذلك لأنه اسم بُني على ذلك كما بُني ما ذكرنا على التاء. وكما بني «قائل» على أن يُبدل من الواو الهمزة وليس شيئاً تبع ما قبله كواو «موقِن» وياء «قيلَ»، ولكن الاسم يثبت على القلب في التحقير كما تثبت الهمزة في «أدؤُر» اذا حُقِّرت، وفي «قائل»، وإنما قلبوا كراهية الواو والياء، كما همزوا كراهية الواو والياء فمن ذلك قول العجاج:

لاثٍ به الأشياءُ والعُبْريُّ

إنما أراد «لائث»، ولكنه أخّر الواو وقدّم الثاء، وقال طريف بن تميم العنبريّ:

فتَعَرَّفوني أنّني أنا ذاكُمُ شاكٍ سلاحي في الحوادث مُعْلَمُ

إنما يريد «الشائك» فقَلَب، ومثل «أينُق» إنما هو «أنْوُق» في الأصل، فأبدلوا الياء مكان الواو وقلبوا... وكذلك «مطمئنّ» إنما هو من «طَأْمَنْتُ» فقلبوا الهمزة، ومثل ذلك «القِسِيّ» إنما هي في الأصل «القووس» فقلبوا كما قلبوا «أينق»...[1].

ثم استشهد المؤلف فذكر ما هو قلب مكاني في الانكليزية.

أقول: ومثل هذا نجد في العربية وفي غير العربية من اللغات أشتاتاً من هذه الظواهر اللغوية، فهل يصح ان تكون من دلائل المنهج التحويلي في الدرس النحوي؟

(١) الكتاب ٢/١٢٩.

ويضيف المؤلف فيعرض لقضية العامل فيقول:

«لم يكثر حديث عن قضية من قضايا النحو العربي كما كثر في قضية العامل، والأغلب أن يتّجه رأي الوصفيين خاصة الى رفض فكرة العامل من أساسها لما تصدر عنه من تصور عقلي، مع ما في المنهج الوصفي باعتباره «تركيباً» من حديث عن الوظائف النظمية التي تنشأ عند انتظام الكلمات في تركيب لغويّ معيّن.

ومهما يكن رأي القدماء في فكرة «العمل» أهي للمتكلم نفسه أم هي من «مضامّة» اللفظ للفظ، أو بإشمال المعنى على اللفظ[1]، كما يقول ابو الفتح، فان «العامل» كان ولا يزال حجر الزاوية في النحو العربي»[2].

وأشار المؤلف بعد الكلام على البنية العميقة وكيف ترتبط بالبنية السطحية فقال: و«التحليل النحوي عند التحويليين يكاد يتجه الى تصنيف العناصر النظمية وفقاً لوقوعها تحت تأثير عوامل معينة ينبغي على الدارس أن يعرفها ابتداءً. وتكاد المصطلحات التي يستعملها التحويليون لا تختلف عن كلام العرب القدماء»[3].

وضرب المؤلف مثلاً فجاء بجملتين من اللغة الانكليزية. وكان قد قال قبل ذلك: «... والحق ان قضية العامل في أساسها صحيحة في التحليل اللغوي، وقد عادت الآن في المنهج التحويلي على صورة لا تبتعد كثيراً عن الصورة التي جاءت في النحو العربي»[4].

أقول: لا أدخل في مسألة العامل التي غلا المعاصرون فألغوها في دراساتهم الحديثة عملاً بالمنهج الوصفي، وهي في كثير من وجوهها مسألة لغوية

(١) الخصائص ١/١١٠.
(٢) النحو العربي ص ١٤٧.
(٣) النحو العربي ص ١٤٨.
(٤) المصدر السابق.

يفرضها المنطق اللغوي لا المنطق الأرسطي، ولكن كيف يتاح لنا أن نتخذ منها مادة تظهر المنهج التحويلي؟

ثم تكلم المؤلف على «قواعد الحذف» وأشار الى تطبيقات هذه القواعد في اللغة الانكليزية. ثم حاول أن يجد لهذه مكاناً في النحو العربي فقال: وقد التفت النحاة القدماء الى ظواهر الحذف ووضعوا لها قواعد معينة مبنية على ادراك الاستعمال العربي وليس على مجرد التقدير المعتسف، يقول سيبويه:

«واعلم أنه ليس كل حرف يظهر بعده الفعل يحذف فيه الفعل، ولكنك تضمر بعدما أضمرت فيه العرب من الحروف والمواضع، وتُظهر ما أظهروا، وتُجري هذه الأشياء التي هي ممّا يستخفّون بمنزلة ما يحذفون من نفس الكلام، ومما هو في الكلام على ما أجروا، فليس كل حرفٍ يحذف منه شيء ويثبُتُ فيه نحو يكُ ويكنْ، ولم أبلْ وأبالِ. ولم يحملهم ذاك على أن يفعلوه بمثله ولم يحملهم اذا كانوا يثبتون فيقولون في مَرْ أو مُرْ أن يقولوا: خُذْ أو خُذ، وفي كُلْ أو كَلْ. فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا ثم قِس بعد»[1].

ثم يضيف المؤلف نصاً لسيبويه في الحذف في المبتدإ والخبر، ونصّاً آخر في حذف الجر قبل (أن) المصدرية.

أقول: وأنا أدعو القارىء ليرى معي ما استنتجه المؤلف من مسألة الحذف في باب فعل الأمر وباب المبتدإ والخبر، وحذف لام الجر قبل «أن»، وها هوذا يقول:

«وهكذا نجد شرحاً مستفيضاً لكل ما رأوه من حذف في العربية، ويكاد يوحي كلامهم بشيء قريب من فكرة «البنية العميقة» عند التحويليين»[2].

أقول: لله أبوك ايها الاستاذ المؤلف الفاضل ما أرهف سمعك وأرقَّ قلبك

---

(١) الكتاب ١/١٣٤.

(٢) النحو العربي ص ١٥٢.

بحيث قد وعيت ما «أوحي» عليك فأدركتَ ان في الحذف «البنية العميقة» التي اخترعها أصحابك فسرتَ في ركبهم.

ثم أضاف المؤلف «قواعد الزيادة والإقحام»[1] وقـدَّم بأمثلة من اللغـة الانكليزية فقال: كلمة «There» في قول القائل: There are many people out of work لا تقدم دلالة في «العمق» هنا، وإنما هي فاعل سطحي للفعل في الجملة، أي أنها نوع من الزيادة، وكأن هذا المثل وغيره مما جاء به المؤلف من اللغة الانكليزية قد قدّم به أو مهَّد لما أراد أن يثبتـه من «قواعـد الزيـادة في العربية» فقال:

«وقد عرض نحاة العربية لظاهرة «الزيادة» في الجملة، وأشاروا الى أن ما يزاد في الكلام لا يضيف معنى، وخروج بعضه من الكلام كدخوله فيه. وإنما هو زيادة قد تضيف فائدة تركيبية كالتوكيد أو قوة الربط أو الفرق أو غير ذلك. وهكذا كان حديثهم عن الواو المقحمة، وعن حروف الجر الزائدة وعن ضمير الفصل، وعن زيادة «كانَ» أو «إنْ» أو «أنْ» أو «ما»، وقد تكفي هنا إشارات قليلة من نصوص سيبويه لتبرز إدراكهم لهذا القانون»[2].

قال سيبويه في الباء الزائدة: «هذا باب ما تجريه على الموضع لا عـلى الاسم الذي قبله. وذلك قولك: ليس زيد بجبان ولا بخيلاً، وما زيد بأخيكَ ولا صاحبَك، الوجه فيه الجر، لأنك تريد أن تشرك بين الخبرين، وليس ينقض إجراؤه عليه المعنى، فأن يكون آخره على أوله أولى ليكون حالهما في الباء سواء كما هما في غير الباء مع قربه منه، لأن الباء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يُخَلَّ بالمعنى، ولم يُحتَج إليها ولكان نصباً، ألا تراهم يقولون: حسبُك هذا فلا يتغير المعنى»[3].

---

(١) النحو العربي ص ١٥٢.
(٢) المصدر السابق ص ١٥٣.
(٣) الكتاب ١/٣٢ ـ ٣٤.

ثم أتى المؤلف بنص آخر في «ضمير الفصل» وهو: «واعلم أن ما كان فصلاً لا يغير ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يذكر...[1]».

أقول: ولننظر ماذا أفاد المؤلف من النصّين، قال:

«وهكذا في كل المواضع التي عرض فيها للزيادة تجده يُلح على ان الزائد لا يدلّ على معنى، كأنه يشير الى البنية العميقة»[2].

وأريد أن أشرك القارئ معي وأطلب إليه ان يفتح عينيه ويرهف سمعيه ليتبين ويسمع هذا القول، ويعود الى «النصّين المذكورين» علّه يصيب ما أصابه المؤلف وصحبه. ويأتي المؤلف لمادة أخرى دعاها «قواعد إعادة الترتيب»[3] وقال:

«وهي من الخصائص الكلية المهمة في اللغات الانسانية، ذلك ان لكل لغة ترتيبها الخاص، ولكن المهم هو أن نعرف الترتيب في «البنية العميقة» أولاً ثم نبحث عن القوانين التي تحكم تحوّل هذا الترتيب الى أنماط مختلفة في الكلام الفعلي على السطح، ومن الملاحظ أن كل «عناصر» الجملة معرضة لتغيير مكانها، وإن كان ذلك أكثر ما يسمّيه العرب «فضلة» كالمفاعيل والحال والظروف وغير ذلك. وننظر مثلاً في الجملة الانكليزية الآتية:

A detective hunted down the killer.

هذا هو ترتيب الجملة في بنيتها العميقة، يمكن أن تتحوّل بالترتيب الى بنية السطح، ويمكن أن يتغير الترتيب بنقل كلمة down لتصير:

A detective hunted the killer down.

ثم عاد المؤلف الى النحو العربي فقال:

---

(١) الكتاب ١/٣٩٤.

(٢) النحو العربي ص ١٥٤.

(٣) النحو العربي ص ١٥٤ ـ ١٥٨.

والحق أن العرب القدماء قد عنُوا بهذه الظاهرة عناية بـالغة، وأخـذوا يُحكمون القوانين التي تنظمها، فبحثوا قضية «التقديم والتأخير» وتأثيرهـا على تركيب الجملة من حيث الإعمال أو الإلغاء، ومن حيث التغيّر الدلالي، ونحن نذكر حديثهم عن وجوب تقديم الخبر، وعن وجوب تقديم المبتدإ، وعن جواز الأمرين، ونذكر تحليلهم «للتمييز» فيما يُشبه الاشارة الى البنية العميقـة حين يعيدون التمييز الى الفاعل في «واشتَعَل الرأس شيباً» أو الى المفعول في «وفجَّرنا الأرض عيوناً» وأخذت القضية حظها الوافر في الدرس البلاغي.

على أننا نجد عند سيبويه حديثاً مبكراً عن تأثير الترتيب في شكل الجملة من ناحية وفي معناها من ناحية أخرى...[1].

أقول قبل إثبات نص سيبويه: أن المؤلف ومعه جمهرة أصحابنا الشادين بالجديد المأخوذين به، يتشبثون بالشذرات التي لا تومئ الى ما يرون من قريب أو بعيد، ولكنهم يفهمون كما يريدون. ان «التقديم والتأخير» في العربية باب في النحو وباب في البلاغة فما يقدم وما يؤخر عن موضعه يؤدي غرضاً في ادراك البيان. واذا عرفنا ان «النحو» من العلوم التي استعين بها على فهم لغة التنزيل، ومن ثمَّ الوصول الى الاعجاز، أدركنا ان «التقديم والتأخير» لا يمكن أن يكون مادة جديدة في المنهج التحويلي على ما أفاد الدارسون الجدد من العرب فوصلوا في تطبيقاتهم على النماذج الشواهد الى تراكيب ترفضها العربية كما سنرى هذا عند الكلام على هذه النماذج في غير هذا «الكتاب».

قال سيبويه: «وتقول ما كان فيها أحد خير منك» و«ما كان أحد مثلك فيها» و«ليس أحد فيها خير منك»، اذا جعلت «فيها» مستقـراً ولم تجعله على قولك: فيها زيد قائم، أجريت الصفة على الاسم، فإن جعلته على قولك: فيها زيد قائم، نصبتَ: تقول: ما كان فيها أحدٌ خيراً منك، وما كان احد خيراً

(١) المصدر السابق ص ١٥٤ ـ ١٥٥.

منك فيها، إلا أنك اذا أردتَ الإلغاء فكلما أخّرت الذي تلغي كان أحسن، واذا أردت أن يكون مستقرّاً تكتفي به، فكلما قدّمته كان أحسن، لأنه اذا كان عاملاً في شيء قـدَّمته كـما تقدّم «أظنّ» و«أحسب»، واذا ألغَيتَ أخّـرته كـما تؤخِّرهما لأنهما ليسا يعملان شيئاً، والتقديم ههنا والتأخير فيما يكون ظرفـاً أو يكون اسماً في العناية والاهتمام مثله فيما ذكرت لك في باب الفاعل والمفعول وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير والإلغاء والاستقرار عربيّ جيد كثير، فمن ذلك قوله عز وجل ﴿ولم يكن له كفواً أحد﴾[1] وأهل الجفاء من العرب يقولون: «ولم يكن كفواً له أحد، كأنهم أخروها حيث كانت غير مستقرّ»[2].

أقول: آثرت أن أثبت كلام سيبويـه كله ليتبين للقـارىء ان «التقديم والتأخير» يفي بمطالب تتصل بالدلالة التي تشترط حسن النظم والوفاء بغرض العناية والاهتمام، وتخدم البلاغة التي مـادتها إحسـان البناء بـايجاز، والايجـاز مقصود مع عدم الإخلال بالحاجة المرادة.

ثم أشار المؤلف الى «أن الوصفيين نقدوا النحو بأنه «معياري»، على أن هذه «المعيارية» اذا فُهمت في سياق «القبول النحوي Grammaticainess» فإنها تشكل أساساً مهماً في المنهج، وتقدّم أصلاً مشتركاً آخر مع النحو التحويلي. وقد كان ذلك في الحق مقصداً من مقاصد نحاة العربية حين يتحدّثـون دائماً عن الواجب والجائز والممتنع[3]. ولا زلنا نذكر إشارة سيبـويه في أول كتـابه عن الاستقامة من الكلام والإحالة حين يقول:

«فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب، فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمسِ، وسآتيك غداً، وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول: أتيتكَ غداً، وسآتيك أمسِ، وأما

(١) سورة الإخلاص الآية ٤.
(٢) الكتاب ١/ ٢٧.
(٣) النحو العربي ص ١٥٦.

المستقيم الكذب فقولك: حَمَلْتُ الجبل وشربتُ ماء البحر[1]، ويمضي سيبويه في التمثيل على الأقسام التي أشار إليها.

أقول: ان تقسيمات سيبويه في الاستقامة والإحالة التي أثبتنا طرفاً منها تدخل في حسن النظم ووضع الكلمة حيث يجب أن توضع، وحيث تؤدي المعنى المراد مع اجادة وحسن بيان.

أما ما عابه المؤلف مما ورد من تركيبات جملية مصنوعة في باب التنازع فهي مادة تعليمية لما يمكن أن يدخل من هذه في لغة الشعر، ذلك ان «التقديم والتأخير» الذي لا يخدم العربية قد جعل من سوء التركيب وأهل البلاغة يستشهدون على ذلك بقول الفرزدق:

وكلُّ رفيقَي كلِّ رَحلٍ، وإنْ هما تعاطى القَنا قوماهما، أخَوانِ

وشواهد أخرى تندرج في هذا الخصوص.

وقد ختم المؤلف هذا الباب بقوله:

«وبعد فهذه أهم الجوانب التي تقرّب النحو العربي من المنهج التحويلي في العصر الحديث، ومن الواضح ان «الأصل العقلي» فيهما كان حقيقاً أن يفضي الى هذا التقريب، ومن الواضح أيضاً أن ما سُمِّي افتراضات أو تقديرات نحوية يمكن أن يفهم في سياق نظرية عامة تستهدف فهم طبيعة اللغة باعتبارها قدرة إنسانية، ومن ثمَّ كان النظر في «المعنى» ملازماً لهم عند النظر في الأشكال والتراكيب، ولعلي أضيف هنا ان اتجاه بعض العرب الى القول «بالتوقيف» في اللغة لم يكن مبنيّاً على اعتبارات دينية فحسب، وانما كان من تأملهم اللغة وانبهارهم بدقّة نظامها وتعقيد تركيبها بحيث غلب على ظنهم ان دقة النظام لا تكون من صنع الانسان[2]. وفي ذلك يقول ابن جني...

---

(١) الكتاب ٨١/١.

(٢) النحو العربي ص ١٥٧.

أقول: قبل البدء بإثبات نص ابن جني لا بد من القول تعليقاً على **«أهم الجوانب التي تقرّب النحو العربي من المنهج التحويلي في العصر الحديث»: إن** هذه الجوانب لم تتضح للناقد العلمي الذي يسعى بكل ما أُوتي من طاقة في استيحاء النصوص التي لا توفّر له ما يريد بخلاف صاحبنا المؤلف ورهطه الذين حسبوا «الشذرات» مادة علم غزير.

ثم أليس لي أن أفهم لِمَ لم يسعَ المعاصرون الغربيون أصحاب منهج التحويل الى إيجاد شيء يسعفهم في تأييد ما ذهبوا إليه في تراثهم القديم، وان كان النحو القديم في اصطلاحهم تقليدياً، في حين أن الدارسين العرب أصحاب «التحويل» قد سعوا الى هذا في النحو العربي «التقليدي» كما صرحوا بذلك.

والذي أراه اننا نُقر الجديد وصفياً أو تحويلياً وندرسه وننقده ونعرف مواطن السلب والايجاب فيه، ولا نرفضه أو نقشعر منه بحجة أنه جديد، على ان لا نتجاوز العلم فنتصور الجديد الذي هو آخر ما تفتّقت عنه المعرفة الانسانية فنحاول أن نجد له أصولاً في تراث قديم كل القدم. فلنبق القديم الذي هو مادة تاريخية ولا نرمي عليه ما يطلع به المعاصرون في كل حقبة فنسيء إليه، بل ننصرف الى الجديد وحده على أنه جديد.

ولنرجع الى كلام أبي الفتح في «الخصائص»:

«واعلم فيما بعده، أنني على تقادم الوقت دائم التنقير والبحث عن هذا الموضع فأجد الدواعي والخوالج قوية التجاذب لي، مختلفة جهات التغوّل على فكري، وذلك أنني تأمّلت حال هذه اللغة الشريفة، الكريمة اللطيفة، وجدت فيها من الحكمة والدقّة، والإرهاف والرقّة ما يملك عليّ جانب الفكر، حتى يكاد يطمح به أمام غلوة السحر...»[1].

(١) الخصائص ١/٤١.

ثم نأتي الى «خاتمة»[1] المؤلف التي قال فيها:

«وبعد، فلقد يكون مفيداً أن نركّز الآن على النتائج التالية:

١ - إن النحو العربي كان صورة صحيحة للمناخ الفكري العام في الحياة الاسلامية، وبخاصة في مراحل النشأة. وان هذا المناخ قد زوّده بالاتجاه «النقلي» الذي أفضى الى منهج «وصفي» واضح، وزوّده بالاتجاه «العقلي» الذي أدّى الى عدم الوقوف عند الوصف المحض وإنما تعدّاه الى تفسير ظواهر العربية تفسيراً عقلياً. والذي لا شك فيه أن النحو العربي، بامتلاكه هذين الاتجاهَين، استطاع أن يثبت صلاحية لا تنكر من فهم طبيعة العربية.

أقول: هذا حَسن إلا أن المعاصرين وصفيين وتحويليين يرمون النحو القديم بجملة من سهام النقد الجارح.

ويقول المؤلف في «خاتمته»:

٢ - ومن الخطإ الشديد أن نتصور أن العرب كانوا يعيشون في عزلة محكمة، وأنهم أنشأوا من العلوم ما أنشأوا بدوافع داخلية بحتة، وبقدراتهم هم وحدهم...

أقول: وليس أحد من القدامى أو المحدثين قد ذهب الى هذا، ذلك أن مصادرنا القديمة تشير الى علوم الأعاجم، ومشاركة الأعاجم في الحضارة العربية، والى هذا ذهب المعاصرون أيضاً.

وقال المؤلف: ومن الخطأ الشديد أن نتصور ان العرب كانوا «نقلة» ليس لهم من فضل إلا نقل ما اتصلوا به من علوم الأوائل. لكن الصواب ان النشاط العلمي عند العرب لا ينبغي أن يدرس في إطار «الأصالة» أو «التقليد» وإنما يدرس في إطار «التملك» الذي يعني ان هؤلاء الناس قد بدأوا حركة علمية

(١) النحو العربي ص ١٥٩ - ١٦١.

واتصلوا بما كان قبلهم وتملّكوه، وتصرّفوا فيه تصرّفاً جديداً. ومن هذا الوادي ما عرضنا له من قضية «النحو العربي وأرسطو»...

أقول: ان ما انتهى إليه المؤلف فيما دعاه «التملك» وليس «أصالة أو تقليداً» هو حق، ولكن هذا لا يعني أنهم تملكوا ما كان من علم أرسطو في المنطق وجعلوه مادة لهم، والبحث والتحري ينفيان ذلك كما أشرنا وأشار جمهرة من المعنيين.

ثم حكم المؤلف على نقد الوصفيين للنحو العربي وأنه بعيد عن العلم في زعمهم، وأثبت ان هؤلاء أطلقوا أقوالهم بتعجل.

ثم أشار في هذه «الخاتمة» الى ان النحو العربي شامل يدرس الصوت والنظم والدلالة، وهو بذلك يصل اللغة بالفكر، ويعالج الشكل والمعنى. وهذه الخصائص هي التي يهدف اليها التطور الحديث في دراسة اللغة، لكن ذلك كله لا ينفي أن النحو العربي نحو تقليدي، يتميز بما تتميّز به الأنحاء التقليدية في كثير من اللغات.

أقول: دعوا «التقليدي» وادرسوه على أنه مادة تاريخية قديمة، وليكن لنا نحو جديد يعتمد العربية المعاصرة أساساً.

ثم إني لا أوافق المؤلف في شمول النحو العربي «للصوت والنظم والدلالة» بل إني أقول: ان هذه مواد منفصل بعضها عن بعض، فالأصوات مادة، والنظم مادة، والدلالة مادة، وكلها بعيدة عن النحو، والتطور الحديث يقول بهذا الفصل.

ثم أشار المؤلف الى الدعوة الى رفض المناهج اللغوية الحديثة، وقال: انها دعوة غير صحيحة وغير إنسانية.

أقول: نعم، ولكن قبول الجديد لا يتم بهذا الخلط الذي يأباه المنهج العلمي الحديث، فالقديم ينبغي أن يدرس بخيره وشره على أنه جزء من المسيرة

التاريخية التي تصلنا بالجديد، وليس من حكمة أن نحتفل بالجديد فنجد له سنداً من القديم، أو أن نحتفل بالقديم لأنه وافق شيئاً مما أتى به تشومسكي وغيره.

ثم أشار المؤلف الى ضرورة الاستعانة بالعلوم لفهم طبيعة اللغة فهماً صحيحاً كالاستعانة بعلم النفس والرياضة والفلسفة والنقد. وعلماء اللغة مثل دي سوسير وتشومسكي وغيرهما قد تأثروا بعلماء اجتماع وفلاسفة وغيرهم.

ثم ان المؤلف يدعو علماء العربية الى وضع منهج بحركة نشطة تدرس النحوي دراسة علمية صحيحة مع ملاحظة التطور الحديث في الدرس النحوي والمشاركة فيه.

أقول: وهذا حق لا مراء فيه.

كلمة أخيرة:

لا بد لي وأنا أختم كلامي على كتاب «النحو العربي والدرس الحديث» أن أقول شيئاً يتصل ببعض ما ورد في الكتاب حفزني له ما قرأته في بحث نشره الصديق المستشرق الفرنسي جيرار تروبو استاذ فقه اللغة العربية في السوربون عنوانه:

نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه

لقد أشار الاستاذ تروبو في بحثه هذا الى أن المستشرق الألماني Merx قد نشر في نهاية القرن التاسع عشر كتاباً عنوانه «تاريخ صناعة النحو عند السريان» زعم أول مرة ان المنطق اليوناني أثر في النحو العربي، لأن الثاني قد اقتبس من الأول بضعة من المفاهيم والمصطلحات.

وأشار الى رأي فليش وما كان من أثر يوناني فيه، كما أشار الى رد Carter المستشرق الانكليزي الذي رفض هذا الرأي، ثم عرض لآراء آخرين بين مؤيد للرأي ورافض له وخلص الى رأيه الذي قال فيه ان النحو العربي في ضوء كتاب

سيبويه بعيد عن الأثر اليوناني مشيراً الى أقسام الكلمة لدى سيبويه في حين كان للنحو اليوناني ثمانية أقسام . . .

على أن الدارس لهذه المسألة واجد في البحث الذي نشره الاستاذ الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح في مجلة كلية الآداب في الجزائر (العدد الأول من السنة الأولى) مادة فيها تجلية لهذه المشكلة وردّ لجمهرة الذين روّجوها يتبع اللاحق فيهم السابق ابتداءً من ريغان ومركس وغيرهما.

# الباب الثاني

# الفصل الأول

# نظرية المنهج التحويلي

# كتاب وتطبيقات

## نموذج آخر

وهذا النموذج هو كتاب بل كتيّب آخر في «نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث»[1] للأستاذ الدكتور نهاد الموسى.

بدأ المؤلف كتابه في فصل أسماه «مقدّمات ومسوغات» وكأنه مقدّمة عرض فيها للأسباب التي حفزته إلى كتابة شيء جديد من شأنه أن تكون «مناهج النظر اللغوي الحديث» شيئاً لها وجود في نحو الخليل وسيبويه وغيرهما ممّن سبقهما أو خلفهما فقال:

«وتشكّل اتجاه البحث في نفس صاحبه تشكّله الأول على هيئة إحساس قوي بأن كثيراً من الأنظار التي وجدها في «كتب المحدثين من الغربيين»، ولابسها في محاضراتهم ومقابساتهم، يوافق عند عناصر كثيرة منه ما قرأ عند «النحويين العرب» مصرّحين به حيناً وصادرين عنه - فيما يقدّر الباحث - كثيراً من الأحيان»[2].

وقد ذهب إلى هذا مدفوعاً بـ «أن بين مناهج النظر اللغوي، على اختلاف الزمان والمكان والانسان، قدراً مشتركاً يقع بالضرورة، لعله يوازي،

---

(١) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث (مكتبة وسام في المملكة الاردنية الهاشمية ١٩٨٧م).

(٢) المصدر السابق ص ١١.

على نحو أو آخر، ذلك القدر المشترك الذي يلتمس، في هذه الأزمنـة، بين مختلف اللغات الانسانية في العالم»[١].

أقول: وكأن المؤلف مدفوع، ليصل إلى ما يريد، إلى هذا القول ملغياً الفوارق الزمنية بحيث انه ساوى بين اجتهاد المحدثين من أهل هذا العصر، واجتهادات الأقدمين الذين عاشوا قبل قرون عدّة. وأنه ساوى في هذا «القدر المشترك» بين لغات يتسم كل منها بخصوصية تبعده عن غيره من اللغات. ألا ترى ان ما اجتهد فيه «تشومسكي» هو اجتهاد خاص، واننا نجد في اللغويين المعنيّين بما يُدعى «اللغات الهندية الأوروبية» من يرد عليه أقواله «وهذا يعفيك من أن تذهب إلى لغويين آخرين من الباحثين في مجموعات لغوية أخرى[٢].

وهل لي أن أسأل المؤلف الفاضل عن مدى تأثّر الباحثين الآخرين بآراء تشومسكي، وهل أدّت اجتهاداته إلى أن تترك شيئاً من أثر في الكتب التعليميّة؟

وقد أفصح المؤلف عن رأيه في قبوله هذا المنهج الحديث الذي نادى به هذا العالم الأمريكي فقال:

«ومبدأ القول بالمشترك «Universals» بين لغات البشر أن الناس جميعاً يتفقون في أنهم، على اختلاف لغاتهم، يمكن لهم خلال بضع سنوات من التعرّض لها في محيط الاكتساب، أن يميّزوا نظاماً مجرّداً يصدرون عنه في استعمال اللغة استعمالاً خلاّقاً متجدّداً لا ينحصر؛ إذ يستطيع كل واحدٍ من أبناء اللغة، كل لغة، أن يتلقّى في الموقف المناسب، على وجه الفهم، ما لا ينحصر من جمل جديدة لم يكن سمعها من قبل. كما يستطيع أن يصوغ في الموقف المناسب، ما لا ينحصر من جمل جديدة لم يكن قالها أو سمعها أو وقف عليها من قبل»[٣]

(١) المصدر السابق.

(٢) انظر على سبيل المثال ما كتبه اللغوي الفرنسي Claude Hagège في الرد على تشـومسكي، وكتابه «مقدمة إلى النحو التوليدي» وقد سبق أن أشرنا إليه.

(٣) نظرية النحو العربي ص ١٢.

أقول: هذا كلّه ممّا جاء به تشومسكي، وكأن المؤلف قد قبله ووجد ما يؤيّده في العربية، وان للمعرب في العربية، جرياً على هذه المقولة التي اعتمدها المؤلف، طاقة في بناء ما لا حصر له من الجمل لأداء معنى أراده المعرب. ولو ان المؤلف أدرك أن «التقديم والتأخير» يندرج في حسن «النظم» الذي اختاره عبد القاهر الجرجاني مادة كتابه المشهور «دلائل الإعجاز»، وأن حسن «النظم» يخدم خصوصيّة المعنى، لَكان للمؤلف أن يتحفّظ في قبول مقولة العالم الأمريكي وطرحها بقضّها وقضيضها على العربية[1].

أقول أيضاً: ان التهليل لهذه المقولة الأجنبية وسواها من لدن الدارسين العرب يتأتّى من انبهارهم بما جاء به الغربيون من الفوائد العلمية الكثيرة، ولو أنهم تحفّظوا في انبهارهم هذا وأدركوا ان للغات العالم خصوصيّات تترك أثرها في هذه اللغة دون تلك مع علمنا ان القدر المشترك لا بدّ أن يظهر في ظواهر محدودة.

وراح المؤلف يعرض «للخصائص المشتركة التي تجسّد عناصر الاتفاق وأصول التوحّد»[2] مشيراً لما ورد من هذا عند ديكارت والنحويّين العقلانيّين الفرنسيّين من مدرسة بور رْوَيّال...

وقال: «والأبحاث اللغويّة والفلسفيّة في هذا التقليد ـ عندهم ـ مدينة للنحو المعياري، والعقائد الرياضية لعصر التنوير»[3].

وقد استقرّ النظر لدى المؤلف إلى ما أورده تشومسكي فراح يبحث عنه

---

(١) انظر الفصول الكثيرة التي وردت في «دلائل الإعجاز» في «باب النظم».

(٢) نظرية النحو العربي ص ١٢ وهذا مستفاد من: Chomsky: Cartesian Linguistics Hartmann and Stork: Dictionary of Language and Linguistics, وجون سيرل: تشومسكي والثورة اللغوية، الفكر العربي، العددان ٨ ـ ٩ ص ١٣٥ وزكريا ابراهيم: مشكلة البيئة ص ٧٥.

(٣) نظرية النحو العربي ص ١٣.

لدى المبرّد وابن الخبّاز والفارابي، وكأنه قد أصابه على رأيه فأثبت في حاشيته من كلام هؤلاء ما خُيِّل إليه أنه يوافق ما جاء به تشومسكي.

أقول: إن القارئ ليُحس ان المؤلف الدكتور نهاد الموسى قد ذهب في تقويم ما جاء به أولئك الدارسون العرب القدماء لأنهم وافقوا ما جاء تشومسكي كما خُيِّل إليه أنهم وافقوه...

وقد أورد المؤلف قول المبرّد في أول «المقتضب» وهو: «فالكلام كله: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، لا يخلو الكلام ـ عربياً كان أو أعجمياً ـ من هذه الثلاثة».

وقول ابن الخباز في «شرح شذور الذهب ص ١٤»: «ولا يختص انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب، لأن الدليل الذي دلّ على الانحصار في الثلاثي عقلي، والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات».

وأمّا ما أورده المؤلف من كلام للفارابي فقد كان تلخيصاً لما ورد في البابين اللذَين عقدهما لعلم اللسان وعلم المنطق في كتابه «إحصاء العلوم» وقال في هذا التلخيص: ويشبه محتوى الباب الأول الذي عقده لعلم اللسان أن يكون تصوّراً موازياً في جملة عناصره لعلم اللغة بمفهومه الحديث إن لم يكن منطلقاً من منطلقاته. وانظر: عبد الرحمن الحاج صالح: اللسانيات ١٩٧١، المجلد الأول، الجزء الأول ص ٥٤، ٥٧ وما حولها. لكنّنا نقتصر في هذه المعالجة على «النحو» ولا نتسع فيها إلى المدى الأوسع «علم اللغة». ونتوقف هنا على ما يرد في تضاعيف البابين المُشار إليهما من «إحصاء العلوم»، وذلك مثل تقريراته عن «ما وقع في علم النحو من أشياء مشتركة لألفاظ الأمم كلها» و«الألفاظ الدالّة في لسان كل أمة» و«علم اللسان عند كل أمة» وان النحو يعطي قوانين تخصّ ألفاظ أمة ما، ويأخذ ما هو مشترك لها ولغيرها... «وعلم النحو في كل لسان». أنظر إحصاء العلوم ص ٥٨، ٧٦، ٧٧، واللسانيات ١٩٧٦ المجلد الأول، الجزء الأول ص ٥٢ وما بعدها وخاصة ص ٥٨ وحاشية ٧٤ منها.

أقول: ان هذا الذي أفاض فيه المؤلف من معاني كلام الفارابي على صحته وصدقه، ومعرفة قوانين النحو وما تقتضيه من إصابة المعنى، لا يمكن أن يكون مادة تؤيّد ما ذهب إليه العالم الأمريكي.

ثم إن أجزاء الكلام التي هي الاسم والفعل والحرف، وهي ثلاثة ليست لدى كل الأمم، لأنها في الاغريقية تتجاوز هذه العدّة الثلاثية، وهي سبعة. وإذا كان من وجود مشترك نقف عليه في أغلب اللغات فليس لنا أن نتخذ منه مادة تعين على تقريب هذه الآراء الحديثة من نحونا القديم الذي ما زال مادة الدرس النحوي الحديث.

وقال المؤلف أيضاً:(١) «ومن مسوغات هذا البحث، فيما تراءى لي، ان الناظر في اللغة من حيث هي ظاهرة انسانيّة تتشخّص في عيّنة دالة من أمثلتها، خلال بضع سنوات من سنواته الأولى، ذلك ان ابن اللغة ـ لا شك ـ يستخلص لنفسه نظام لغته، يميّز حدود الوحدات اللغوية فيها ـ على مستوى البنية الصرفيّة، ولا يخلط خلط مَن تلتبس عليه الحدود، ويميّز دلالات الألفاظ ووجوه استعمالها، ويميّز أصول تركيب الجمل فلا يركّب جملة إلاّ أن تكون مقبولة لدى سائر أبناء اللغة...».

أقول: هذا الذي ذكره المؤلف ممّا دعاه «مسوغات البحث» يفسد عليه ما أراد أن يصل إليه من تقريب النحو العربي من نظر المنهج الحديث، وهو منهج تشومسكي وحده، وذلك لأن المؤلف اعترف ان المعرب من العرب يميّز بين ما هو مقبول، وما هو مرفوض في العربية من الجمل.

ثم قال:(٢) «ان قدراً من ذلك ـ في افتراضي ـ ينبغي أن يكون من حظ الباحث في اللغة، ولعلّه يستوي في هذا القدر أن يكون الباحث من أبناء

---

(١) نظرية النحو العربي ص ١٤.
(٢) المصدر السابق ص ١٥.

اللغة، وأن يكون ممّن صرفوا همّهم وطاقتهم إلى النظر فيها من أبناء غيرها. فإذا كان لابن اللغة فضل على غيره من هذه الجهة في أنه يستطيع أن يتّكئ على «حدسه» في كثير من صور التقدير، فان لغير ابن اللغة حدساً آخر من لغته، وهي لغة إنسانية يجمعها بكل لغة أخرى قدر مشترك. وفضلاً في أنه ينظر في لغة غيره من خارج دائرة الإلف، ومن بُعد كافٍ يهيّئ له رؤية أوضح».

أقول: كأن المؤلف فيما ذكره لم يكن موفقاً، فقد رجع إلى خصوصية تتصف بها اللغة بين اللغات الأخرى تجعل «المشترك» بين اللغات ليس بشيء ذلك أنه يتميّز في بعض المسائل العامة التي قد تهتدي إليها العقول في مختلف الأمم. وقد لمح هذا غير المؤلف من المعنيّين بالدرس النحوي الحديث(١) فوقفوا على ما هو أصل، وما هو فرع كالتذكير والتأنيث، والتنكير والتعريف.

ويُقرّ المؤلف إلى أن الذهاب في هذا الجديد، وتقريبه ممّا لدينا من علم نحوي شيء من مغامرة ذلك ان البحث اللغوي في الغرب «متسارع كأنما يتوالد من متواليات» ويقول: «ان البحث اللغوي... لا يتلبّث ولا يتروّى، والباحث هناك يبدأ أو يكاد يبدأ من حيث هو أو من حيث أساتذته الذين لابَسَهم حسب، وقلّ أن يتوقف المشتغلون بالنظرية اللغوية إلى الأعمال المتقادمة لمن سبقوهم حتى في «التقليد» الغربي، بَلْهَ أن يلتفتوا إلى أعمال خلت في أمم أخرى، إلاّ أن تكون انطباعات غامضة لا يصدرون عنها صدوراً واضحاً محدّداً جادّاً»(٢).

أقول: وهذا يثبت ان المؤلف قد اتضحت له الرؤية مدركاً صعوبة ما أخذ نفسه فيه، وأن الجديد ليس نموذجاً يصلح لغير أصحاب الجديد الذين بنوا علمهم على لغة غربية معينة أو لغات غربية أخرى.

---

(١) ومن هذا كتاب الدكتور عبده الراجحي الذي تحدثنا عنه في أول هذا الكتاب.
(٢) نظرية النحو العربي ص ١٥.

وهو يشير إلى نظرية النحو التحويلي، ويتبيّن أن بينها وبين بعض الأنظار اللغوية التقليدية وجوه اتفاق، فيتوقف صاحب النظرية إلى هذه المسألة محاولاً تعقّبها باقتضاب من غير أن يقرّر أنه صدر عن تلك الأقطار عارفاً بها. وهكذا يظهر البحث النحوي ـ غير حق ـ كأنما هو ابتداء نشط من نقطة الصفر، ونظرات إلى الوراء تستمدّ تعضيداً من الماضي أو تعلن عن مطلب الانسجام معه»[1].

أقول: إذا كان هذا هو سبيل الباحث من الغربيّين المكتفي بما هو مضطرب فيه، لا ينظر إلى ما عند الباحثين لدى الأمم الأخرى، ولا يفيد منها كما انه لا ينظر إلى العلم القديم الذي اجتهد فيه الباحثون الغربيون في لغة هذا الباحث الجديد، أقول: إذا كان هذا هو الذي يضطرب فيه الدرس الحديث، فكيف ينبري المؤلف ونفر آخر من الدارسين العرب فيستعيرون هذا الجديد ويهلّلون له محاولين أن يرموه على نحو الخليل وسيبويه، كأنما هو إكسير سحري يحلّ مغاليق العلم في كل مكان!!

وقد أدرك المؤلف صعوبة الطريق فقال:

«وهذه الحال تشير إلى أن البحث اللغوي يتكرّر كثير من أنظاره اتفاقاً، في حركة عكسية أو دائرية، إذ لا نبدأ من حيث انتهى الآخرون فيكون جهدنا استدراكاً وتكملة، بل نبدأ من النقطة الضيّقة الحرجة مزهوّين بموقعنا وموقع اللحظة التي نعيش ثم نتبيّن أننا لم نكن سابقين سبقاً مطلقاً، وان البحث اللغوي لم يبدأ بنا، وأن كثيراً من أنظارنا قد تقدّمنا إليها قوم آخرون»[2].

(١) نظرية النحو العربي ص ١٥ ـ ١٦.

(٢) المصدر السابق. وقد أشار المؤلف في هامشه إلى حلقة الدراسات اللغوية في جامعة نيويورك ١٩٧٦ وحلقة الدراسات اللغوية في جامعة هاواي ١٩٧٧ اللتين عولج فيهما استعمالات المفردات في مجال دلالي محدّد. وأشار إلى أنه لفت انظار هؤلاء الدارسين الغربيين إلى ما عند العرب في علم الدلالة، وأنهم ادركوا ما عرف بمعاجم المعاني كالمخصص لابن سيده وغيره، وأشار إلى أنهم يجهلون هذا، وقد دهشوا لما سمعوا.

ثم عرض المؤلف لما عند الغربيّين من «علم اللغة» وإدراكهم لما هو تاريخي في هذا الخصوص، وما شاركت فيه الأمم الأخرى كالصينيّين والهنود والعرب...

ثم يقول المؤلف: «ان هذا المعنى واستشعار الغربيّين إيّاه يهيّئ للبيان عن أنظار النحويّين العرب مكاناً طبيعياً في سياق البحث اللغوي في العالم. ويصبح لذؤابتي سيبويه، وعمامتي ابن الأنباري وابن هشام وأضرابهم موقع مقرّر ومنزلة جميلة، بين القبّعات الغربية، على وجه التقدّم والسبق والتأثير، أو على وجه الموازاة والتقابل...»[1].

أقول: كأن المؤلف وغيره من الدارسين المدفوعين بهذا الدأب معنيّون أن يلحقوا سيبويه بهذا الركب الجديد، وأنّى لهم أن يدركوا هذا ملغين بسعيهم هذا أن الدافع الذي حفز الخليل وسيبويه ومَن سبقهما من العلماء العرب كان خدمة لغة القرآن وإثبات إعجازها، وأنها غير لغة العرب في أدبهم في تلك الأحقاب في هذا الخصوص دون غيره.

ويدخل المؤلف في مادة «كتابه» ليعطي حجم ما دعاه «نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث» فيقول: «وواضح أن في عنوان البحث تجوّزاً كبيراً، فالأمر في هذا البحث لا يعدو المقابلة بين «أنظار» و«اتجاهات» و«ملاحظ» و«معالجات» تَهَدّى إليها النحاة العرب، وهي في الوقت نفسه ممّا أخذ به غيرهم في التقليد الغربي سواء أكان ذلك على وجه التوارد الذي يقع بالضرورة أو على وجه التأثر المحقّق بالتاريخ الصحيح»[2].

أقول: كأن المؤلف أدرك ان عنوان بحثه ثوب فضفاض فبدا مستدركاً متحرّزاً، وهذه حسنة من الحسنات، ولكنه مع ذلك رأى أن بين ما يقوله

---

(١) المصدر السابق ص ١٨.
(٢) المصدر السابق ص ١٨.

المحدثون الغربيون وما قاله النحاة العرب نوع من اتفاق، ولكننا سنرى ان هذا الاتفاق شيء تخيّله الدارسون الجدد من العرب فأعطوه حجماً غير صحيح.

وأضاف: «وهكذا فان نظرية النحو العربي هنا صورة مستكنّة مقدّرة تومئ إليها بعض ملامحها. وليس من قصد هذا البحث أن يقيم تلك الصورة على سبيل التاريخ بالمعنى المتعارف، كما ان البحث لا يستغرق على وجه العرض التاريخي الشامل المتسلسل مناهج النظر اللغوي الحديث، إنما يتوقّف إلى بعض ملاحظاتها الرئيسية، واتجاهاتها، ومناحي تفطّنها في سبر أغوار الظاهرة النحوية وتقليب النظر في وجوهها»(١).

أقول: والمؤلف في هذه «المقدمات والمسوغات» يتحرّز ممّا فيه فيعلن أنه شيء لا يدخل في المسائل الأمهات، بل هو يعرض لمسائل هي ملاحظات واتجاهات لمعرفة الظاهرة النحوية. وهو يقول: «انه يمكن أن نوضح كثيراً من المسائل التي تبدو تاريخية محضة بتصوّرات حديثة نجمت بعدها. ولعلّ هذه الوجهة - التي قد تستنكر في البحث - ضرورية على نحو أو آخر، ذلك أنه ليس في وسع مَن يتصدّى للظواهر التاريخية أن ينفك عن تكوينه الذاتي ومنطلقات عصره، ومقوّمات نظرته إلى الأمور، ويشبه أن يكون أمراً لازماً لكتابة التاريخ على نحوٍ ما»(٢).

أقول: لقد أدرك المؤلف ان وضع ما هو حديث معاصر بجانب ما هو قديم ليس من العلم، ولكنه تخلص إلى ان ذلك لا بدّ منه، وان الباحث مغلوب على أمره فهو متأثّر بما يدور في عصره. غير ان هذا لا يقبل في مسائل العلم التي لها مادّتها وظواهرها في كل زمن.

ثم أضاف: «ويظل هذا البحث - على كل حال - مقابسة جدلية، وليس بمقابلة تاريخية إلاّ بمقدار ما تهيّئ له الملاحظة المتقدّمة»(٣).

(١) المصدر السابق.
(٢) المصدر السابق ص ١٨ - ١٩.
(٣) المصدر السابق ص ١٩.

ثم تحول إلى مسألة جوهرية تتّصل بلُبّ الموضوع فقال: «فحين ظهرت نظرية النحو التحويلي التفريعي»، واستوت على يدي العالم اللغوي الأمريكي تشومسكي في مطالع النصف الثاني من هـذا القرن فمـلأت الدنيـا وشغلت الناس، وظفرت بمنزلة متميّزة فذّة بين مناهج النظر اللغـوي في العالم قـديماً وحديثاً. . . أصبحت كل نظرية لغوية أخرى تحاول أن تحدّد موقعها وفقاً لدرجة علاقتها بأنظار تشومسكي في مسائل بأعيانها»[1].

أقول: أراد بـ «النحو التحويلي التفريعي»، ما اصطلح عليه عبد الرحمن الحاج صالح في مجلة اللسانيات يقابل به: (Transformational Generative Grammar)، وهذا هو المشهور بـ «النحو التوليدي التحويلي».

وكأن المؤلف محتفل بهذا النحو الذي وصفه بقوله «مـلأ الدنيـا وشغل الناس»، وليس الأمر على هذه الحال فقد تصدّى لتشومسكي نفر ردّوا عليه ما أقرّه وأخذ به.

والمؤلف يشعر بالحرج في أخذه لمصطلحات جديدة تُرمَى على «مفهومات قديمة عبّرت عنها مصطلحات خاصة» وهي ما أنجزه النحاة العرب.

ثم عرض المؤلف لما كـان من عمل بـانيني (Panini) الهندي في نحـو السنسكريتية، ثم خلف من بعده مَن ذهب إلى «النحو الوصفي» الذي رأى فيه تشومسكي بعضاً من النحو التحويلي، معتمداً على ما ورد في مصنّفـات هذا العـالم الأمريكي. وأشـار إلى ان النحو عـرفه النـاس منذ أقـدم العصور في كلامهم، ثم جاءت الكتب النحوية تصف قواعد الكلام وحدوده.

أقول: ليس من العلم أن نشقى هذا الشقاء فنسعى في إيجاد شيء نتخيّل أنه يقوّي آراء النحاة العرب الأقدمين ويسندها، وهو كائن في هـذا الجديـد الذي يأتينا من بلدان العالم المتقدّم في أمريكا وأوروبا. ثم إن الغربيّين أنفسهم

(١) المصدر السابق.

**لا يرضون بصنعة الباحثين العرب الجدد في عصرنا، وهم لا يصنعون نظير هذا فيستحضرون علمهم اللغوي القديم بازاء ما وصلوا إليه في هذا العصر. وهم لا يشعرون شعور أصحابنا العرب ان القديم محتاج لتقديمه إلى هذا النظر الجديد.**

ثم نأتي إلى ما هو الفصل الأول، وهو «أصول من البنيوية»[1]، وقد وسمه برقم (١) وتكلم على «البنيوية»[2] في الغرب، وفي الدراسات العربية الحديثة. ثم عرض «للتحليل إلى المؤلفات المباشرة»[3]. ولنعرض لشيء من تطبيقات المؤلف، قال:

إذا قلت: انتظرني عند باب المتحف الجديد، احتملت الجملة معنيين:

أن يكون «الجديد» صفة لـ «باب. . .» وإذن يكون المعنى: الباب الجديد للمتحف، وأن يكون «الجديد» صفة لـ «المتحف»، وإذن يكون المعنى: باب للمتحف الجديد.

فإذا أردنا المعنى الأول جئنا بهيئة النظم على هذه الصورة:
انتظرني عند باب المتحف / الجديد.

وإذا أردنا المعنى الثاني جئنا بهيئة النظم على هذا النحو:
انتظرني عند باب / المتحف الجديد.

أقول: كأن المؤلف لم يدرك هذه الخصوصيّات إذ قال:

«وواضح أن حركات الإعراب وغيرها من القرائن لا تسعف هنا في نفي

---

(١) المصدر السابق ص ٢٧.

(٢) أقول: بنى المعاصرون مصطلح «البنيوية» وأخذوه بطريقة النسب إلى «بنية»، وفي هذا إهمال لقواعد النسب، فالصواب هو «البنوية» كما ننسب إلى «الحية» فنقول: حَيَوي.

(٣) المصدر السابق ص ٢٩.

اللبس، ذلك ان «باب» و«المتحف» كليهما وردا مجرورين. ولو اختلفت حركة إعرابها، مثلاً، لتعيّنت الصفة لأحدهما وفقاً لحركة الإعراب»[١].

أقول: إن حركات الإعراب، والقرائن الأخرى تسعف في نفي اللبس، ومن هنا كان التقبّل للمعنى معتمداً على السامع ان كان من أهل العلم أو من غير هؤلاء، وذلك لأننا ـ نحن العرب ـ نمارس لغة تكاد تكون أجنبية غريبة عنا، نتعلّمها ونشقى في تعلّمها ذلك أنها ليست ممّا ندرج فيه من ألسنتنا الدارجة.

ويمضي المؤلف في إيراد الجمل التي يخضعها للتحليل ويأتي بما ورد في مصنّفات للغربيين عن النحو العربي، وهي في الأصل رسائل للدكتوراه ومن هؤلاء ميخائيل كارتر Michael Carter، واولركه موزل Ulrike Mosel.

ثم يأتي إلى مادة أخرى دعاها «التوزيع»[٢] فقال: «والتوزيع منهج في التحليل اللغوي اتخذته مدرسة بلومفيلد، أو مدرسة «ييل»، وهذه إحدى مدارس النظر اللغوي في أمريكا. انتظمها ظل السلوكية في علم النفس، وهي متأثرة بالإيجابية «positivism»، واستبعدت عنصر «المعنى» عند التحليل، واعتبرت المعاني موضوعاً لدراسة علماء النفس... وعوّلت هذه المدرسة في مقياسها أن يكون موضوعياً آلياً. وكان محور اهتمامها «توزيع» الوحدات اللغوية تمتحنه بطريقة «الاستبدال».

وتتمثّل هذه الطريقة في استبدال وحدة لغوية بأخرى في تعيين القسم الذي تنتسب إليه من أقسام الكلام. ووفقاً لذلك فان «الرجل» و«البرنامج» ينتسبان إلى «الاسم» من وجهة أنهما يستويان في أنهما يمكن أن يقعا موقعاً واحداً كما في:

---

(١) المصدر السابق ص ٣٠.
(٢) المصدر السابق ص ٣٠.

ذلك } الرجل خيّب ظنّي.
} البرنامج

أقول: وأيّ شيء يفيده الدارس للنحو العربي من هذا النظر العلمي الذي يتخذ السلوك الانساني مستَنداً له؟ غير ان المؤلف ألحق بهذا شيئاً يتصل بالنحو العربي فقال:

«وقد وقف النحويون العرب على هذا المبدإ في حقيقته [أي مبدأ الاستبدال واعتبار الموقع يعرض بالضرورة عند طلب التعريف النحوي]. وذلك في غير وجه، فمنه أنهم أخذوا في تمييز أقسام الكلمة، ومعروف أن الاسم عندهم يتعيّن بدخول «أل» التعريف عليه، أو بوقوعه بعد «أل»، كما يتعيّن بدخول «يا» ودخول حرف الجر... ومعروف ان الفعل عندهم يتعيّن بدخول «قد» ودخول «لم» وهكذا يكون «الرجل» و«البرنامج» ينتسبان إلى «الاسم» عند التصنيف لدخول «أل» عليهما...»[1].

أقول: وكلام المؤلف هذا هو ترجمة لكلام كارتر في كتابه عن سيبويه Carter: An Arab Grammarian of the Eighth Century, P. 153, 154 وبحسب ما ورد في الكتاب ان سيبويه تنبّه إلى مبدإ الاستبدال.

وعاد المؤلف إلى النحاة العرب ليربط بين ما قالوا وما ورد لدى الغربيين فقال:

«وقد ذهب النحويون في هذا السياق إلى الربط بين الاختصاص والعمل، وجعلوا من شرط الحروف التي تعمل أن تكون مختصّة[2]. فالتي

---

(١) المصدر السابق ص ٣٩.

(٢) أقول قولهم: إن شرط العمل في الحروف أن تكون مختصة هو قول البصريين، وهذا لا يشترطه النحاة الكوفيون ولذلك كانت «لام التعليل» ناصبة، وهي غير مختصة، تدخل على الاسم والفعل، ومثلها «حتى» ومواد أخرى، فهل تبطل أقوال المؤلف بحسب رأي الكوفيين في جعله الاختصاص مادة شبه بين النظر القديم والنظر الحديث...

تختصّ بالأفعال مثل «لم» و«لن» و«لما» تعمل فيها، والتي تختصّ بالأسماء كأحرف الجر تعمل فيها، ومما لا يختصّ كالواو والفاء فلا يعمل.

ان أبرز ما يعنينا هنا هو أنهم لحظوا تلازماً ثابتاً بين الأسماء وبعض الحروف (بمعنى وقوع الأسماء بعد تلك الحروف أو دخول تلك الحروف على الأسماء حسب)، كما لحظوا تلازماً ثابتاً بين الأفعال وحروف أخرى مخصوصة. وهكذا يصبح قولهم إن «على»، مثلاً، مختصّة، موازياً لقول أتباع مدرسة «ييل» إن «المعلّم» و«الكتاب ينتسبان إلى الاسمية في: على المعلم أعتمد، على الكتاب أعتمد»[1].

أقول: ان سعي المؤلف ومثله أصحابه الذين أخذوا بهذا النظر إلى الغربي، وشقاءهم في إيجاد شيء يتفق - كما خُيّل لهم - هو والنحو العربي القديم حمل الضيم عليهم، ذلك أنهم راحوا يتشبّثون بأقل المواد وأبعدها عن أن تدخل في باب النحو المقارن ليثبتوا ان النحو الغربي ذو أصالة، وبذلك يقوّمون النحو القديم على غراره، والمعيار ذو الأصالة هو النظر الغربي. ومن هنا كان عبد القاهر الجرجاني عظيماً لأن ما أتى به في باب «النظم» وافق شيئاً - كما خُيّل إليهم - لدى تشومسكي.

وإذا أدركنا هذا أدركنا معه ان التشابه بين الحروف المختصّة، ونسبة «المعلم» و«الكتاب» إلى الاسمية تشابه لا وجود له إلاّ في تصوّر أصحابنا الذين لا يكفيهم أن يقتصروا في درسهم لمادة قديمة عليها يتخذون كما تملي عليهم وسائل درسهم وبحثهم.

ويمضي المؤلف مدفوعاً بقناعة أحكمها الخيال فيقول:

«بل ان ابن السراج قد بسط في «الأصول» تحت عنوان «مواقع الحروف»

(١) المصدر السابق ص ٤٠.

ما يشبه أن يكون مادةً وبياناً يقدّم لبرنامج «الكومبيوتـر» للترجمة الآليـة. فهو يمضي في ذلك الفصل على هذا النحو»[1].

أقول: ولنستمع إلى ابن السراج يحدّثنا عن علمه الذي رأى فيه المؤلف الدكتور نهاد الموسى برنامجاً للكومبيوتر، قال ابن السراج:

«واعلم أن الحرف لا يخلو من ثمانية «مواضع». إمّا أن يدخل على الاسم وحده مثل «الرجل» أو الفعل وحده مثل «سوف»، أو ليربط اسماً باسم، «جاءني زيد وعمرو»، أو فعلاً بفعل، أو فعلاً باسم، أو على كلام تامّ، أو ليربط جملة بجملة، أو يكون زائداً، أما دخوله على الاسم وحـده فنحو لام التعـريف، قلت: الرجل والغلام، فاللام أحدث معنى التعريف، وقد كان رجل وغلام نكرتين، أمّا دخوله على الفعل فنحو سوف والسين إذا قلت: سيفعل أو سوف يفعل، فالسين وسوف بهما صار الفعل لما يستقبل دون الحاضر، وقد بيّنا هذا، وأما ربطه الفعل بالفعل نحو قولك: قام وقَعَد، وأكـلَ وشَرب. وأمّا ربـطه الاسم بالفعل فنحو: مررت بزيد، ومضيتُ إلى عمرو. وأمّا دخوله على الكلام التامّ والجمل فنحو قولك: أعمرو أخوك، وما قام زيد، ألا تـرى أن الألف دخلت على قولك «عمرو أخوك» وكان خبراً فصيّرته استخباراً، و«ما» دخلت على «قام زيد»، وهو كلام تام موجب، فصار بدخولها نفياً. وأما ربطه جملة بجملة فنحو قولك: إن يقم زيد يقعد عمرو، وكان أصل الكلام، يقوم زيد، يقعد عمرو، فيقوم زيد، ليس متصلاً بـ يقعد عمرو، ولا منه في شيء، فلمّا دخلت «إن» جعلت إحدى الجملتين شرطاً، والأخرى جواباً، وأمّا دخوله زائداً فنحو قوله تعالى: ﴿فبما رحمة من الله﴾،[2] والزيادة تكون لضروب سنبيّنها في موضعها إن شاء الله»[3].

---

(١) المصدر السابق ص ٤٠.

(٢) سورة آل عمران الآية ١٥٩ .

(٣) المصدر السابق ص ٤٠ ـ ٤١ وانظر أصول النحو لابن السراج ١/٤٤ ـ ٤٥.

قال المؤلف: «والسياقان مختلفان وملابساتهما الخارجية الظاهرة كذلك. ولكن مضمون الملاحظة بينهما متطابق أو هو متقارب إلى حد التطابق في «نهاية التحليل» وصفوته بلا افتعال أو إبعاد في التأويل».

أقول: أقرّ المؤلف ان السياقين مختلفان، ولكنه استدرك فقال: مضمون الملاحظة متطابق أو. . .

وهو مسوق بهذا إلى أن يوجد لوناً من التشابه بل التطابق، وإني لمتأكد أن يكون الكثير من هذه المسائل الثانوية موجودة في أغلب اللغات، وذلك ان الأصل فيها يدلّ على شيء فيزاد له ما يحيله إلى منفي بعد أن كان مثبتاً، ويحوّله إلى استفهام بعد أن كان خبراً.

ويمضي المؤلف في ايراد المسائل النحوية التي تتحول إلى شيء آخر بزيادة تسبقها أو بحكم موقعها فيقول:

«ولحظ النحويون العرب هذا المبدأ في سياق استدلالهم على كثير من المسائل، ومن ذلك أن البصريين جعلوا عامل الرفع في الفعل المضارع قيامه مقام الاسم[١]، أو حلوله محله[٢]. وحين لم يستقم القول بهذا الضرب من العامل «الحلول محل الاسم»، عند بعضهم، فانهم نقضوه بمبدإ التوزيع أو ملحظ «الموقع» نفسه. وهذا ما يعنينا، قال ابن هشام: « رافع المضارع تجرّده من الناصب والجازم، وفاقاً للفرّاء، لا حلوله محل الاسم خلافاً للبصريين، لانتقاضه بنحو: هلا تفعل يريد أن الاسم لا يحلّ هذا المحلّ، إذ لا يقع بعد أدوات التحضيض»[٣].

ويمضي المؤلف في ايراد أقوال للغويين المتقدمين كسيبويه، وهو يقرّ اجتهاد ميخائيل كارتر الامريكي في تأويل كلام سيبويه وردّه إلى السلوك الاجتماعي،

(١) اسرار العربية لابن الأنباري ص ٢٨ ـ ٦٦.
(٢) ابن هشام، أوضح المسالك ١٦٢/٣.
(٣) أسرار العربية ص ٢٠٧ ـ ٢١١.

ويخلص المؤلف إلى أن سيبويه كان يعالج موضوعه على أنه «طريقة العرب في كلامهم»[1].

أقول: لسنا في حاجة إلى قبول رأي مجتهد أعجمي في «كتاب سيبويه» وفي طوق الدارس للعربية المختص أن يفهم من كلام سيبويه ما يريده من «طريقة العرب في كلامهم».

ويتحول المؤلف إلى «ج» «الْمُعْلَم وغير الْمُعلَم». والمؤلف يميل إلى وضع القارئ في موضع المفاجأة في اختياره مصطلحه. لقد أراد بـ «الْمُعلَم» ذا العلامة و«غير الْمُعلَم» هو العاري عنها، فالمفرد غير مُعلَم، ولكن المثنى مُعلَم لوجود علامة التثنية.

والمؤلف يفيد من قول النحاة أن التأنيث فرع التذكير، ولذلك احتاج إلى علامة. وقد جعلوا ما خلا من العلامة الأصل، وهذا يقابل البنية العميقة لدى الباحثين الجدد المتأثرين بالنظر الجديد.

ويفاجئنا المؤلف بمصطلح غريب آخر هو «الخانية»[2] ويقول: «ويقوم هذا المنهج على ضبط العلاقة بين الوظيفة النحوية، وهي تمثل في العادة خانة، أو موقعاً يكون ثابتاً ويكون متغيّراً. وبين مفردات الباب التي يمكن أن تحتل تلك الخانة أو أن تقع ذلك الموقع، وينبني هذا المنهج على اعتبار الأمرين مجتمعين.

أما الوظيفة النحوية فهي خانة أو موضع مخصوص في التركيب يتعيّن به

---

(١) نظرية النحو العربي ص ٤٤.

(٢) قلت إن المؤلف يفاجىء القارىء بما هو غريب، فالخانية كلمة أخذت من العامية، وهي من «الخانة» مؤنث «خان»، والتأنيث لإفادة التصغير. و «الخان» كلمة أعجمية ما زالت في الألسن الدارجة، وهو منزل كبير للناس والبضائع، وقد عربها العرب فقالوا «الحان» و «الحانة» للبيت الذي يأوي إليه طالب الخمرة ليحتسيها أو يشتريها. و «الخانة» عند عوام العراقيين هي ما ندعوه الآن «الجدول» كجدول الأعمال ونحو ذلك.

دور كل مفردة بإزاء المفردات الأخرى في ذلك التركيب. وذلك الموضع متعين على وجه الثبوت عادة، إلاّ في اللغات المعرَبة فهو متعين على المرونة والتغيّر»[1].

و «الخانية» لدى المؤلف منهج شأنه شأن مدرسة بلومفيلد في النظر إلى اللغة على أنها مظهر من مظاهر السلوك الإنساني[2].

أقول: رهل لي بعد هذا أن أقول واوافق المؤلف وغيره في هذا الشبه المزعوم؟

وعرض المؤلف «لأصول من نظرية التحويل والتفريع» جاء فيه ما أخذه تشومسكي على البنيويين فقال المؤلف:

«وتلتقي جلّ منطلقات نظرية تشومسكي، نظرية التحويل والتفريع، في اعتراضاتها على البنيوية من الجهات التي وجدت أن البنيوية تتخلّف فيها عن تفسير صور أساسية من الظاهرة اللغوية، مع الأصول التي رسمها ابن هشام في «المغني» للتحليل النحوي، وساقها في هيئة «جهات يدخل الاعتراض على المُعرب من جهتها»، وكأن المُعرب عند ابن هشام هو البنيوي عند التحويليين عن ذلك آتٍ في مواضعه تفصيلاً»[3].

أقول: والمؤلف ني هذا يحيل القارئ إلى كلام له سيأتي في الكتاب وسمه بـ «البرّاني - والجواني - المستوى الدلالي». وسنقول فيه ما يجب. وهو هنا يعترض على «البنيوية» ويصفها بـ «التخلف» وهذا الموقف مما تابع فيه عبد الرحمن الحاج صالح[4] الذي وقف من النظر الغربي غير ما وقف الدارسون المشارقة ومنهم المؤلف الدكتور نهاد الموسى.

(١) نظرية النحو ص ٤٨.
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق ص ٥٢.
(٤) اللسانيات المجلد الثاني ٥٣/١.

وقال المؤلف: «بل إن مجمل استدراك تشومسكي على البنيويين مستشعر في استطلاعات سيبويه في «باب اللفظ للمعاني» من أوائل كتابه. فقد أخذ تشومسكي على البنيويين أنهم اقتصروا على ظاهر اللفظ عند التحليل فضلاً عنهم أن يفسروا بذلك جملاً لها تركيب خارجيّ واحد ولكن معانيها مختلفة، وجملاً لها تراكيب خارجية مختلفة ولكنها ذات معنى واحد...»[1].

ويقول سيبويه في مطالع ذلك الباب «اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين»[2].

أقول: وقد يكون مفيداً أن نرى المؤلف ينظر إلى أن سيبويه قد تفوّق على أصحاب النظر الجديد، وليس هذا مهماً، ولا يهم الدارس الجاد أن يكون سيبويه متفوقاً أو أنه أتى بشيء وافق رأي المحدثين الغربيين. والمهم أن يبقى سيبويه في حيّزه التاريخي، ويُدرس الجديد مقيّداً بعصرنا هذا ونَدَع لأهل العلم من الغربيين مهمة تقويمه ووضعه في موضعه من العلم.

ويعرض المؤلف لـ «مفهوم النحو»[3] فيقول:

«يراوح التحويليون في تعريف النحو بين مترادفين: أولهما أن النحو نظام من الأحكام قائم في عقل أهل اللغة، يُكتَب في الطفولة المبكرة عادة، ويُسخَّر لوضع أمثلة الكلام المنطوقات وفهمها، والثاني: أن النحو نظرية يقيمها اللغوي مقترحاً بها وصفاً لسليقة(Competence) المتكلم. وهم يرون أن الذي يعرف لغة معرفة تامّة على وجه الاكتساب، شأن أبناء اللغة الذين يكتسبونها اكتساباً وتتحقق فيهم سليقة، لا يَعرف، على وجه الوعي المباشر، إلاّ قليلاً من القواعد

(١) المصدر السابق ص ٥٣ وانظر في الحاشية اعتماد المؤلف على داود عبده في بحثه «التقدير وظاهر اللفظ» المنشور في الفكر العربي، العددان ٨ ـ ٩ ص ٦ .
(٢) نظرية النحو العربي ص ٥٣، وانظر كتاب سيبويه ١/ ١٤ .
(٣) نظرية النحو العربي ص ٥٣ ـ ٥٨.

التي يصدر عنها. أما أكثر القواعد فهو يصدر عنها متجاوزاً منطقة الوعي عليها أو التصور النظري لها»[1].

أقول: وهذا مأخوذ من كتاب لتشومسكي وهال مثبت في (ص ٥٤ من نظرية النحو العربي). والمؤلف يأتي به مع مراجع أخرى. وقد أثبت في هذه الصفحة أن هذا التعريف يشبه ما قاله ابن جنيّ والخليل. ولو أنه عكس الأمر فقال: الخليل وابن جني لأصاب علماً.

قال المؤلف: «ويشبه ذلك التعريف وهذا الرأي أن يكونا تقريرين عمّا يسوقه ابن جني والخليل [كذا] في تعريف النحو تعريفاً مباشراً من جهة، وعمّا يترجّحان فيه من رجع النظر في ذلك الرأي من جهة أخرى.

وذلك أن ابن جني يعرّف النحو تعريفاً مباشراً بأنه «انتحاء سَمْت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع، والتحقير والتكسير، والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك، ليلحق مَن ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذَّ بعضهم عنها رُدّ به إليها»[2].

أقول: كأن المؤلف استرجح قول ابن جني في هذا «الحد»، وراح يبسط كلامه عليه، ثم عاد إلى الخليل، وكان عليه أن يستوفي آراء الخليل ليجد فيها شيئاً مما ذكره ابن جني، ويرجع إلى كتاب سيبويه فيرى علم الخليل مبسوطاً لا كما فعل في ايراد شيء للخليل مأخوذاً من كتاب «الايضاح» للزجاجي ص ٦٦.

ثم ما هذا العناء والشقاء أن ينظر الباحث في علم المعاصرين ثم يطمح ببصره إلى العلم القديم ليقول ان القدماء ادركوا هذا، وكأنه يريد أن يمنح العلماء العرب المتقدمين فضائل اكتشفها هو في نظره إلى علم المعاصرين.

---

(١) المصدر السابق ص ٥٣.

(٢) نظرية النحو العربي ص ٥٤، (وانظر الخصائص ١/ ٣٤).

ويخلص المؤلف فيقول: «.... والمفهومان، مفهوم التحويليين، ومفهوم الخليل وابن جني في منتهى النظر متواردان في نسيجهما الأساسي، أن النحو في أصل النظرية الموضوعة عند اللغويين مرادف لنظام السليقة عند أهل اللغة....». بل يلتقي تشومسكي وابن جني في مسألة مما يَنْشعب عن القول المفصل في هذه القضية، وهي أن ابن اللغة لا يمكن له أن يفيد عن لاوعيه [كذا] الذي يصدر عنه في سليقته. ويقرّر تشومسكي «أن من الواضح أن تقريرات (ابن اللغة) وآراءه حول سلوكه اللغوي وسليقته يمكن أن تكون خاطئة. وهكذا يحاول النحو التفريعي أن يحدّد ما الذي يعرفه (المتكلّم ابن اللغة) فعلاً لا ما يمكن أن يُدلي به حول معرفته. أما ابن جنّي فيدلّ على مضمون هذه الملاحظة ضمناً قارناً إيّاها بمشكلة المعنى الإصلاحي للألفاظ المستعملة في السؤال، وذلك أنها تأخذ لدى اللغوي معنى خاصاً، ولدى أبناء اللغة معناها المتعارف العام»[1].

أقول: وما الغرض من وضع المؤلف لكتابه هذا؟ أأراد أن يقول ان المنهج الحديث في الغرب في الدرس اللغوي النحوي قد عرفه علماء العرب المتقدمين. إن هذا، إن صح، لا يستدعي هذا العناء وهذه الحماسة.

ثم ان الدارس للنحو العربي لا يقف على هذا التشابه الذي لم يعرض لمسألة أساسية، بل هي شذرات لغوية يصح أن نجدها في لغات عدة غير العربية، فهل يقول الأعاجم عامة أن آراء تشومسكي مثلاً عرفتها وادركتها لغاتهم!!

ويعرض المؤلف «للسليقة»[2] فيقول:

«ويميز التحويليون، في ملاحظة بسيطة فذة أخرى بين السليقة، وهي

(١) المصدر السابق ص ٥٧.

(٢) المصدر السابق ص ٥٩ ـ ٦٠.

نظام اللغة الكامن المكتسب عن أبناء اللغة، وبين أمثلة الكلام التي تصدر عنها على نحو لا ينحصر في مواقف الأداء Performance وهم يندبون أنفسهم إلى تفسير قدرة ابن اللغة على فهم جمل لغته المتجدّدة غير المتكررة، وقدرته على صياغة الجملة المناسبة التي ليست تكريراً لأيّة جملة أخرى، وفي كل موقف من مواقف استعماله للغة. وهذا مَشْبَه [كذا] بين النحو التحويلي والنحو من وجهة النظر التقليدية فيما يقرّر تشومسكي نفسه، ولكن التقليد عنده هو التقليد الغربي منذ النحو السنسكريتي».

وقد وجد المؤلف فرصة ليحشر ما كان لدى النحاة العرب كما يقرّر هو فيقول:

«غير اننا نستطيع القول ان هذا المبدأ كان أيضاً بعض ما اهتدى إليه النحويون العرب وهم يقلّبون النظر على وجوهه في النحو. لقد كان النحويون ـ في التقليد العربي أيضاً ـ يحاولون أن يبلغوا بالنظر في أمثلة الكلام، أو ما لا ينحصر من الصور الجزئية بعبارة ابن هشام، إلى الأصول التي صدر عنها العرب أصحاب السليقة الفصحى. ولعل هذا تأويل ما قرّره ابن جني منذ عشرة قرون ونيّف في «الخصائص»: أن العرب ارادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها» ويستقيم لنا أن نعدّ عمل ابن الأنباري في كتابه «اسرار العربية» بحثاً عن أصول السليقة على نحو مقارب جداً لما يستهدفه التحويليون»[1].

أقول: وإذا كنا قد وصلنا إلى هذه النتيجة، وهي ادراك النحاة العرب للسليقة، فماذا يترتب على هذا؟

ويطلع علينا المؤلف بعبارة هي «ما ينحصر وما لا ينحصر»[2].

لقد كانت هذه العبارة أو ما يقرب منها دلالةً ومعنى قد قالها العالم الامريكي تشومسكي، وهو ينطلق بها ليريد بها مادة تؤيد ما ذهب إليه في النحو

(١) المصدر السابق، وانظر الخصائص ١/٢٣٧.
(٢) المصدر السابق ص ٦٠ ـ ٦٣.

التوليدي التحويلي. فماذا كان من ذلك لدى أصحابنا الدارسين العرب، ومنهم المؤلف؟

لقد كدّوا اذهانهم فوصلوا إلى شيء يقرب منها في ظاهر الكلم، وما علموا أو قل أعقلوا دلالة ما ذهب إليه ابن هشام على سبيل المثال.

قال تشومسكي في نظرية التحويل: إن اللغة تقوم على نظام من الاحكام المحدودة يتعين بها تأويل مادة من الجمل وأمثلة من الكلام لا تنحصر(١).

وقد قرّر تشومسكي نفسه في مدافعاته الأولى عن النظرية وردوده على من تعرّضوا لها بالتعليق أن فيها عوداً إلى مبادئ نظرية علم اللغة التقليدي، وجعل هذه الملاحظة أحد تلك المبادئ بل عدَّ تشومسكي ذلك من مزايا نظريته، وأخذ على الدراسات اللغوية الحديثة التي سبقته أنها فشلت في الانتفاع بالانظار التقليدية، والتهدي بكثير من التفسيرات الصحيحة التي تُقدّمها، وتقدير المدى الذي يمكن لتلك الأنظار أن تسهم به في وضع قاعدة نافعة للدراسات اللغوية»(٢).

ويقرر تشومسكي، مستشعراً ذلك الأمر، في فواتح كتابه الشهير الذي أرسَى به دعائم نظرية التحويل، الموسوم بـ «وجوه نظرية النحو» أن القول بأن اللغة تقوم على نظام من القواعد المحدودة التي تفسر عدداً لا ينحصر من الجمل، ليس جديداً، ويستذكر تشومسكي أن ولهلم فون هومبولت العالم الألماني، ألمح إلى هذه المقولة بعبارة بيّنة، منذ قرن ونيّف في مقدمته لعلم اللغة العام، إذ رأى أن اللغة «تستخدم وسائل غير محدودة» وأن النحو ينبغي أن يصف «العمليات التي تجعل ذلك ممكناً»(٣).

---

(١) Chomsky: Aspects of the Theory of Syntax p. 5.

(٢) نظرية النحو العربي ص ٦١.

(٣) المصدر السابق.

عرف المؤلف هذا فأعمل الفكر فوجد ابن هشام في «المغني» قد ذكر شيئاً يقرب في ظاهره من هذا وإن كان شرح كلامه وبسطه يشير إلى ما يختلف عن «العدد الذي لا يُحَدّ». لقد قال ابن هشام في الباب «الثامن من المغني»:

«ذكر الأمور الكلية التي يتخرّج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية»[1].

أقول: أمسك المؤلف بعبارة ابن هشام هذه، ولم يكلف نفسه مشقة معرفة هذا الذي لا ينحصر من الصور الجزئية من الأمور الكلية التي هي إحدى عشرة مسألة ذكرها ابن هشام وعرض لما تخرج له من الفوائد.

وإذا كان لابن هشام أن يقول هذا، وهو من المتأخرين، وقد تبع في أقواله واجتهاداته المتقدمين ولم يخرج عنهم فهل تراه أتى ببدع من العلم لم يذكره الخليل وسيبويه ومن لحقهما. لقد عرفنا في باب الاستفهام أن الجملة الاستفهامية يخرج فيها الاستفهام إلى دلالات عدة مع بقاء المعنى المراد. وان هذا «الخروج» يؤدي فوائد أسلوبية، فهل مثل هذا يتخرج على أنه شيء وافق كلام العالم الامريكي؟

ونتجاوز هذا «المنحصر» والذي «لا ينحصر» إلى شيء غيره هو «الأصول والفروع»[2] لنرى كيف صار النحاة المتقدمون عظماء في قولهم هذا لأن شيئاً ورد في كلام تشومسكي.

قال المؤلف في هذا:

«أصول بسيطة وفروع مركبة»: ومن أسس النحو التحويلي أنه يميز في اللغة نوعين من الجمل: بسيطاً ومركّباً. وتقوم الجملة المركبة على جملة بسيطة أو على سياق متتابع من الجمل البسيطة. ويعمل النحو التحويلي في استخراج

---

(١) المصدر السابق، وانظر المغني ص ٧٥١ ـ ٧٨١.
(٢) المصدر السابق ص ٦٣ ـ ٧١.

الأحكام التي يمكن لنا بتطبيقها أن نفرع الجمل البسيطة إلى جمل مركبة أو أن نحول الجمل البسيطة إلى جمل مركّبة»[1].

ويجتهد المؤلف ليجد ما يقابل هذا في النحو العربي فيقف على «باب المسند والمسند إليه» فيذكر كلام سيبويه: «... وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر... وهو قولك: عبدالله أخوك، وهذا أخوك، ويذهب عبدالله، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء. ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبدالله منطلقاً، وليت زيداً منطلق، لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدإ إلى ما بعده. واعلم أن الاسم أول احواله الابتداء، وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدإ. ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدإ...

فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحد أول العدد، والفكرة قبل المعرفة»[2].

أقول: هذا الذي ذكره المؤلف من كلام سيبويه لا يدخل في «البسيط والمركب» بل يندرج فيما هو «أصل وفرع» كالتذكير والتأنيث، والتنكير والتعريف. وقد ادرك المؤلف هذا وهو ماضٍ في الاصول البسيطة والفروع المركبة.

ويعرض المؤلف لباب التنازع محلّلاً في مثل: اجتهد ونجح صالح إلى: اجتهد صالح ونجح (هو)، أو اجتهد (هو) ونجح صالح ويقول: يدلّ على أنهم كانوا يتمسكون برد المركب إلى البسيط، ويجعلون وحدة التحليل في ذلك الجملة الصغرى[3].

وهو يرى أن مصطلح التحويل مستوفىً لدى النحاة المحدثين، وهم يصدرون عن مناهج النحاة الأوائل، وهم في سعيهم يقتربون من أصحاب

(١) المصدر السابق ص ٦٣.
(٢) المصدر السابق ص ٦٤ وانظر «الكتاب» (ط. هارون) ١/٢٣ - ٢٤.
(٣) نظرية النحو العربي ص ٦٧.

النظرية في الغرب، وخاصة في اعتبارهم عنصر المعنى فيقول في تعليقه: «من ذلك أن سعيد الافغاني اختار في «مَن» و «ما» و «مهما» في الشرط أن تعرب مفعولاً بها إن كان فعل الشرط متعدّياً لم يستوف مفعولاته، وإلا أعربت مبتدأ خبره جملة جواب الشرط»[1].

أقول: وهذا هو قول النحويين القدامى ولم يكن الأفغاني صاحب هذا، بل جرى الرجل كما جرى غيره على ما هو مثبت في كتب النحو.

ومن العجيب أن يقول الافغاني: «تحوّل صيغة «فاعل» للدلالة على الكثرة والمبالغة... إلى اوزان خمسة مشهورة تسمى صيغ المبالغة»[2]. وينبري المؤلف فيجعل هذا من باب التوارد، وذلك أن الأفغاني قال بـ«التحويل» في كتابه «مذكرات في قواعد اللغة العربية» ص ٤٣ الصادر سنة ١٩٥٥ في حين أن تشومسكي انطلق بنظرية التحويل سنة ١٩٥٧.

ويعرض المؤلف لنظرية التحويل فيأتي بجمل ثلاث ويحوّل فيها وهو يشرحها تحت عنوان «أصول متفقة وفروع مختلفة» ويقول:

«ومن اعتراضات تشومسكي على البنيوية أنها تتخلّف عن تفسير «تغايرات سطحية تُضمِر... لتماثلات عميقة» فقد تختلف بعض الجمل من حيث ترتيب الكلمات فيها، وإضافة بعض العناصر مثل: زيد عريض الجبين، جبين زيد عريض، زيد جبينه عريض. إنما برغم هذا الاختلاف فإن هذه الجمل تشترك جميعها بالمعنى نفسه، إن قواعد نحو المؤلفات وحدها، لا توفر لنا أيّة وسيلة لشرح هذا التماثل، فهي تعطي لهذه الجمل الثلاث ثلاثة شروح مستقلة. فلكي يؤدي النحو حساباً عن هذه الوقائع يؤكدّ تشومسكي أن النحو يتطلّب... نوعاً من القواعد يدعوها بالقواعد التحويلية... ويمكننا مثلاً،

(١) المصدر السابق ص ٦٨.

(٢) المصدر السابق، وانظر شذى العرف للحملاوي ص ٧٥.

باستخدام قواعد تشومسكي التحويلية شرح التماثل بين زيد عريض الجبين، وجبين زيد عريض... عن طريق بعض التحويلات من تقديم وتأخير وحذف... دون تبديل في المعنى، وبذلك نشرح كيف يمكن اشتقاق الجملتين انطلاقاً من الدليل... الذي يعيّن وحدة المعنى بين الجملتين رغم اختلاف بنيتهما السطحية»[1].

أقول: عرض المؤلف لهذه الجمل الثلاث وانتهى إلى أن المعنى واحد، ثم شرح ما تختلف كل جملة عن الأخرى ناظراً إلى القواعد النحوية في ضوء الاسناد، وما هو صفة وخبر، وما تحتمل الصفة من ضمير. وفاته أن يكون لاختلاف النظم أثر في إعطاء خصوصية دلالية لكل جملة من الجمل. ولدى المؤلف أن قولنا: «تصبّب زيد عَرَقاً» مكافئاً في معناه عند التحليل لقولنا: تصبّب عرق زيد، وتكون هاتان الصورتان فرعين ينتظمهما أصل عميق أو معنى واحد على اختلاف بنيتهما البرانية (السطحية)»[2].

أقول: ليس الأمر كما توهّم المؤلف، ذلك أن اختلاف النظم يشير إلى اختلاف بخصوصية الدلالة، فأنت حين تقول: تصبّب زيد عرقاً، تريد أن زيداً كله تصبّب عرقاً، وفي هذا عناية بالمسند إليه وأنه اتصف بهذه الصفة وهي التصبب، على أنك لا تذهب إلى هذا إذا قلت: تَصَبَّب عرق زيد، لأنك تريد أن العرق كثر فغدا متصبباً، والحديث عن العرق، والتصبّب له بخلاف الجملة الأولى التي جعلت زيداً فيها «متصبباً» وكأنك سلبت «العرق» صفته اللازمة وأعرتها لزيد.

ويعود المؤلف إلى «السطحي» ويدعوه «البرّاني» أيضاً، وإلى «العميق» ويدعوه «الجواني»، وكأنه استحسن مصطلح أهل الحكمة من القدماء.

(١) المصدر السابق ص ٦٩ وانظر: «تشومسكي والثورة اللغوية» لجون سيرل، الفكر العربي، العددان ٨ - ٩ ص ١٣٠ - ١٣١.
(٢) المصدر السابق ص ٧٠.

و«البنية السطحية» عند التحويليين تصدر عن «البنية العميقة». ويجتهد المؤلف أن يجد شيئاً من هذا في النحو العربي القديم فيبدأ بما ورد، بحسب رؤيته، عند ابن هشام وذكر طرفاً من فوائده، ثم قال: «ويمضي ابن هشام على هذا الصعيد قائلاً: «وها أنا مورد بعون الله أمثلة متى بُني فيها على ظاهر اللفظ ولم يُنظر في موجب المعنى حصل الفساد، وبعض هذه الأمثلة وقع للمعربين فيه وهم بهذا السبب، وسترى ذلك معيّناً.

فأحدها: قوله تعالى: ﴿أصلاتُك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا أو أن نفعل في أموالنا ما نشاء﴾[1] فإنه يتبادر إلى الذهن عطف «أن نفعل» على «أن نترك»، وذلك باطل، لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون، وإنما هو عطف على «ما»، فهو معمول للتَّرك، والمعنى أن نترك أن نفعل... وموجب الوهم المذكور أن المعرب يرى أن والفعل مرّتين وبينهما حرف العطف.

ونظير هذا سواء أن يتوهم في قوله:

لن، ما رأيت أبا يزيدَ مقاتلاً أدعَ القتال وأشهد الهيجاء

إن الفعلين متعاطفان، حين يرى فعلين مضارعين منصوبين، والوجه أن «أدَع» منصوب بـ «لن»، و«أشهد» معطوف على القتال[2]، و «ما» الظرفية وصلتها ظرف لـ «أدع» فاصل بينه وبين «لن» للضرورة، فيُسأل حينئذٍ كيف يجتمع قوله: لن أدَع القتال، مع قوله: لن أشهد الهيجاء، فيُجاب بأن «أشهد» ليس معطوفاً على «أدَع»، بل نصبه بـ «أن» مضمرة، وأن الفعل عطف على القتال، أي لن أدع القتال وشهود الهيجاء، على حد قول ميسون:

ولُبْس عباءة وتَقَرَّ عيني... [3]

وقد جرّد المبرّد من قبل ابن هشام، هذا المبدأ تجريداً غير ملتبس إذ اعتدّ

(١) سورة هود الآية ٨٧ .

(٢) المصدر السابق ص ٧٢، وانظر المغني ص ٥٨٢ - ٥٨٣.

(٣) المغني ص ٣١٤.

المعنى فيصلاً في تصحيح النحو فذهب إلى أن «كلّ ما صلح به المعنى فهو جيد، وكلّ ما فسد به المعنى فمردود»[1].

ويمضي المؤلف في ايراد طائفة من النصوص يكون فيها النظر إلى المعنى فيستوي بذلك النظام النحوي.

أقول: أراني قد اطلت في صحبة المؤلف لأبيّن أن هذه الصحبة قد دلّتني على أنه منساق باديء ذي بَدء، وهذا الانسياق إلى الغرب يشعره بالوحدة والعزلة فراح دائباً يجد له مفزعاً في التراث القديم، ولم يكن له من سعيه هذا إلا التمسك بمواد فرعية يحسبها أصلية جوهرية تعينه على إقامة هذا الهيكل «المتداعي».

وعرض المؤلف للمستوى الصرفي، وهو يخلط بين ما هو صرفي، وما هو نحوي. ومن المعلوم أن الصرف خاص بالأبنية، والأبنية مرتبطة في كثير من الأحيان بخصوصية دلالية. وليس أدل على هذا من النظر في باب المشتقات.

والصرف ذو علاقة بالأصوات، وذلك أن كثيراً من المواد الصرفية تعرض لها المشكلات الصوتية، إذ ليس من العلم ألا تدرس الخصوصيات الصوتية في باب ما يدعى الإعلال والإبدال كما عرض لمشكلات لغوية هي: تعدد المعنى على توحّد المبنَى ويريد به اللبس، وايراد المعنى المراد بغير اللفظ، والتقدير والمراتب، وأصول من الوظيفية ومناهج التوسيع، ومدرسة براغ، وسياق الحال، والتحقيق والفرق عند النحاة العرب، والبعد الخارجي في التحليل النحوي عند سيبويه، ثم أمثلة مفردة من التوارد. . . .

أقول: والمؤلف في هذا الحشد من المواد يعرض لآراء تشومسكي والتحويليين الآخرين مجتهداً أن يلغي في النحو القديم ما يومئ إلى هذا الجديد ولو كانت هذه الإيماءة لا يراها غيره من أهل العلم.

---

(١) المقتضب ٣١١/٤.

ولِمَ كل هذا العناء؟ ولو أن آخرين من الأعاجم كالفرس والاتراك والهنود وغيرهم سعوا سعي أصحابنا اللغويين العرب وتحذلقوا قليلاً وحاولوا أن يَثنوا العلم عن سماحته لكان لهم أن يثبتوا شيئاً نظير ما ذهب إليه أصحابنا الدارسون العرب.

أقول: من العلم أن نظل في القديم حيث نكون منه في حيّز القديم، ونجتهد في الجديد ونأخذه على أنه جديد. وليس من العلم أن يكون الخليل وسيبويه والمبرّد وابن السراج والجاحظ والمرجاني وابن هشام أهل عظمة وسؤدد لأنهم كتبوا شيئاً وجد عند أعاجم هذا العصر وعلى رأسهم تشومسكي.

# الفصل الثاني

# الذاهب
# من
# مواد النحو القديم في العربية الحديثة

## المقدمة

تميز المعجم الحديث في «عربيتنا الحديثة» بسعة ما جدّ فيه من المولّدات التي يدخل كثير منها في باب المصطلحات الفنية. إنك لتجد من ذلك طائفة كبيرة في كل علم من العلوم الحديثة، وفي كل فن من فنون الحياة. وإن هذا الجديد يؤلف معجماً في كل باب من أبواب العلم الحديث. وقد يكون الجديد في هذه العربية شيئاً آخر نقف عليه كل يوم في الصحف والمجلات والكتب. وهذا الجديد يندرج في وجوه القول مجازاتٍ وتشبيهات، وشيء آخر أدّى إليه التوسع والنظر الجديد. إن جملة ذلك يندرج في باب ما ندعوه بـ «التطور» الذي اقتضاه العصر. وهذا شيء لا بد منه في كل لغة حديثة.

ومن هنا كان لزاماً علينا أن ندخل جماع هذا في شيء ندعوه «المعجم الحديث». إن هذا المعجم، على كونه وثيق الصلة بالمعجم القـديم، إلا أنه جديد في كل شيء، ذلك أن مواده تختلف دلالة واستعمالاً عن نظائرها وأصولها القديمة. وأنت لا تجد في المعجم الحديث طائفة كبيرة من الكلم القديم الذي ذهبت قيمته في عصرنا، فأصبح مادة تاريخية نواجهها في النصوص القديمة، وفي أبواب المعارف القديمة.

ومن هذا الذي زال في عربيتنا الحديثة شيء كثير من مواد النحو. وقد رأيت أن أعرض لهذا الزائل الذي لا نعرفه في لغتنا الجديدة، ولا يرد فيما نكتب وما نقول. وأنا أدرج هذا الذي سأعـرض له في هـذا الموجـز من الصناعـة المعجمية بحسب ترتيب حـروف المعجم[1]، وقد أفـرغت ما لـديّ من مواد أودعتها حشداً من الجزازات.

إن عملي هذا يدفع إلى أن حاجتنا إلى نحو جديد في العربية يُقدَّم إلى الشداة المتعلمين في المرحلتين الدراسيتين، الابتدائية والثانوية ضرورية وهو بعيد عن تلك المواد التي لا يراها الدارسون في العربية الحديثة.

وهذا يعني أن النحو كما ورثناه يكون حاجة الدارسين للعربية في الأقسام الخاصة في كليات الآداب وغيرها.

---

(١) أثبتُ الكلمة بحسب الحرف الأول غير ناظر إلى أصلها.

# باب الهمزة

١ ـ الهمزة لنداء القريب حقيقة أو تصوّراً، نحو قول امرىء القيس:

أفـاطِمَ مَهـلاً بعضَ هـذا التـدلُّـلِ ... وإن كنتِ قـد أزمعتِ صَرْمي فـأجمـلِي

أقول: قد تستعمل هذه في عصرنا فترد في شعر الملتزمين بالقافية والوزن، والشاعر في فنه هذا محكوم بصنعته. وقد يرد منها شيئ، على سبيل الندرة، في شعر أصحاب الشعر الجديد. ولكن استطيع أن أقطع أن المترسلين نثراً في المقالة والقصة والرواية ونحو ذلك لا يجنحون إلى استعمال هذه الهمزة في باب النداء إلاّ ابتغاء التفاصح لدى نفر منهم.

٢ ـ همزة التسوية:

وهي الهمزة الداخلة على جملة يصح وقوع المصدر موقعها، وتكون بعد «سواء» أو «ما أبالي» أو «ليت شعري» أو «ما أدري» نحو قوله تعالى: **﴿سواء عليهم أأنذرتَهم أم لم تُنذرهم﴾**[(١)] ويلي هذه الهمزة كلمة «أم» المعادلة.

وقول الشاعر:

ومـا أدري ولـسـتُ إخـال أدري ... أقـومٌ آلُ حِـصْـنٍ أم نـسـاء

أقول: وتسقط هذه الهمزة بعد شيئ من هذه الألفاظ، ثم تليها كلمة «أم» في العربية المعاصرة، يقال: سواء حضرتَ أم لم تحضر.

(١) سورة البقرة آية ٦.

نعم، قد تسقط الهمزة في الفصيحة القديمة، ولكنها مقدّرة موجودة، كما في الآية السابقة، فقد قرئت بإسقاط الهمزة، وهي مقدرة لدى أهل اللغة، وسقوط هذا ليس كسقوطها في العربية الحديثة، ذلك أن المعربين يسقطونها، وليس على نية التقدير.

## الألف

١ - واريد بها المبدلة من نون التوكيد الخفيفة، كما في قوله تعالى: **﴿وليكونا من الصاغرين﴾**[١] وهذه ترد كثيراً في الشعر القديم، كقول أحدهم:

وإياك والميتات لا تَقربَنَّها ولا تعبد الشيطان، والله فاعبدا[٢]

والتقدير: «فاعبدَنْ».

٢ - الألف عوضاً من المضاف إليه، وهي التي تزاد في «بين» كقولك: بينا كنتُ أسير لمحتُك من بعيد.

أقول: لا نعرف هذه الألف في العربية المعاصرة، والمعربون يستعملون «بينما»، وهم يصلون إلى ما يريدون.

٣ - الألف الزائدة في المنادى المستغاث أو المتعجَّب منه أو المندوب، نحو:

يايزيدا لآمِلٍ نيلَ عِزٍّ وغِنىً بعد فاقةٍ وهوانِ[٣]

وقال جرير:

حُمِّلْتَ أمراً عظيماً فاصطبَرتَ لَهُ وقُمتَ فيه بأمر اللهِ يا عُمَرا[٤]

---

(١) سورة يوسف آية ٣٢.

(٢) مغني اللبيب ص ٣٧٢ (ط. دار الكتاب العربي).

(٣) مغني اللبيب ص ٣٧١.

(٤) المصدر السابق ص ٣٧٢.

وقد يرد هذا بعد «وا» في الندبة نحو قول المتنبي:

واحــرَّ قَــلْبــاهُ ممّــن قــلبُــه شَــبِــم ومَـن بجـسمـي وحــالي عنــده سَـقَمُ

وليس هذا خاصاً بالشعر فقد يقال: يا عجبا لكَ.

أقول: ولا نعرف هذا في العربية الحديثة، بل ان باب الاستغاثة والندبة قد اوشك جملةً أن يزول. وان المعربين يعربون عن الاستغاثة وما يندرج في الندبة بأساليبهم فيظهرون توجعهم وتفجعهم وأسفهم في غير هذه «القوالب».

آمين

قالوا: اسم فعل أمر مبني على الفتح، بمعنى استجبْ، وفـاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت.

ولا أريد أن أعرض لما ورد فيه من لغات، ولكني أقول إن بناء «فاعيل» لم يرد في العربية، ومن هنا فهو دخيل فيها من لغات سامية، وهو كذلك في العبرانية(١). ويرد هذا على وجه الخصوص بعد تلاوة سورة الفاتحة.

وفي شواهد النحو قول الشاعر:

يــا ربِّ لا تَسْلُبَـنّي حبَّهــا أبــداً ويـرحـم الله عبـداً قــال آمينـا(٢)

أقول: وبقي «آمين» في عصرنا مقصوراً على قوله بعد تمام تلاوة «الفاتحة» وربما تجاوز هذا الموطن في الكلام الدارج.

أقول: والكثير اصطلح عليه أسماء الأفعال قد أوشك أن يزول، بل زال بعضه ونسي، وسنرى في استقرائنا لمواد هذا المعجم شيئاً من ذلك.

---

(١) وقد ورد من هذا «قابيل»، والبناء معروف في اللغة السريانية، فمن أعلام النصارى بابيل وقابيل، وناصيف.

(٢) شذور الذهب ص ١١٦.

## آه

قالوا: اسم فعل مضارع بمعنى «أتوجَّع» مبني على الكسر، وهي لغة في «أوَّه»، وقد تنوَّن فيقال: آهٍ.

أقول: «آه» وجملة أخرى من كلمات هي في حقيقة الأمر أصوات يطلقها الإنسان للإعراب عن حال عاطفية خاصة من ألم وخوف ودهشة ونحو ذلك، وقد وضع لها النحاة معاني فعلية وأدرجوها في باب «اسم الفعل».

وهذه نادرة الحضور في العربية المعاصرة، وقد يأتي شيءٌ منها في معرض القصص.

## أب

ترد بحرفين فتعرب بالحركات، وترد معربة بالحروف (الواو والألف والياء).

أقول: وهذه معروفة في العربية الحديثة إلا ما كان منها بلغة القصر، كقولهم:

إنَّ أباها وأبا أباها قد بَلَغا في المجد غايتاها[1]

فإنها لغة قديمة لم يبق شيءٌ منها في عربيتنا الحديثة.

## أبْتَع

من ألفاظ التوكيد المعنوي، ومؤنثها بتعاء، ولا تضاف لضمير المؤكد، وتجيْ لتقوية معنى «كلّ» في التوكيد التي تسبق ألفاظ التوكيد وهي: أبتَع، وأبصَع، وأجمَع، وأكتَع، نقول: جاء القومُ كلُّهم أجمعون أكتعون أبصَعون أبتَعون، وجاءت القبيلةُ كلُّها جَمْعاءُ كتْعاء بصْعاء بَتْعاء.

أقول: وهذا من النادر الغريب في العربية القديمة، والكثير منه لفظ

(1) مغني اللبيب ص ٣٨.

«أجمع» كما في قوله تعالى: ﴿فسَجَدَ الملائكةُ كلُّهم أجمعون﴾[1]. ولم يبق شيءٌ من هذا في العربية الحديثة إلا التوكيد بلفظ «أجمع وجمعاء» فقد يرد على وجه من القلة والندور.

## أبصَع

انظر: أبتَع.

## ابنم

قالوا: لغة في «ابن»، وحركة الاعراب تظهر على الميم ويتبعه الحرف الذي قبله، فتقول: «ابنُم» رفعاً و «ابنَماً» نصباً، و «ابنِمٍ» جرّاً[2].

أقول: و «ابنُم» ترد في جملة الأسماء التي همزتها همزة وصل نحو: «ابنٌ واسمٌ واسْتٌ....».

وقد ورد في هذه الاسماء «أيمن» في قولهم: «أيمن الله» في القسم، ولكثرة تردادها تحولت إلى «ايم الله» وحذفت النون. وكأني أرى أن إدراج «أيمن» مع الأسماء التي همزتها همزة وصل غير صحيح، وذلك لأن «أيمن» في قولهم «أيمن الله» في القسم هو جمع «يمين» نظير «أشهر» جمع «شهر»، ولا يمكن أن تكون همزتها على هذا همزة وصل. والذي أرجّحه أن الكلمة «ابنُم» صارت تقال: «ابنُمن» وكتبوا التنوين نوناً، و «ابنُمُن» هذه قد تُصَحَّف فتكون «أيمن».

أقول: ان «ابنُم» بالميم كلمة نادرة، وهي مما زال من الاستعمال في عربيتنا الحديثة. وهي في تاريخها القديم تشير إلى ما انتقل من الكلم القديمة من لغة يمنية أو من لغة سامية أخرى كالأكدية، وفي هذه اللغات يكون ما ندعوه

---

(١) سورة الحجر آية ٣٠.

(٢) أقول: ومثل هذا في زيادة للميم كلمة «فم»، وهي في العربية «فو» نظير «أبو»، ولكن الميم لحقتها في لغة يمنية وغيرها، ولم يعرف المعربون هذه الميم، وجمعها اللغويون على «أفمام» وهي «أفواه».

«تنوينا» في العربية «تمييماً» أي إلحاق ميم في آخر الكلم[1]. ولم يشعر العرب القدماء من غير اليمنيين أن هذه الميم تقابل نون التنوين، بل عدّوها من بنية الاسم.

## أجِدَّكَ

قالوا: مصدر نائب عن فعله المحذوف منصوب، وقالوا: معناه أبجِدٍّ منك.

أقول: وهذا من الكلم القديم الذي لا نعرفه في عربيتنا المعاصرة، وقد يتعذر وجوده في شعر الشعراء أصحاب القافية والوزن.

## أجْدَل

قالوا: هو الصقر، وهي كلمة ليست صفة، وقد رأى فيها بعضهم القوة فمنعها من الصرف لوزن «أفعل» وما فيها مما يتخيّل أنه صفة، فقالوا: نظرت إلى أجْدَل، وأكثر النحاة يصرفونها لتعذر وجود الصفة.

ومثل هذا «أخيل» اسم طائر، فقد رُئي فيها معنى «التخيّل»، ولذلك جاء فيها الصرف والمنع.

أقول: وهذا كله من المواد النحوية التي زالت في العربية الحديثة، بل ربما كان قليل من أهل العلم اللغوي يعرف هذا.

## أجْمَع

انظر: «أبْتَع».

## أُحاد

قالوا: لفظ صيغ من العدد على وزن «فُعال» وهو ممنوع من الصرف،

---

(١) اقول: ومثل هذا في زيادة الميم كلمة «فم»، وهي في العربية «فو» نظير «أبو»، ولكن الميم لحقتها في لغة يمنية وغيرها، ولم يعرف المعربون هذه الميم، وجمعها اللغويون على «أفمام» وهي «أفواه».

معدول عن واحد واحد، نحو: جاء القوم أُحاد. والكلمة في الاستعمال تأتي صفة أو حالاً أو خبراً، وكذلك ما صيغ على بنائه نحو: ثُناء وثُلاث، ورُباع، وخُماس.....

أقول: وليس شيء من هذا في العربية الفصيحة المعاصرة.

## أخْ

قالوا: اسم فعل مضارع مبني على السكون بمعنى «أتوجّع»، وفاعله ضمير مستتر تقديره «أنا».

أقول: وهذا مما أدرجه النحاة في هذا الباب، وقد قلت في «آه» ما يصح أن يكون هنا أيضاً.

والكلمة مما لا يعرف في العربية الحديثة، بل إنها تحولت إلى كلمة عامية دارجة، وهي في العامية «آخ» مع المدّ.

## أخٌ

وهي تستعمل على لغة القصر نظير أب، ولكن هذا قليل، والكثير فيها الاعراب بالواو والألف والياء، من الأسماء الخمسة.

أقول: وهذا كله معروف في العربية الحديثة إلا لغة من ألزمها الألف، وهي لغة عربية يمنية. انظر «أب».

## اخلَوْلَقَ

قالوا: فعل ماضٍ مبني على الفتح من أفعال الرجاء، جامد لزم بناء الماضي، يدلّ على رجاء وقوع الخبر، يعمل عمل «كان» الناقصة، غير أن خبره جملة فعلية فعلها مضارع مقترن بـ «أن» الناصبة، نحو: اخلولق المطر أن ينزل.

أقول: وهذا من الكلم الذي لا نضبطه في نص قديم، ولكننا نجده في المثال النحوي المصنوع.

وهو على أيّة حال غير مستعمل في العربية الحديثة.

## أخوَلَ أخْوَلَ

**قالوا:** حال مركبة مبنية على فتح الجزءين تركيب «أحَـد عَشَر»، بمعنى «متفرِّقين» نحو: تساقطوا أخوَلَ أخوَلَ، أي متفرِّقين، واحداً بعد آخر.

**أقول:** وهذا من الكلم النحوي الذي زال من الاستعمال.

## أَخْيَل

**انظر:** «أجْدَل».

## إذْما

**قالوا:** حرف شرط جازم لفعلين مضارعين غالباً، ومنه الشاهد النحوي:

وإنَّـكَ إذ مـا تـأتِ مـا أنـت آمـر    بـه تُـلفِ مَـن إيّـاهُ تـأمُـرُ آتـيـا[1]

**أقول:** ولم أقف على شاهد غير هذا جاءت فيه «إذ ما».

و«إذما» هذه مما زال من مواد النحو في العربية الحديثة.

## إذَن

**قـالوا:** إنها نـاصبة عـلى أن تكون في صـدر الكلام، والفعـل بعدهـا مستقبل، وان تتصل به ولا يفصل بينهما فاصل، ولكن الفاصل هذا إذا كان قسماً نصبت الفعل أيضاً.

**أقول:** ولم يرد شاهد لـ «إذَن» هذه الناصبة بهذه الشروط، في نص يعتَدّ به، آيةً أو بيت شعر قديم، وهم يمثلون لها بكلام مصنوع.

**أقول:** وهذا كله مما لا نعرفه في لغتنا العربية المعاصرة.

## أرَى

**فعل ماض ينصب ثلاثة مفاعيل...**

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٤/٢٩.

وللفعل أحكام:

١ ـ الإلغاء، وهو إبطال العمل لفظاً ومعنى ـ إذا تقدم أحد المفعولين الثاني أو الثالث، أو الاثنان معاً على الفعل، نحو: العلم أرى زيدٌ عمراً مفيد، أو العلم مفيد أرى زيد عمراً.

٢ ـ التعليق، وهو إبطال لفظاً لا معنى، لمانع ـ لاعتراض ما له الصدارة في الكلام بينها وبين معموليها الثاني والثالث، فيبطل كونهما مفعولين، ويصبحان مبتدأ وخبراً سدّا مسدّ مفعولي «أرى».

والموانع معروفة هي لام الابتداء، لام جواب القسم، الاستفهام سواء أكان بالحرف أم بالاسم، لا النافية، إنْ النافية، لعلّ، لو الشرطية، كم الخبرية.... ومثل «أرى» في نصبها المفاعيل الثلاثة جملة أفعال هي: أعلَمَ وأنبأ ونبَّأ وحدَّث وغيرها.

والإلغاء والتعليق يعرض للافعال التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر نحو: عَلِمَ ودَرَى وخال وغيرها.

أقول: إن الالغاء والتعليق مما لا نجده في العربية المعاصرة، وهما إن وجدا فذاك لأن الكاتب أو الشاعر يتقيل سبيل الأقدمين.

استُهتِر

قالوا فعل ماض أتى على صيغة المجهول، والمرفوع بعده فاعل.

أقول: وهذا الفعل كثير في العربية الحديثة، ولكنه بصيغة المعلوم «استَهْتَر» مثل «استَخْرَجَ».

إضون

جمع «أضاة» ممّا ألحق بجمع المذكر السالم مثل: سنون وأرضون وعالَمون ومئون ووابلون وغيرها.

أقول: ولا نعرف في العربية المعاصرة «إضون» وان ما ألحق بجمع المذكر السالم من هذه المواد أكثره لا وجود له في العربية المعاصرة عدا سنين وعالمين وألفاظ العقود نحو: عشرين إلى تسعين، وربما كان «أهلون» من المستعمل نادراً.

## أفٍّ

اسم فعل مضارع بمعنى «أتَضَجّر»، والفاعل ضمير مستتر تقديره «أنا»، قال تعالى ﴿فلا تقُلْ لهما أفٍّ﴾[1].

أقول: إن معنى التضجّر معنى انسانيّ، ولكن المعربين لا يعربون عنه باستعمال هذه المادة، بل يذهبون إلى شيء آخر.

## أفعِلْ به

صيغة تعجب، فعل ماض جاء على صيغة الأمر، خال من الضمير، جامد غير متصرف والجار بعده زائد، والاسم فاعل تقديراً... نحو قوله تعالى: ﴿أسمِعْ بهم وأبصِرْ﴾[2].

أقول: وهذا مما لا نجده في العربية المعاصرة.

## أكْتَع

انظر «أبتَعْ».

**أل (الموصولة التي تدخل على المضارع):**

وفيها الشاهد النحوي:

ما أنتَ بالحكم التُرضَى حكومته ولا الأصيل، ولا ذي الرأيِ والجَدَلِ[3]

أقول: ودخول هذا الموصول الحرفي على الفعل المضارع كثير في اللغة الدارجة وليس شيء منه في العربية المعاصرة الفصيحة.

(1) سورة الاسراء آية ٢٣.
(2) سورة مريم آية ٣٨.
(3) شذور الذهب ص ١٦.

## الأُلى

اسم موصول لجمع المذكر عاقلاً كان أو غير عاقل، مبني على السكون، قال الشاعر:

نحن الأُلَى، فاجمع جموعك ثمّ وَجِّهْهُمْ إلينا(١)

أقول: وهذا الموصول من لوازم العربية القديمة، وليس مما نَجده مستعملاً في العربية الحديثة.

## الأُلاء

وهو موصول أيضاً لجماعة العاقلين، وهو الممدود من المقصور «الأُلَى».
وقيل فيه أيضاً إنه اسم إشارة واستعمل موصولاً، قال كثيّر:

أبَى اللهُ للشُّمِّ الأُلاءِ كأنّهم سيوفُ أجادَ القينُ يوماً صِقالَها(٢)

أقول: وهذا أيضاً مما لا نجده في العربية الحديثة.

## الأُولى

اسم موصول لجماعة الإناث للعاقل، وهو اسم جمع، كقول الشاعر:

فأمّا الأُولى يسكُنَّ غورَ تِهامةٍ فكل فتاةٍ تترك الحِجْلَ أقصَما(٣)

أقول: وهذا موصول آخر لا نعرفه في عربية العصر.

## ألا

بفتح الهمزة مخففة، حرف في عدة معانٍ:

١ ـ حرف استفتاح وتنبيه...

٢ ـ حرف عرض (وهو طلب برفق).

---

(١) مغني اللبيب ص ٨٦، ٦٢٥.

(٢) شذور الذهب ص ١٢٢.

(٣) شرح الألفية لابن عقيل ١/٤٥، ومغني اللبيب ١/٤٥٣.

٣ ـ حرف تحضيض (وهو طلب بحث وشدة).

٤ ـ حرف توبيخ وانكار.

٥ ـ حرف استفهام عن النفي.

٦ ـ حرف تمنٍّ بمعنى أتمنى.

أقول: ولم يبق من هذا كله إلا انصراف «ألا» إلى العَرض كقولنا: ألا تأتي معنا، وقد تنصرف إلى التوبيخ المستفاد من المعنى كقولنا: ألا تستحيي.

## ألّا

بفتح الهمزة وتشديد اللام وهي:

١ ـ حرف تحضيض، نحو: ألّا تتهيّأ للسباق.

٢ ـ أن الناصبة مدغمة في «لا».

أقول: إن الثانية معروفة في العربية المعاصرة بخلاف الأولى التي زالت ولم يبق شيء منها.

## الّذون

اسم موصول جمع «الذي» لغة في «الذين»، وهي في قول الراجز:

«نحن الّذون صَبَّحوا الصباحا»(١).

## اللاءِ

اسم موصول لجماعة الإناث للعاقل وغيره، قال الشاعر:

فما آباؤنا بأمَنَّ منهم علينا اللاءِ قد مَهَدوا الحجورا(٢)

أقول: لم تبق «اللاءِ» هذه في العربية المعاصرة، والذي من هذه هو «اللائي» بمدّ الكسرة. ومثل «اللاءِ» «اللاتِ» بالكسرة في عدم حضورها بعكس الممدودة «اللاتي» أو «اللواتي».

---

(١) مغني اللبيب ص ٤١٠.

(٢) شرح ابن عقيل ١/١٤٥.

أمْ: انظر «الهمزة».

أمام: ومن احوالها أنها تُبنَى على الضم إذا أضيفت وحذف المضاف إليه ونُويَ معناه دون لفظه نحو: دخلت الغرفة فجلستُ أمامُ.

أمامَكَ: اسم فعل أمر بمعنى «تقدّم».

أقول: لم يبق في العربية المعاصرة «أمام» المبنية على الضم، ولا «أمامك» اسم الفعل الأمر إلا استعمال الجند في التدريب العسكري، فالجندي يسمع من رئيسه «أمام» فيفهم التقدّم إلى الأمام، وهذا من باب الاختصار والاكتفاء بأقل عبارة تومىء إلى القصد.

## أنْ

بفتح الهمزة وسكون النون، وهي خمسة أنواع:

١ ـ الناصبة، وهي معروفة وتعمل ظاهرة أو مقدرة... وأما الزائدة فهي التي بعد القسم نحو: أقسم بالله أن لو جاء لأكرمته، وبعد «لمّا» الحينية نحو قوله تعالى: ﴿فلما أنْ جاء البشير﴾[1]. وهذه الزائدة قد زالت في الاستعمال في عصرنا.

٢ ـ والمخففة من الثقيلة بعد فعل اليقين نحو: علم ورأى، ويحذف الاسم بعدهما على أنه ضمير الشأن وجوباً وخبرهما جملة إسمية أو فعلية تفيد الدعاء. ولهذه أحوال أخرى كلها مبسوطة في كتب النحو.

أقول: وهذه مما زال من مواد النحو القديم في العربية الحديثة.

٣ ـ والمفسرة، بمنزلة «أي» التفسيرية، ويغلب أن يليها فعل الأمر نحو قوله تعالى: ﴿فأوحينا إليه أنِ اصْنَع الفُلكَ﴾[2]. وفي هذه شروط...

أقول: وهذه مما زال في العربية الحديثة.

---

(١) سورة يوسف آية ٩٦.

(٢) سورة المؤمنون آية ٢٧.

## إنْ

بكسر الهمزة وسكون النون.

وإنْ هذه «نافية»، وهي حرف لها الصدارة فلا يتقدمها شيء، ومدخولها جملة اسمية، وتعمل عمل «ليس» نحو قولك: إن زيدٌ منطلقاً.

أقول: وهذه مما زال في العربية المعاصرة. والمعربون لا يتبين لهم النفي إلا إذا وليتها «إلاّ» نحو قوله تعالى: **﴿إنِ الكافرون إلَّا في غرور﴾**(1). أو وَليتْها «لّما» بمعنى «إلاّ» نحو قوله تعالى: **﴿إنْ كلُّ نفسٍ لـمّا عليها حافظ﴾**(2).

وهي في هذا الاستعمال الذي يأتي فيه «إلا» تدخل أيضاً على الجملة الفعلية، نحو قوله تعالى: **﴿إنْ أردنا إلَّا الحسنى﴾**(3).

ومن عدم تبين المعربين لمعنى النفي لـ «إن» مع وجود «إلا» أو «لّما» بعدها، تحولوا عنها إلى استعمال «ما» فقالوا: ما هو إلا شيء يسير، وفي هذا يبطل عملها. وعلى هذا لم يتضح للمعربين في عصرنا معنى النفي فزال استعمال «إنْ» النافية.

وإن هذه المخففة من الثقيلة، وتدخل على الجملة الفعلية فتهمل، وأكثر ما يكون الفعل ماضياً نحو قوله تعالى: **﴿وإنْ كانت لكبيرةً إلَّا على الذين هدى الله﴾**(4). وقد يأتي الفعل بعدها مضارعاً ناسخاً نحو قوله تعالى: **﴿وإن نظنُّك لَمن الكاذبين﴾**(5).

ونُدر أن يكون الفعل غير ناسخ، وهذا لا يقاس عليه نحو قول الشاعر:

شَلَّتْ يمينُكَ إنْ قَتَلت لمسلماً ... حلَّت عليك عقوبة المتعمِّدِ(6)

وقد تدخل على الجملة الاسمية فتهمل، وهو الأكثر نحو: إنْ زيدٌ قادمٌ،

---

(1) سورة الملك آية ٢٠.

(2) سورة الطارق آية ٤.

(3) سورة التوبة آية ١٠٧.

(4) سورة البقرة آية ١٤٣.

(5) سورة الشعراء آية ١٨٦.

(6) مغني اللبيب ص ٢٤، وشرح ابن عقيل ٣٨٢/١.

وقد تعمل كالثقيلة فتلزم اللام المتأخر من معموليها، **وهي اللام الفارقة للفرق** بين «إن» المخففة من الثقيلة وبين «إنْ» النافية نحو قولهم: **إن زيداً لقادم، وإنْ** في الدار لزيداً.

اقول: وهذا كله قد زال من العربية الحديثة.

وتأتي زائدة للتوكيد بعد «ما» النافية كقول الشاعر:

ما إنْ أتيتَ بشيءٍ أنتَ تكرهُهُ إذَن فلا رفعت سَوْطي إليَّ يدي[1]

وبعد «ما» المصدرية، نحو:

ورَجِّ الفتى للخير ما إنْ رأيته على السنِّ خيراً لا يزال يَزيدُ[2]

وبعد «ما» الحجازية، نحو:

بني غُدانةَ ما إنْ أنتُمُ ذَهَباً ولا صريفاً، ولكنْ انتُمُ الخَزَفُ[3]

وبعد «ما» الموصولة نحو:

يُرَجَّى المرءُ ما إنْ لا يراه وتعرض دون أدناهُ الخطوبُ[4]

وبعد «ألا» الاستفتاحية:

ألا إنْ سَرَى ليلي فبتُّ كئيبا أُحاذرُ أن تنأى النوَى بغَضوبا[5]

أقول: وزيادة «إنْ» في هذه المواضع كلها مما لا يعرض في لغة المعاصرين.

إنَّ بمعنى «نَعَم»: كما في قول الشاعر:

---

(١) مغني اللبيب ص ٢٥.
(٢) الكتاب ٢٢٢/٤، المغني ص ٢٥.
(٣) شذور الذهب ص ١٩٤، مغني اللبيب ص ٢٥.
(٤) مغني اللبيب ص ٢٥.
(٥) المصدر السابق.

بَـكَـرَ الـعَـواذلُ في الـصَـبُـو ح ِ يَـلُمْـنَـني وألـومُـهُـنَّـهْ
ويـقُـلْنَ شَـيْـبٌ قـد عـلا كَ وقـد كَـبِـرتَ فقلتُ إنَّـهْ[1]

أي: نَعَم علاني الشيب وما زلت كما كنت، وقيل: إن عبدالله بن الزبير سأله رجل فلم يعطه، فقال: لعن الله ناقة حملتني اليك، فقال عبدالله: إنَّ وراكبَها. أي نعم، ولعن الله راكبها[2]

أقول: ولم يبق شيء من هذا في عربيتنا الحديثة.

## انبَرَى

من أفعال الشروع بمعنى (بدأ)، وهـذا يعني أنه يرفـع الاسم وينصب الخبر، وخبره جملة فعلية فعلها مضارع نحو: انبَرَى الصبيُّ يلعبُ.

أقول: وليس ان يستعمل هذا الفعل في العربية الحديثة على هذا النحو فقـد يكثر أن نسمـع: انبَرَى فـلان في عمله، والفعـل يَتجـاوز معنى البَـدء والشروع، فيكون بمعنى مضى وجَرَى.

## أنشَأَ

من أفعال الشروع.

أقـول: وكأنّ هـذا من المنسي في عصرنـا، وانصرف الفعـل إلى معنى «الإنشاء» بمعنى البناء، ومن هذا قولهم: أنشأ مقالةً.

## انفكَّ

من أفعال الاستمرار مسبوقاً بـ«ما» مثل «ما زال» و «ما بَـرِحَ» و «ما فَتِيء». واستعمال هذه معروف.

أقول: والكثير منها في الاستعمال «ما زال»، يقال: ما زال المطر ينزل، وأما «لا زال» فإنها تفيد الدعاء، قال الشاعر:

(١) الكتاب ١٥١/٣، والمغني ص ٣٨.
(٢) خزانة الأدب ٦٢/٤.

«ولا زالَ منهَلاً بجَرْعائِكِ القَطْرُ»

وأما «ما انفك» و «ما بَرِح» و «ما فتىء» فشيء يكثر في الفصيحة القديمة.

### أُهتِرَ

فعل ماض مبني للمعلوم أتى على بناء المجهول، بمعنى «تعلَّقَ بالشيء».

أقول: وهذا نظير «استُهتِر»، وقد سبق الكلام عليه. وأما «أُهتِرَ» فلا يعرف في عربية العصر، وقد استُغني بـ«استَهْتَرَ» مبنية للفاعل عن «أُهتِرَ».

### أُهْرِعَ

فعل ماضٍ لزم صيغة المفعول، بمعنى «أسرَعَ».

أقول: والذي في العربية المعاصرة هو «هَرَعَ» بالبناء للمعلوم.

### أهلون

جمع «أهْل»، وهو مما ألحق بالجمع المذكر السالم. انظر: «أضُون».

أقول: ولم يشعر المعربون في عصرنا بالحاجة إلى جمع «أهل»، وكأنّ المفرد يسدّ الحاجة. وربما استعار جماعة «الأهالي» من اللغة الدارجة، وإن جاء في المعجم القديم «أهالٍ» وكأنها تومئ إلى جمع الجمع. غير أنك قد تلقى «أهلون» هذه في كتابة المتفاصحين.

### أو

بمعنى «إلاّ» أو «حتّى»، وينصب الفعل بعدها بـ «أن» مضمرة وجوباً، فإن كان الفعل الذي قبلها مما ينقضي ويحصل دفعةً واحدة فهي التي بمعنى «إلاّ» نحو قول زياد الأعجم:

وكنتُ إذا غَمَزتُ قناةَ قومٍ ... كَسَرتُ كعوبَها أو تستقيما[١]

أمّا إذا كان الفعل مما ينقضي ويحصل شيئاً فشيئاً، فهي التي بمعنى «حتّى» نحو قول الشاعر:

---

(١) الكتاب ٣/٤٨.

لأَستَسْهِلَنَّ الصعبَ أو أُدركَ المُنَى    فما انقادَت الآمال إلاّ لصابر

والفعلان «تستقيم» و «أدرك» منصوبان بـ «أنْ» مضمرة وجوباً بعد «أو».

أقول: وهذا مما لم يبق شيء منه في العربية المعاصرة.

## أوَّلُ

ومن أحوالها أنها تُبنَى على الضم إذا أضيفت وحُذف المضاف إليه ونُوِيَ معناه لا لفظُه، ومنه قول الشاعر:

لعمرُكَ ما أدري وإني لأوجَلُ    على أيِّنا تعدو المنيّةُ أوَّلُ[1]

أقول: وقد زال بناء «أول» على الضم في العربية المعاصرة.

## أولات

اسم جمع لا واحد له من لفظه، والمعنى «صاحبات»، تلحق في الإعراب بجمع المؤنث السالم، قال تعالى: ﴿وإنْ كنَّ أولاتِ حَمْل فأنفِقوا عليهنّ﴾[2].

أقول: كأن «أولات» قد زالت في لغتنا الحديثة بخلاف «أولو» وهو المذكر.

## أُوّاه

قالوا: اسم فعل مضارع مبني على السكون بمعنى أتوجَّع وأتضَجَّر.

أقول: وهي مع الكلمات التي عرفت في العربية وانصرفت إلى الأعراض العاطفية، ولم نجدها إلا في الندرة كأن يحتاج إليها شاعر يتحرى الكلم القديم فيستعملها كما قال الشاعر اسماعيل صبري من شعراء هذا العصر:

أوّاهْ مِن حُرَقٍ أودَتْ بمعظمها    ولم تَزَلْ تَتَمشّى في بقاياها

---

(١) المقتضب ٣/٣٤٦.

(٢) سورة الطلاق آية ٦.

غير أن المعربين أخذوا منها الفعل «أوَّهَ» و «تـأوَّهَ» وشاعـا في العربيـة الحديثة.

## إي

بكسر الهمزة وسكون الياء، حرف جواب بمعنى «نَعَم»، ويقع في الغالب بعد الاستفهام، وقبل القسم نحو قوله تعالى: ﴿ويَسْتَنْبِئونكَ أحقٌّ هو؟ قل: إي وربي إنّه لحَقٌّ﴾[1] وليس شيء منها في الفصيحة الحديثة، غير أنها معروفة في الألسن الدارجة.

## أيّ

الموصولة التي تضاف إلى المعرفة ويحذف صدر صلتها، وهي بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، مفرداً أم غير مفرد، عاقلاً أم غير عاقل، نحو قوله تعالى: ﴿ثمّ لَننزِعَنَّ من كل شيعةٍ أيُّهم أشَدُّ على الرحمٰن عِتِيّا﴾[2]

وكقول غسان بن وعلة:

إذا مـا لـقيـتَ بـني مـالـكٍ ... فسَـلِّمْ عـلى أيُّهـم أفـضَـلُ[3]

أقول: وهذا شيء من الكلم النحوي القديم الذي عفا أثره في العربية الحديثة.

## أيا

بالتخفيف لنداء البعيد، أو ما في حكمه كالنائم والساهي.

لا يعرف المعربون في عصرنا هذه الدقـائق الأسلوبية، وهم محتـاجون إليها، ومن هنا فقد خلت كتاباتهم من هذه الأداة للنداء.

---

(١) سورة يونس آية ٥٣.

(٢) سورة مريم آية ٦٩.

(٣) مغني اللبيب ص ٧٨، ٤٠٩.

## ايُّما

وهي «أيّ» الشرطية و «ما» زائدة كما في قوله تعالى: ﴿أَيَّما الأجَلَين قضَيتُ فلا عُدوانَ عليَّ﴾[1].

أقول: وهذه مما لا نجده في عربية العصر.

## أيْمن

انظر «ابنُم».

## أينَما

اسم شرط جازم

وكقول كعب بن جُعَيل:

صَعْدةٌ نابتةٌ في حائرٍ أينَما الريحُ تُمَيِّلْها تَمِلْ[2]

أقول: وهذه من أدوات الشرط التي لا تُرى في عربيتنا المعاصرة.

## إيهْ

اسم فعل أمر مبني على الكسر، بمعنى: امضِ في حديثكَ، قال ذو الرمة:

وقَفْنا فقلنا: إيهِ عَن أمِّ سالمٍ وما بال تكليم الديارِ البَلاقِعِ[3]

أقول: وهذه من لوازم الأدب القديم، وقد ذكرت في المصادر النحوية، وليس شيء منها في العربية المعاصرة.

---

(١) سورة القصص آية ٢٨.

(٢) الكتاب ١١٣/٣.

(٣) المقتضب ١٧٩/٣.

# باب الباء

## بَجَل

حرف جواب، بمعنى «نَعَم»، مبني على السكون.

وقالوا: اسم فعل مضارع بمعنى «يكفي» والفاعل ضمير، نحو: بَجَلي، أي: يكفيني. قال السيوطي: إن قولهم: «بَجَلني» بالنون نادر.

وقالوا: إنه اسم مرادف لـ«حسب»[1] نحو: بَجَلي أي: حَسْبي.

أقول: وهذا من غير شك من الكلم المنسيّ الذي لا يعرفه أهل العربية في عصرنا.

## بَخٍ

اسم فعـل مضارع، مبني عـلى الكسر، بمعنى «استحسن»، وتستعمل مكررة بالكسر والتنوين.

أقول: وهذا شيء آخر من الكلم القديم الذي لا تعرفه عربية العصر.

## بَدارِ

اسم فعل أمر مبني على الكسر بمعنى «أسرع».

أقول: وهذا مما لم يبق في عربية العصر، والمعربون يستعملون الأمر من «بادَرَ» في هذا الخصوص.

---

(١) الكتاب ٤/٢٣٤.

## بَرِح

فعل ماض يفيد الاستمرار يلحق بـ «النواسخ»، لابد أن يتقدمها نفي أو نهي أو دعاء، نحو: ما برح الهواء بارداً، وقال الشاعر:

قـلّما يـبرح الـسـليـب إلى مـا يُـورثُ الحمـدَ داعيـاً أو مُجيبـا[1]

أقول: كأن العربية الحديثة اجتزأت بواحدة من المواد المتشابهة، فقد عرفت «ما زال» وهجرت فيها «ما انفكّ».

و «برح» فعل تام متصرف في العربية المعاصرة، يقال: لم يبرَح الرجل مكانه، أي لم يتركه.

## بَرْحَى

كلمة تقال عند الخطإ في الرمي أو الكلام.

أقول: إنها من الكلم المهجور في عصرنا، في حين أن ضدّها «مَرْحَى» من الكلم المعروف، وتقال عند الإصابة استحساناً.

## بَسٍّ

اسم فعل أمر مبني على الكسر، بمعنى: اكتَفِ. وفي «القاموس» أنها بمعنى «حَسْبُ».

أقول: وهي من المهجور المنسيّ.

## بَسْ

اسم فعل بمعنى «حَسْب»، فارسية معرَّبة. وهذه أيضاً من الكلم الذي لا نجده في العربية المعاصرة، ولكننا نجده في اللسان الدارج.

## بُصَع

وزان «عُمَر» ممنوع من الصرف، يؤكَّد بها توكيداً معنوياً جمع المؤنث، ولا

---

(١) مغني اللبيب ص ٣٠٦.

تأتي إلاّ بعد: كلّهنّ جُمَع كتُعَ، نحو: جاءت النساء **كلُّهنَّ جُمَعُ كُتَعُ بُصَعُ. وتأتي** ندوراً بعد «كلهنّ» فقط، وهي جمع بَصْعاء مؤنث أبصع.

أقول: وهذه من الكلم الذي لا نعرفه في عصرنا.

## بُطآن

اسم فعل ماضٍ، مبني على الفتح، بمعنى **«أبطَأ»**.

أقول: وهو من الكلم القديم الذي شُغل عنه المعربون بالفعل **«أبطَأ»**.

## بَلْهَ

اسم فعل أمر، مبني على الفتح، وأصله مصدر لا فعل له من لفظه، بمعنى «دَعْ» وقد يأتي مصدراً منصوباً «مفعول مطلق» وفعله محذوف ليس من لفظه، بمعنى تَرْك» يضاف إلى الاسم بعده.

أقول: وليس لنا اليوم شيء من هذه الكلمة، ولا ترد إلا في ترسل الصفوة أصحاب التنقير.

## بيتَ بيتَ

حال مركّبة تركيب «أحدَ عشَر» مبنية على فتح الجزءين، نحو: زيد جاري بيتَ بيتَ، أي ملاصقاً.

أقول: هذا من الكلم القديم الذي لا نعرفه في لغتنا الحديثة. ان الحال المركبة نعرفها مثلاً في قولنا: قرأت الكتاب فصلاً فصلاً أو باباً باباً، فأما «بيتَ بيتَ» فلا نعرفها.

## بينا

ظرف زمان مبني على الفتح، والألف زائدة، وفيها ثلاثة اقوال مبسوطة في كتب النحو، قالت هند بنت النعمان:

فبيَنا نسوسُ الناسَ والأمرُ أمرُنا إذا نحن فيها سوقة ليس نُنْصَفُ[1]

أقول: لا نشهد «بينا» هذه في العربية الحديثة، والمعربون إذا أرادوا شيئاً من هذا الظرف قالوا: : «بينما».

(١) الكتاب ١٧١/١.

# باب التاء

## تاء القسم

ترد في لفظة الجلالة في قولهم «تاللّهِ»، قال تعالى: **﴿قالوا تاللّهِ تفتأ تذكر يوسف﴾**[1].

وجاء في كتب النحو: تَحياتِك وتَرَبِّ الكعبة.

أقول: وكأن المعربين تجاوزوا هذه التاء إلى الواو، والباء من أحرف القسم.

## تا

اسم إشارة مبني على السكون للمفردة المؤنثة، تدخل عليها هاء التنبيه فتكون «هاتا» وتلحقها الكاف للخطاب «تاك». وقالوا: «هاتاكَ» و «تالِكَ». وصُغِّرت شذوذاً فقالوا «تيّا».

أقول: وجملة هذا مما لم يبق في العربية المعاصرة.

## تحتُ

ظرف مكان مبني على الضم لأنه أضيف وحذف المضاف إليه، ونوي معناه دون لفظه، قال طرفة:

ثـم تَفـري اللجْمَ من تَعدائها     فهي من تحتُ مُشيحاتُ الحُزُمْ[2]

(١) سورة يوسف آية ٨٥.

(٢) لسان العرب (شيح).

## تَخِذَ

فعل ماض ناسخ من أفعال التحويل، بمعنى «صيَّر» ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، نحو: تخِذْتك صاحبي.

أقول: تحول المعربون في عصرنا إلى الفعل «اتَّخَذَ»، ولم يبق شيء من استعمال «تَخِذ». وأرى أن «تَخِذ» جاءت من «اتّخذ»، وقد استفيد من التاء المدغمة التي هي في الأصل التاء التي اصلها همزة «أَخَذَ» ثم تاء «افتَعَل»، وقد اجتُزئ بالتاء الثانية بعد إسقاط همزة «اتّخذ»، وغُيِّر بناؤه إلى «فعِل» بكسر العين ابتعاداً عن أصله الذي هو «أَخَذَ» ووزنه «فَعَلَ».

## تَرَكَ

فعل ماضٍ ناسخ من أفعال التحويل بمعنى «صيَّرَ» ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، قال فرعان بن الأعرف:

وربَّيْتُهُ حتى إذا ما تركتُهُ    أخا القوم واستَغْنَى عن المَسْح شاربُهْ[1]

أقول: لم يبق من الفعل «ترك» إلاّ معناه التام الذي لا ينصب مفعولين، بل ينصب الواحد نحو: تركت الأمر...

## تَعَلَّمْ

فعل أمر ناسخ بمعنى: اعلَمْ، وهو فعل جامد لا يتصرف ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، قال زياد بن سيّار:

تَعَلَّمْ شِفاءَ النفس قَهْرَ عدوّها    فبالِغْ بلُطْفٍ في التحيّل والمكْرِ[2]

وقد يكون مدخولها جملة مصدرة بـ«أنَّ» تسد مسدّ المفعولين كقول أنس ابن زنيم:

---

(١) شرح ابن عقيل ٢/٤١.

(٢) شذور الذهب ص ٣٦٢.

تَعَلَّمْ، رسـولَ الـلّهِ، أنَّـكَ مُـدركي وأنَّ وعيـداً منـكَ كـالأَخْـذِ بـاليَـدِ[1]

أقول: وهذا مما يندُر في العربية المعاصرة، وان الفعل الأمر «تَعَلَّمْ» إن جاء فيها فهو أمر الفعل المتصرف «تَعَلَّمَ يتعَلَّمُ».

## تِهْ

اسم إشارة للمفردة المؤنثة، بُني على الكسر أو السكون، وهو إشـارة للقريب لا تلحقها كاف الخطاب ولا لام البعد.

أقول: كأن العربية ابتعدت عن هذه الأداة بالمشهور منها وهو «هذهِ».

## تي

اسم إشارة للمفردة المؤنثة مبني على السكـون، تسبق بالهـاء «هاتيـك» وتلحقها كاف الخطاب، واحياناً لام البعد «تلك».

وهذه أيضاً كسابقتها مما لم نجده في العربية المعاصرة، وربما قد يلجأ إليها أهل الشعر والنظم، والحاجة تدعو.

ومن العجيب أن الإشارة للمثنى المؤلف هي «هاتان» معروفة في العربية المعاصرة لعدم شيءٍ يسد مسدّها.

## تَيْدَ

اسم فعل أمر بُني عـلى الفتح، بمعنى «أمهِلْ»، يقال: تَيْـدَ زيداً، أي امهلْه.

(١) المصدر السابق.

# باب الثاء

## ثلاثة

وحكم المعدود معروف مع «ثلاثة» إفراداً وتركيباً، وكذلك تعريف ثلاثة إذا اتصلت بالمعدود، وإذا أضيفت إلى معرفة، وما صيغ منها على «فاعل» في الإفراد والتركيب. وفي هذا كله من الحدود والشروط والأحوال ما لا نجد الكثير منه في العربية المعاصرة. على أن اللغة الجديدة قد تتجاوز الحدود المنصوص عليها في كتب العربية، ونحن في هذا بين ممتحَن بالقول بالخطإ، والرجوع عنه إلى الصواب، ولكن المسيرة ماضية، ولا يسمع هذا الذي ينبه إلى الصواب، وبين محتمل للجديد مع خروجه على الموروث، على أنه جديد فُرض على العربية المعاصرة أو قل: إنه «العربية المعاصرة».

## ثُلاث

كلمة معدولة عن «ثلاث ثلاث» نحو قولنا: جاء القوم ثُلاثَ، وهي غير منونة للوصفية والعدل، نظير رُباع وخُماس....

انظر: «أُحاد».

## ثُمَّتَ

هي «ثمَّ» من أدوات العطف زيدت التاء في آخره كما زيدت في «رُبَّ» فقالوا: رُبَّتَ والتاء مفتوحة، و«ثُمَّتَ» هذه تختص بعطف الجمل، قال:

ولقد أمرُّ على اللئيم يسبُّني　　فمضَيتُ ثُمَّتَ قُلتُ ما يَعنيني[1]

(١) الكتاب ٣/٢٤.

# باب الجيم

## جَرَمَ

على «فَعَلَ» أو «فَعُل»، تسبقها «لا» فتكون «لا جَرَمَ» بمعنى: حقاً أو لا بد. وكأنها عوملت معاملة ادوات القسم، ولذلك قد يأتي بعدها اللام في بعض استعمالها، يقال: لا جَرَمَ لأقومَنّ بالواجب. والكثير فيها أن تعقبها «انّ» وبعد ومعموليها، فإن كسرت الهمزة فإن «لا» نافية للجنس، وإنْ فتحت فإن «لا» زائدة و«جَرَم» فعل ماض بمعنى وَجَبَ والمصدر المؤوّل من «أنّ» ومعموليها فاعل في محل رفع.

أقول: هذا كله في استعمال «لا جَرَم» وقول النحويين فيها، وهي لا ترد في اللغة المعاصرة، وإن كان قد يوردها متأدّب من المعاصرين، فمن باب التفاصح.

## جَعارِ

اسم للضبع مبني على الكسر، قال النابغة الجعدي:

فقلتُ لها عيثي جَعارِ وجَرِّري    بلحم امرئ لم يشهد اليومَ ناصرُهْ[1]

أقول: هذا ما يرد في استشهاد النحاة على نبإ «فعالِ» وبنائه على الكسر علماً لأنثى أو سبّاً لها أو اسم فعل أمر. وهذا من غير شك يدخل في باب السبِّ للضبع. وجميع هذا قد زال من العربية المعاصرة.

---

(١) الكتاب ٣/٢٧٣.

## جَعَلَ

فعل ماض ناسخ متصرف يلحق بـ «ظن» في الاستعمال، ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر نحو: جعل الجبانُ السهل صعباً، وهو يفيد رجحان الخبر.

وقد يأتي للشروع بمعنى «أخذ» والذي يعمل منه هذا الاستعمال الماضي والمضارع فقط، نحو جعل زيد يجتهد.

وقد يأتي للتحويل بمعنى «صيَّر»، نحو: جعلتُ الطينَ إبريقاً.

أقول: وجميع هذا لم يرد في اللغة المعاصرة، والمعاصرون يذهبـون إلى «ظنّ» و «خالَ» وحَسِبَ» ونحوها، كما يذهبون إلى «صيَّر» ونحوه.

والكثير في استعمال «جعل» التصرف التام نحو: جعلته على وفق النظام المتَّبع.

## جَلَل

حرف جواب بمعنى «نعم».

وتكون اسماً بمعنى «عظيم» نحو قول الشاعر:

فـلئن عَـفَـوتُ لأعفونْ جَـلَلاً ولئن سَـطَوتُ لأوهنَنْ عـظمي[1]

وتأتي بمعنى «اليسير» من الأمر، كقول امرىء القيس لما سمع بمقتل أبيه:

«ألا كلُّ شيءٍ سواه جَلَلْ»[2]

ومن هنا، قال اللغويون: إن «جَلَل» من الأضداد.

وترد «جَلَل» بمعنى «من أجل» نحو:

رَسْـمِ دارٍ وقَـفْـتُ في طَـلَلِهْ كِـدْتُ أقضي الحيـاةَ من جَلَلِهْ[3]

---

(١) مغني اللبيب ص ١٢٠.

(٢) المصدر السابق.

(٣) شرح المفصل ٥٢/٨، وشرح ابن عقيل ٣٨/٣.

أي من أجله، وقيل: من عظمته في عيني.

أقول: وجملة ما ورد في «جلل» غير وارد في العربية المعاصرة إلا معنى «العظيم»، والمعاصرون يقولون في المصيبة العظيمة مثلاً: خطب جَلَل.

وأود أن أقول: إن مادة الأضداد أوشكت أن تزول أو زالت من العربية المعاصرة.

## الجمّاء الغفير

وهي حال وردت معرَّفة بالأداة، وهو من الشذوذ، قالوا: جاءوا الجمّاءَ الغفير، أي مجتمعين.

أقول: وليس في عربية اليوم شيء من هذا الاستعمال، واستبدلوا به مثلاً: جاءوا جمعاً غفيراً. وهم يريدون به الكثرة الكثيرة لا أنهم مجتمعون ليس غير.

## جُمَع

من ألفاظ التوكيد المعنوي للمؤنث الجمع. انظر: «بُصَع».
وهو لفظ معدول عن «جمعاوات»، يقال: جاءت النسوة كلُّهنَّ جُمَعُ.

## جمعاء

من ألفاظ التوكيد المعنوي للمؤنث المفرد، وتجيء مثل «جُمَع» بعد التوكيد بـ «كلّ»، يقال : جاءت القبيلة كلُّها جمعاء.

أقول: وهذا كله قد تخففت منه العربية المعاصرة إلاّ أن يقصد إليه من بعض المتفاصحين.

## جَيْرِ

حرف جواب بمعنى «نَعَم» مبني على الكسر، وقد يُبنى على الفتح، وقد

ينوَّن. وقد يكون اسماً بمعنى «حقّاً»، كما يكون ظرفاً بمعنى «أبداً». ويجيء حرف قسم مبنياً على الكسر يليه اللام في الجواب نحو:

قـالـوا: قُهـرتَ فقُلتُ جَـيْرِ ليَعْلَمَن عـما قـليـل أيُّـنـا المـقـهـورُ

أقول: وهذا كله من العربية القديمة التي لم يبق شيء منها في إعرابنا المعاصر.

# باب الحاء

## حار

فعل ماض ناسخ، مبني على الفتح بمعنى «صار»، نحو:

وما المرءُ إلاّ كالشهاب وضوئه ... يحورُ رَماداً بعدَ إذْ هو ساطعُ(1)

أقول: وليس لهذا الفعل من وجود في العربية الحديثة بهذا الاستعمال. ان الفعل «حار» في اعرابنا الحديث من «الحيرة» وهو فعل تام متصرف.

## حَبُّ

وهي «أفعَل» للتفضيل، وحذفت همزته لكثرة الاستعمال شذوذاً، ومنه قول الشاعر:

فقد زادَه كَلَفاً بالحب إذ مَنَعَتْ ... وحَبُّ شيءٍ إلى الإنسان ما مُنِعا(2)

أقول: وهذا من النوادر الشوارد الذي زال من العربية الحديثة، وهو قليل في العربية القديمة.

## حُبَّ

من أفعال المدح، وتفتح حاؤها أو تضم، وذلك حين يكون فاعلها غير «ذا» كما في «حبذا». وفاعل «حُبَّ» هذه قد يجرّ بالباء الزائدة، نحو قول الطرمّاح بن حكيم:

(1) همع الهوامع ١١٢/١.
(2) العقد الفريد ٢٢٨/٣.

حُـبَّ بـالـزَّور الـذي لا يُـرَى مـنـه إلاّ صـفـحـةٌ أو لِـمـامُ[1]

أقول: وهذا يدخل في الكلم الغريب النادر الذي قلّ استعماله في العربية القديمة، فما بالك به في العربية المعاصرة؟

حجا

فعل ماضٍ ناسخ متصرف يلحق بـ«ظنّ» في العمل، يفيد الـرجحان ينصب المبتدأ والخبر فيكونان مفعولاً به أوّل، ومفعولاً به ثانياً، قال الشاعر:

قـد كنت أحجـو أبـا عَمْـرٍ أخـا ثقـةٍ حـتى أَلَـمَّت بـنـا يـومـاً مُـلِمّـاتُ[2]

أقول: وهذا الفعل مما لم يُرَ في العربية الحديثة.

إن سبيل العربية في هذه الأفعال الناسخة الخاصة أنها اجتزأت بالقليل المشهور فهجرت جملة أفعال، وربما جهل الكثير من المعربين معانيها وخواصها.

حِذاء

ظرف مكان كأسماء الجهات الست، بمعنى إزاء أو قبالة، يقال: وقفتُ حذاء الباب.

أقول: إذا كان للمعربين المتفاصحين، على قلة منهم، أن يستعملوا هذا الظرف، فهم يقوّونه بالباء للإشعار بالظرفية، يقولون مثلاً: جلست بحِذاء فلان.

حَذَارَيْك

من المثنّيات من المصادر المنصوبة نحـو: لبيك وسَعْـدَيك ودَوالَيـك، وهذاذَيك وحَنانيكَ، وهي ملازمة للإضافة إلى كاف الخطاب، يقال: حَذارَيك الخَطَر، أي، احذرْه.

---

(١) شرح الأشموني ٣/٣٩.
(٢) لسان العرب (حجو).

أقول: وليس هذا في عربية حديثة، والذي لنا في إعرابنا الحديث هو «حَذارِ» على قلة، فقد يرد في كتابة الصفوة من أهل العلم بالعربية.

## حرى

فعل ماضٍ ليس له مضارع ولا أمر، غير متصرف، يفيد الرجاء لوقوع الخبر، من النواسخ، فهو فعل ناقص يعمل عمل «كان»، إلا أن خبره جملة فعلية فعلها مضارع مقترن بـ «أن» الناصبة نحو: حَرَى الغمام أن ينقشع.

أقول: وهذا مما زال في العربية المعاصرة، وربما جهله المعربون إلا قليلاً منهم.

## حَرّون

أرض ذات حجارة سوداء ملحقة بجمع المذكر السالم.

وهذه جملة ألفاظ جمعت هذا الجمع وهي من غير شك آثار باقية تدل على أن هذا الجمع في عصور العربية القديمة كان جمعاً عاماً غير محدود بهذه الحدود الضيقة.

## حَسِّ

اسم فعل مضارع بمعنى «أتألَّم»، وهي مثل قولنا: أوَّه، للتوجّع، قالت العرب عند التوجع من لذعة النار وغيرها: «حَسِّ بسِّ»، وقد تكرَّر «حَسِّ» فيقال: حَسِّ حَسِّ[١].

## حَسْب

اسم مفرد لا يثنّى ولا يجمع، بمعنى «كافٍ»، قال تعالى: ﴿من يتوكَّل على اللّهِ فهو حَسْبُه﴾[٢] وله استعمالات خاصة تدخل في باب المبتدإ، وفي باب التمييز.

(١) لسان العرب «حسس».

(٢) سورة الطلاق آية ٣.

وقالوا أيضاً: إنها اسم فعل مضارع بمعنى «يكفي».

وتأتي بمعنى «لا غير» مقطوعة عن الإضافة فتبنى على الضم، يقال: قرأت كتاباً حَسْبُ. وقد تدخل على هذه فاء للتزيين «فحَسْب».

أقول: ولم يبق من هذه إلا استعمالها بمعنى «لا غير» مع لزوم فاء التزيين فيها، في العربية المعاصرة.

### حَشون

الأرض الموحشة، ملحقة بجمع المذكر السالم.

وهذا كنظائره من الملحقات التي زالت من عربيتنا.

### حَضارِ

اسم علم لكوكب، مبني على الكسر.

وهذا أيضاً من الكلم الذاهب، لجهلنا بالكوكب نفسه.

### حُمادَى

بمعنى «غاية»، وهو من الألفاظ الملازمة للإضافة لفظاً ومعنىً للظاهر والضمير، نحو: حُمادَى الشيء أو حُماداه.

أقول: وهذا من الكلم القديم الذي زال في عربيتنا.

### حَنانَيْكَ

انظر: «حَذارَيْكَ».

### حَيَّ

اسم فعل أمر مبني على الفتح بمعنى «أقبل، أو اعْجَلْ» نحو: حيَّ على الصلاة.

أقول: بقيت هذه الكلمة في نص «الأذان» والدعاء إلى الصلاة، وفيه أيضاً: «حيَّ على الفلاح».

## حَيْثَ بَيْثَ

حال مركبة مبنية على فتح الجزءين، بمعنى «مبحوثة» كقولك: تركت البلاد حَيْثَ بَيْثَ.

أقول: إن الكثير من المركبات يدخل في باب «الإتباع»، وذلك أن تتبع الكلمة المعروفة بكلمة على بنائها مما له معنى أو ليس له بقصد تقوية المعنى نحو: شذر مذر، وحَيْصَ بَيْص، وشَغَرَ بَغَر. وقولهم: بنصه وفصّه وغير هذا.

وجملة هذه المواد اللغوية دخلت في باب المنسي من عربيتنا المعاصرة.

## حَيَّهَل

مركبة من «حيّ» ومن «هل» إفادة للحثّ والاستعجال، وذلك للمبالغة في طلب الاستعجال، قال ابن مسعود:

إذا ذُكِرَ الصالحون فحَيَّهَل بعمر[1]

أقول: وليس لنا في العربية الحديثة شيء من هذا إلا ما يكون لأحد من الناس أن يتفاصح، كما عرض ذلك في نثر معروف الرصافي الشاعر العراقي في كتابه «رسائل التعليقات».

---

(١) الكتاب ٤/١٦٣.

# باب الخاء

## خَباثِ

صفة لمؤنث جاءت سبّاً وشتماً، مما بُني على «فَعال».

أقول: وهذا مما ضاع وفني ولم يبق شيء منه في الإعراب الحديث.

# باب الدال

## دَوالَيْكَ

انظر: «حَذارَيْكَ». وقالوا: معناها «تداولاً بعد تداول».

أقول: وهذا من الكلم الذي اوشك أن يزول في العربية المعاصرة.

# باب الذال

## ذَفارِ

مما وَرَد على فَعال «مبنياً على الكسر سبّاً لمؤنث، بمعنى «مُنتنة».

أقول: وهذا أيضاً مما هُجر ونُسِيَ.

## ذو

اسم موصول في لغة طيّء، ومنه قول الطائي للمفرد المذكر العاقل:

فقـــولا لهـذا المــرء ذو جــاءَ ســاعيــاً    هَــلُمَّ فــإنّ المَشرفيَّ الــفــرائضُ[1]

وللمفرد المؤنث غير العاقل، نحو قول سنان بن الفحل:

فــإنَّ المـــاء مـــاء أبي وجَـــدّي    وبئـــري ذو حَـفَــرتُ وذو طَــوَيْتُ[2]

أقول: وهذه من المواد النحوية التي لم نرها في شعر أو نثر في عربيتنا الحديثة.

## ذَيْتَ ذَيْتَ

كناية عن قول أو فعل لا يراد ذكره، سواء أكانت بالتكرار أو بالعطف، بنيت على فتح الجزءين.

---

(١) شرح الأشموني ١/١٥٧.

(٢) شرح المفصل ٣/١٤٧، ٨/٤٥.

# باب الراء

## رُبَّتَ

هي «رُبَّ» وقد لحقتها التاء مفتوحة، وليس لي أن أحمل التاء على التأنيث، بل هي تاء زيدت في «ثَمَّ» و «أيّ» ونحوهما فقالوا: «ثَمَّةَ» و «أيَّةَ».

أقول: لم نقف على «رُبَّتَ» هذه في نص حديث إلا أن يكون شعراً يضطر فيه الشاعر، وهذا قليل نادر.

ومثل «رُبَّتَ» «رُبَّتما» التي زيدت فيها «ما»، وهذه أيضاً من الكلم الذي لا نقف عليه في العربية الحديثة ولكننا نجده في الشاهد:

ماويَّ يا رُبَّتما غارةٍ شعواء كاللذعة بالمِيسَمِ

أقول أيضاً: لعل هذه التاء قد سعى إليها الشاعر القديم، والشاعر القديم أحد صنّاع العربية، وفيه سطوة، يفرض ما يقول فيكون لغة.

## رجع

فعل ماض بمعنى «صار»، وهو يعمل عمل «صار» جاء في الحديث الشريف: «لا ترجعوا بعدي كفّاراً يضرب بعضكم رقاب بعض».

أقول: والفعل «رجع» في عربيتنا الحاضرة لا يتجاوز الرجوع، فهو فعل تام لازم، يقال «رجع فلان إلى داره». ومثل «رَجَع» هذه «عاد» التي ذهب استعمالها فعلاً ناسخاً وبقيت بمعنى «العوْد» فيقال: «عاد فلان من مكتبه».

## ردَّ

فعل ماض من أفعال التحويل، بمعنى «صيَّر» ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، نحو قول الشاعر:

فــردَّ شعــورهن الســود بيـضــاً ... وردَّ وجُـوهَهُنَّ البيضَ ســودا[1]

أقول: ويتعذر عليك أن ترى شيئاً من هذا في العربية المعاصرة، ولو كان شيء منه فذاك لدى الصفوة أهل التفاصح.

## رقون

جمع «رِقة» وهي الفضة، من الكلم الذي ألحق بجمع المذكـر السالم. انظر: «حرّون».

(١) شرح ابن عقيل ٢/٤٢.

# باب الزاي

## زَعَم

فعل ناسخ مثل «ظنّ» يفيد الرجحان، ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، قال أوس الحنفي:

زَعَمتني شيخاً ولستُ بشيخٍ ... إنما الشيخ من يدِبُّ دبيبا[1]

أقول: إن استعمال «زعم» فعلاً ناسخاً لا يُرى في العربية الحديثة إلا على الندرة، ولكنه معروف في استعماله الآخر الذي تليه فيه جملة إسمية مصدّرة بـ «أنّ» نحو قول كثيّر:

وقد زَعَمَت أنّي تغيّرتُ بعدها ... ومن ذا الذي يا عَزُّ لا يتغيّرُ[2]

ومثل هذا كثير في العربية الحديثة.

## زُكِمَ

فعل ماض ملازم للبناء للمفعول، وما بعده فاعل له، نحو: زُكِمَ الرجلُ.

أقول: وكأن المعربين في عصرنا ابتعدوا عن كثير من هذه الأفعال التي أتت على بناء المفعول، وهم تارة يتجاوزونها، كما في «زُكِمَ» إلى عبارة أخرى كأن يقولوا: فلان مزكوم، وهو الشائع الكثير مبتعدين عن «زُكِمَ فلان».

---

(١) شرح ابن عقيل وسائر كتب النحو القديم.
(٢) شذور الذهب ص ٣٥٩.

## زُهِيَ

وهو فعل مثل «زكِمَ» السابق في البناء للمفعول.

والمعربون في عصرنا بعيدون عنه إلى صورة أخرى إلاّ أهل العلم من الأدباء واللغويين.

# باب السين

## ساء

**فعل** ماضٍ للذم مثل «بئس» في استعماله وأحكامه نحو: ساء الرجل فلان الكذّاب. قالوا: ومثل هذا كل فعل ثلاثي بُني على «فَعُل» للمدح أو الذم نحو: شرف الرجل محمد...

أقول: وليس لنا في العربية المعاصرة شيء من هذا، بل ان الفعل «ساء» لا يبتعد عن معناه سواء أصاب الذم أم لم يُصب، يقال: ساء عمل السارق.

إن الذي ذكره النحويون من إفادة «ساء» للذم واستعمالها استعمال «بئس»، وكذلك ما بُني من الأفعال على «فُعِل» في افادة المدح والذم، شيء لا نراه إلا في كتب النحو، وفي أمثلتهم المصنوعة.

ومن المفيد أن اعرض لطائفة من الآيات الكريمة التي ورد فيها الفعل «ساء» منصرفاً إلى معناه بعيداً عن الجمل النحوية المصنوعة المثبتة في كتب النحو، ودونك الآيات:

﴿إنه كان فاحشةً ومقتاً وساء سبيلاً﴾[1].

﴿منهم أمّةٌ مقتصدة وكثير منهم ساءَ ما يعملون﴾[2].

(1) سورة النساء آية ٢٢.
(2) سورة المائدة آية ٦٦.

﴿ساءَ مثلاً القوم الذين كذّبوا بآياتنا﴾[1].

﴿أيُمسِكُهُ على هُونٍ أم يدُسُّه في التراب ألا ساءَ ما يحكمون﴾[2].

﴿وأمطَرْنا عليهم مطراً فساءَ مطرُ الْمُنْذَرين﴾[3].

أقول لم يرد شيء يشبه أمثلة النحويين في هذه الآيات. ولعلهم ذهبو إلى إفادة الذم في «ساء» وأنها مثل «بئس» مما ورد من قوله تعالى: ﴿إنّها ساءت مستَقَرّاً ومُقاماً﴾[4]، وهذا في الكلام على «النار» ثم وجد النحاة حاجتهم بصورة تعينهم في قوله تعالى: ﴿بئسَ الشراب وساءَتْ مُرْتفقا﴾[5].

أقول: حتى هذه الآية لم يرد فيها استعمال «ساء» على غرار أمثلة النحويين المصنوعة وإن جاءت معطوفة على جملة «بئس»[6].

## سَحَر

ظرف زمان منصوب على الظرفية، غير متصرف، وإذا حُلِّيَ بالأداة تصرَّف، نحو: خرجتُ ليلة أمسِ سَحَرَ. وهي ممنوعة من الصرف إذا أريد بها سَحَرَ يومٍ بعينه لشبه العلمية والعدل. وإذا لم يُرَد بها سحر يومٍ بعينه، فهي نكرة، ومنونة، قال تعالى: ﴿إلاّ آل لوط نجيناهم بسَحَر * نعمةً من عندنا﴾[7].

أقول: على أن «السحر» معروف في العربية الحديثة، ولكن الكلمة لا تستعمل على هذا النوع من الظرفية الزمانية.

(١) سورة الأعراف آية ١٧٧.

(٢) سورة النحل آية ٥٩.

(٣) سورة الشعراء آية ١٧٣.

(٤) سورة الفرقان آية ٦٦.

(٥) سورة الكهف آية ٢٩.

(٦) وقالوا في «عَلِمَ وجَهِلَ وسَمِعَ» انها تحول إلى أسلوب المدح والذم مع بقائها على أبنيتها ومثّلوا لها بقولهم عَلِمَ الرجل زيدٌ، وجَهِلَ الرجل أبو لهب، وسَمِعَ الرجل خالدٌ. أقول: وكله مصنوع لم يؤيده نص قديم.

(٧) سورة القمر الآيتان ٣٤، ٣٥.

## سَعْدَيكَ

أي إسعاداً بعد إسعاد، انظر «حَذارَيكَ».

## سقياً لكَ

مصدر، منصوب على أنه مفعول مطلق، والكلمة من ألفاظ الدعاء، ولمنزلة الماء في حياة العرب الأقدمين في مواطن تفتقر إلى الماء كان الماء أحب شيءٍ لهم، وكان «الغيث» رحمة لهم. ومنه جاء «الغَوْث» وهو الإغاثة والعون على دفع شدة.

أقول: ولما كانت الحاجة إلى الماء في عصرنا الذي توفرت فيه مصادر المياه، غير قائمة لم يكن لنا أن نحتفظ بهذه الأساليب في التحية والدعاء.

## سمع

فعل ماض، ولكن النحاة ذكروا أنه يحوّل إلى المدح مثل «علم» كما حُوِّل «جَهِلَ» إلى الذم واستعملوا هذه الأفعال بأمثلة مصنوعة فقالوا في «سَمِعَ»: سَمِعَ الرجل خالدٌ. من غير أن يبدلوا بناءه إلى «فَعُل» كما في «شَرُفَ».

أقول: وهذا مرفوض لأنه لم يرد في نص قديم. وهذه الأفعال على استعمالها المقيّد بمعانيها في العربية الحديثة.

# باب الشين

## شتّان

اسم فعل ماض مبني على الفتح بمعنى افترق. تزاد بعدها «ما» كثيراً وتكون أحياناً موصولة وقد ترد من غير «ما» قال الشاعر:

جازيتموني بالوصال قطيعةً شَتّانَ بين صنيعكم وصنيعي[1]

و «ما» هنا محذوفة وهي موصولة.

أقول: ولم تستعمل «شتّان» في العربية الحديثة إلا على حذف «ما» هذه زائدة أو موصولة.

## شُدِه

فعل ماض ملازم للبناء للمجهول، وما بعده فاعل.

أقول: وهذا من القليل النادر في العربية الحديثة، وربما تحولوا عنه إلى اسم المفعول «مشدوه».

## شَغَر بَغَر

حال مركبة، مبنية على فتح الجزءين، بمعنى منتشرين: تقول: تركت القوم شَغَرَ بَغَرَ. انظر: «حَيث بَيْثَ».

أقول: وهذا من الكلم القديم الذي لا يقال في العربية المعاصرة.

---

(١) شذور الذهب ص ٤٠٦.

# باب الصاد

## صَقَبَكَ

ظرف مكان غير متصرف، بمعنى «قربك» يقال: الكتابُ صَقَبَكَ. وهذا مما لم يُرَ في العربية الحديثة، وإن كان الفعل «صاقَبَ» معروفاً مستعملاً.

# باب الضاد

## ضحوة

ظرف زمان منصوب، يمنع من الصرف إن دلّ على وقت «ضحوة» ليوم معلوم، والمانع من الصرف أنه علم جنس مختوم بالتاء، فإن لم يقصد به ضحوة يوم معيّن صُرِفَ، تقول: لقيته ضحوة.

أقول: «الضحوة» من الكلم المعروف في العربية الحديثة، ولكنها لا تستعمل للظرفية على النحو الذي عرفناه في كتب النحو.

# باب الطاء

## طُرّاً

حال مؤكِّدة لصاحبها، نحو: جاء القوم طُرّاً.

أقول: لم يستعمل هذا في العربية الحديثة.

## طفِقَ

فعل ماض من أفعال الشروع، ناقص يأتي منه مضارع فقط، يرفع الاسم، وخبره جملة فعلية فعلها مضارع غير متصل بـ «أن»، نحو قوله تعالى: ﴿وطَفِقا يخصفان عليهما من ورق الجنّة﴾[1].

أقول: ولم يُرَ هذا الفعل في عربية حديثة، وفي شرع وأخذ وقام ونحوها ما يغني عنه.

ثم إني لم أقف على مضارع له، وإن ذكره النحاة.

# باب الظاء

## ظُبون

جمع «ظُبَة»، وهي حدّ السيف، مما ألحق بجمع المذكر السالم.

أقول: هو جمع عزيز في العربية القديمة، وأكثر منه جمع التكسير «ظُبَى». وليس لنا «ظُبون» في عربيتنا الحديثة.

(١) سورة الأعراف آية ٢٢.

# باب العين

## عاد

انظر: «رَجَعَ».

## عَتمة

ظرف زمان منصوب، غير منوّن لعلمية الجنس والتأنيث، وهي الدال على «عَتمة» بعينها. فإن لم تدلَّ على وقت معين صُرِفَت.

## عِزون

جمع «عِزة» وهي الطائفة، مما ألحق بجمع المذكر السالم، قال تعالى: ﴿عن اليمين وعن الشمال عِزين﴾(١).

## عِضون

جمع «عِضة» بمعنى متفرقين، مما ألحق بجمع المذكر السالم، قال تعالى: ﴿الذين جَعَلوا القرآن عِضين﴾(٢).

## عَلُ

ظرف مكان، بمعنى «فوق»، ولا تستعمل إلا مجرورة بحرف الجر «من» وغير مضافة لفظاً. وتبنى على الضم إن كانت معرفة، وهو دلالتها على علوّ مخصوص. والمضاف إليه يحذف وينوى معناه لا لفظه، ومنه قول الفرزدق:

(١) سورة المعارج آية ٣٧.

(٢) سورة الحجر آية ٩١.

ولـقــد سَــدَدتُ عليــك كــلَّ ثـنيّــةٍ     وأتَـيتُ فــوق بـني كليـبٍ من عَــلُ[١]

أي من فوقهم. وتعرب إن أريد بها النكرة أي دلالتها على مطلق علوّ، ويحذف المضاف إليه ولم يُنْوَ لفظه ولا معناه فتكون مجرورة بـ «مِن» مع التنوين أو من دونه، قال امرؤ القيس:

مِكَــرٍّ مِفَــرٍّ مُقبــلٍ مُــدبــرٍ مـعــاً     كجُلمود صَخْر حَطَّهُ السَّيْل مِن عَلِ[٢]

أقول: و «عَل» هذه مما لم يُرَ في العربية الحديثة.

## عليك

اسم فعل أمر مبني، منقول عن جار ومجرور، قال الشاعر:

عليــكَ نفسَــك فتِّشْ عن معــايبهــا     وخَـلِّ عن عَـثَرَاتِ النــاس للنـاسِ[٣]

أقول: وليس في العربية الحديثة شيء من «عليك» بهذا الاستعمال إلا ما يكون عند المتفاصحين.

وكأني ألمح في هذه المواد التي تدعى أسماء أفعال منقولة عن الجار والمجرور أو الظرف أنها اسلوب من القول في الإيجاز، وهذا يعني أنه يصح تقدير فعل أمر قبل هذه المواد، ولكنهم اجتزأوا بهذه المواد ايجازاً عن طولها، فالتقدير في «عليك نفسك» «الزَم عليك نفسك» وفي «دونك الكتاب» «خذ الكتاب دونك» وفي «اليك عنّي» «ابتعد اليك عنّي».

## عِلِّيُون

اسم جمع «عِلِّي» لأعلى الجنّة، أو معانٍ أخرى أشير إليها في كتب التفسير، وهو مما أُلحق بجمع المذكّر السالم نحو قوله تعالى: ﴿إن كتاب الأبرار لَفي عِلِّيين* وما أدراكَ ما عِلِيُون﴾[٤].

(١) شذور الذهب ص ١٠٧.
(٢) المصدر السابق.
(٣) قائله أبو نواس، الديوان ٢٩٥ (ط. العمومية ١٨٩٨).
(٤) سورة المطففين الآيتان ١٨ و١٩.

# باب الغين

## غدوة

تدل على أول زمان مبهم، ظرف منصوب، وجاءت شذوذاً بعد «لدن» منصوبة على التمييز، قال أبو سفيان بن حرب:

وما زال مُهْري مَزْجَرَ الكلب منهم لدن غُدوةً حتى دَنَتْ لغروب[1]

وهذا كله مما لم يبق لدى المعربين في العربية المعاصرة.

## غَلْوة

ظرف منصوب على الظرفية المكانية، تقول: سرتُ غَلْوةً. وهذا أيضاً من الكلم المنسي الذي لا وجود له في العربية المعاصرة.

---

(١) الدر اللوامع للشنقيطي ١/١٨٥.

# باب الفاء

## فُلُ

بمعنى «رجل» ولا تجيء إلاّ في النداء، تقول: يا فُلُ، أي يا رجلُ، وجاءت في الشعر في غير النداء، قال أبو النجم العجليّ:

تضِلُّ منه إبلي بالهَوْجَلِ ... في لُجّةٍ أَمسِكْ فلاناً عن فُلِ[1]

أقول: وليس لنا في العربية الحديثة إلا «فلان» وتستعمل في النداء وغيره.

# باب القاف

## قَعَدَ

فعل ماض مثل «صارَ» معنًى وعملاً نحو: قعد المخلص نادراً. وتأتي للشروع مثل «بَدَأ» نحو: قعد الطالب يتقدّم.

أقول: وكلاهما مما لا يعرف في العربية المعاصرة.

## قُِلون

بكسر القاف وضمها جمع «قُلَة» وهي عود يلعب به الأطفال، من خشبة يجعل في وسطها حبل، مما ألحق بجمع المذكر السالم.

أقول: لم يبق شيء من هذا في العربية الحديثة.

(١) لسان العرب (فلن).

# باب الكاف

## كأيِّن، كأيٍّ

من كنايات العدد، مركبة من كاف التشبيه و «أي» وفيها لغات: كأيِّن، وكائن، وكئن، وتعرب اعراب «كم» الخبرية، مبنية وتلزم صدر الكلام، وتفتقر إلى تمييز مجرور بـ «من»، نحو قوله: ﴿وكأيِّن من نبيّ قاتل معه رِبِّيُّون كثير﴾(١).

وَقال الشاعر:

وكائن تَـرَى من صامتٍ لـكَ معجِبٌ ... زيـادتـه أو نـقصُـه في الـتـكـلُّمِ (٢)

أقول: وهذا ما لم يُرَ في العربية المعاصرة.

## كُتَع

من الفاظ التوكيد المعنوي، نحو: جاءت النسـوة كلُّهنّ كُتَع. انـظر: «بُصَع».

أقول: وهذا أيضاً من الكلم المنسي الذي لا نراه في العربية المعاصرة.

## كَثُرَما

فعل ماض، اتصلت به «ما» الزائدة أو المصدرية، وكأنّه يقابل «قلّما».

أقول: وهذا مما خلت منه عربيتنا المعاصرة.

---

(١) سورة آل عمران آية ١٤٦.

(٢) شرح المفصل ٤/١٣٥.

## كَرَب

من أفعال المقاربة، غير متصرف، يلزم صيغة الماضي، يدل على قرب وقوع الخبر، وخبره جملة فعلية فعلها مضارع مجرّد من «أن».

أقول: وكأن المعربين وجدوا في «كاد» و «اوشك» ما يغني عن كرب.

أقول أيضاً: كان على النحاة أن يجدوا في الفعل «يريد» ضرباً من المقاربة يندرج في هذا الباب وذلك في قوله تعالى: **﴿فوَجَدا فيها جداراً يريد أن ينقضَّ فأقامه﴾**[1]. وكذلك الفعل «هَمّ» في قوله تعالى: **﴿إذ همَّت طائفتان منكم أن تفشَلا﴾**[2].

## كَفَّةَ كفَّةَ

حال مركّبة مبنية على فتح الجزءين بمعنى «مواجهاً» نحو: لقيته كَفَّةَ كَفَّةَ.

أقول: وهذه من الكلم الذي ضاع ولم نجده في لغتنا المعاصرة.

---

(١) سورة الكهف آية ٧٧.

(٢) سورة آل عمران آية ١٢٢.

# باب اللام

## لُؤْمانُ

بمعنى عظيم اللؤم، وهو من الألفاظ التي لا تستعمل إلاّ في النداء.

## لاتَ

من الادوات النافية مشبهة بـ «ليس» وتعمل عملها، ويشترط في عملها أن يكون معمولاها اسمي زمان وقد يحذف أحدهما، والغالب الخبر، نحو قول الشاعر:

نَـدِمَ البُغـاة ولاتَ سـاعـةَ مـنـدَمٍ    والبغـيُ مـرتَـعُ مبتغيـهِ وخيـمُ[1]

أقول: وهذا مما لا نجده في عربية العصر، وادوات النفي كثيرة أغنت عنه

## لا جَرَم

انظر: «جَرَمَ».

## لا يكون

من أدوات الاستثناء بمنزلة «إلاّ» نحو قولهم: حضر الإخوان لا يكون زيداً.

---

(١) شذور الذهب ص ٢٠٠.

أقول: ولم نجد في اسلوب الاستثناء في عصرنا هـذه الأداة، وفي «إلا» «وسِوى» و «خلا» و «عدا» وغيرها ما يسد مسدّها.

## لَدُنْ

ظرف مبهم مبني على السكون، ولم يأت إلا مضافاً للدلالة على مبدإ الغاية الزمانية أو المكانية، ويكثر دخول الجار «من» عليه، وهي كذلك في لغة التنزيل، قال تعالى: ﴿لينذر بأساً شديداً من لدنه﴾[1].

وقال الشاعر:

صريـــع غـــوانٍ راقَـــهـــنَّ ورُقْـــنَــــهُ    لدُنْ شبَّ حتى شابَ سـودُ الذوائبِ[2]

أقول: وليس في العربية المعاصرة هذا الظرف، والمعربون يتحولون في هذا إلى عند، ولا ينظرون إلى خصوصية «لدن».

## لِدون

جمع «لِدة» والمعنى مَن ولد في يوم ولادتك، وهي مما ألحق بجمع المذكر السالم.

أقول: وهذا مما لا يرى في العربية المعاصرة. وقد ينظر إلى التاء فتُحسَب مؤنثاً فتجمع على «لِدات» جمعاً مؤنثاً[3].

## لعاً

اسم فعل للدعاء، يقال: لَعاً له، بمعنى سلَّمه الله، ويقال أيضاً لا لَعاً له بمعنى لا سلّمه الله أو لا أقامه الله من عثرته.

أقول: وهذا من الكلم القديم الذي لا نجده في العربية الحديثة.

(١) سورة الكهف آية ٢.

(٢) مغني اللبيب ص ١٥٧.

(٣) قال البحتري:

وأرى لِـداتِ أبي تـتـابَـعَ كُـثْـرهُـمْ    عـنّي فـكَـرَّ الـدهـر نـحـو لِـداتي

## لَعَمْرُ

بفتح اللام والعين، من الفاظ القسم الصريح، و «عَمْر» بمعنى الحياة، واللام لام ابتداء، و «عمر» مبتدأ، والخبر محذوف وجوباً. تقديره: قَسمِي، و«عمر» تضاف إلى الضمير وإلى الظاهر، قال عمر بن أبي ربيعة:

لعمرك ما ادري وإن كنت دارياً ... بِسَبْعٍ رَمَينَ الجمر أم بثمانِ(١)

وقال العجلي:

إذا رَضِيَتْ عليَّ بنو قُشَيرٍ ... لعمر اللهِ أعجَبَني رضاها(٢)

أقول: وهذا الضرب من القسم مما لا يرد في عربيتنا المعاصرة.

## لَكاعِ

صفة لمؤنث بمعنى «بليدة» مبنية على الكسر، قال الشاعر:

أُطوِّفُ ما أُطوِّفُ ثمَّ آوي ... إلى بيتٍ قعيدتهُ لَكاعِ

أقول: وهذا مما بُني على «فَعالِ» مبنياً على الكسر علماً لأنثى أو سبّاً لها، وكله مما لا نجده في العربية المعاصرة.

## لمّا

حرف نفي بمنزلة «لم» تنفي المضارع وتجزمه وتقلبه إلى الماضي، ويكون نفيه متصلاً إلى الحال متوقَّعاً حدوثه، قال الشاعر:

فإن كنت مأكولاً فكن خير آكلٍ ... وإلاّ فأدركني ولـمّا أُمزَّقِ

أقول: وهذا الجازم مما لا نجده في العربية المعاصرة، وقد جهل المعاصرون خصوصية نفي «لما» فتحولوا عنها إلى تركيب خاص فقالوا: لم يأت البريد بَعدُ.

(١) الكتاب ٣/١٧٥.

(٢) مغني اللبيب ص ١٤٣.

## لوما

حرف امتناع لوجود وتحضيض، يشبه «لولا» في الاستعمال والشروط.
أقول: ولا نجده في العربية المعاصرة.

# باب النون

## نُتج

فعل ماض ملازم البناء للمجهول، وبعده فاعل، كقولهم: نُتِجَت الفَرَس، فهي نَتوج، وليس في الكلام «فُعِل» وهي فَعول إلا هذا.

أقول: وليس لنا شيء من هذا في العربية الحديثة، وقد ذهب بهذا الفعل إلى البناء للمعلوم مع زيادة الهمزة «أنتجَ» وكان من الأفعال ذات الحضور الوافي. ان المصدر «إنتاج» من المواد الجديدة التي دخلت في ميادين شتى من الشؤون الاقتصادية وغيرها.

## نِعِمّا

مركبة من «نِعْمَ» و «ما»، قال تعالى: ﴿فنِعِمّا هي﴾[1]

أقول: وهذا التركيب من الأداتين مما لانعرفه في العربية الحديثة.

## نَوْمان

اسم بمعنى: كثير النوم، تستعمل في النداء، كقولهم: يا نَومان.

أقول: وهذا أيضاً من الكلم القديم.

---

(١) سورة البقرة آية ٢٧١.

# باب الهاء

## هَبْ

فعل أمر ناسخ، جامد يلزم صيغة الأمر، وليس منه ماض ولا مضارع، بمعنى الأمر من الفعل «ظنَّ» يفيد رجحان وقوع الخبر، ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، نحو قول أبي همام:

فقلتُ: أجِرني أبا مالك وإلاَّ فهَبْني امرأً هالكا[1]

أقول: وهذا مما لم نجده، بهذه الشروط، في عربيتنا الحديثة. والذي في العربية هو «هب» غير هذا. والفعل «هَبْ» كأنه الأمر من «وَهَبَ» ويأتي في لغة الناس في عصرنا متبعاً بـ «أنّ» ثم معموليها.

والفعل القديم مثل «تَعَلَّمْ» بمعنى «اعلَمْ».

## هذاذيك

انظر: «حذاريك»

والمعنى: اسراعاً بعد اسراع.

أقول: وهذا أيضاً من مثنيات المصادر التي تجاوزها الاستعمال الحديث.

## هَزِل

فعل ماض، أتى على بناء المفعول، وبعده فاعله.

(١) من شواهد «الكتاب».

أقول: والمعربون يتحولون عنه إلى اسم المفعول «مهزول»، ولم يرد الفعل في ترسلّهم.

## هَيا

حرف نداء، قال الحطيئة[1]:

فقـــال: هيـــا ربّـــاه ضَـيفٌ ولا قِـــرىً    بحقِّـــكَ لا تَحْـرِمْـــهُ تـــا الليلةَ اللحـــما

أقول: وليس في عربيتنا في هذا العصر شيء من استعمال هذه الأداة.

## هَيْتَ

مثلثة التاء، اسم فعل أمر مبني على الحركات الثلاث، وسُمِع فتح أوله وكسره، وهو بمعنى «تعال» أو «هلُمّ» يستعمل في الافراد والتثنية والجمع مذكراً ومؤنثاً، قال تعالى: ﴿وغلَّقَت الأبواب وقالت هَيتَ لك﴾[2].

(١) الديوان ص ٣٩٧.
(٢) سورة يوسف آية ٢٣.

# باب الواو

## وا

حرف نداء للبعيد، أو حرف ندبة ينادى بها المندوب وهو المتـوجَّع أو المتفجَّع عليه، وقد تأتي للاستغاثة. . . .

أقول: وهذا مما لا نعرفه في عربيتنا وذلك لأن الندبة والاستغاثة يوصل إليهما بأساليب أخرى.

وقد تأتي «وا» اسم فعل مضارع بمعنى «أعجَبُ» كقول الشاعر:

«وا بأبي أنتَ وفوكَ الأشنَبُ»[١]

وهذا أيضاً مما لا نجده في عربيّة العصر.

## وابلون

جمع «وابل»، مما ألحق بجمع المذكر السالم.

وهذا شيء قديم لا يعرف في عصرنا.

## واهٍ

بالبناء على الفتح أو الكسر مع التنوين، اسم فعل بمعنى «أعجَبُ» أو «أتلهَّفُ»، نحو:

واهاً لسلمى ثم واهاً واها[٢]

---

(١) مغني اللبيب ص ٣٦٩.

(٢) شرح الأشموني ١/٣٣.

أقول: وهذا مما لم يبق شيء منه في عربية عصرنا.

## وراء

ظرف مكان منصوب على الظرفية، ولكنه يُبنى على الضم إذا أضيف وحذف المضاف إليه ونوي معناه، نحو:

إذا أنا لم أُومَن عليكِ ولم يكن لقاؤكِ إلاّ من وراءُ وراءُ[1]

أقول: وهذا مما لم يعرض في ترسل المعاصرين.

## وُشْكان

بتثليث الواو، اسم فعل ماض بمعنى «سَرُعَ» مثل «سُرْعان».

أقول: كأن المعربين في عصرنا اكتفوا بـ «سرعان» عن «وُشكان» هذا.

## وَهَب

فعل ماض جامد، من افعال التحويل، بمعنى «صيَّر»، نحو قولك: وهَبَني الله فداك، أي جعلني وصيّرني.

أقول: وهذا مما لا يعرف في العربية الحديثة، والفعل فيها بمعناه أي العطاء، يقال وهبتُه درهماً، مثل أعطى.

## وَيْ

اسم فعل مضارع بمعنى «أعجب» قال تعالى: ﴿وأصبَحَ الذين تمَنَّوا مكانه بالأمس يقولون وَيْ كأنّ الله يبسط الرزق لمن يشاء من عبادِهِ ويقدِر﴾[2].

أقول: وهذه من لوازم الأدب القديم.

## وَيْب

كلمة قالها العرب في الشتم أو التوبيخ، ثم عمّت في الدعاء بالشر مثل «وَيْل» استعمالاً واعراباً.

(١) شرح المفصل ٨٧/٤.

(٢) سورة القصص آية ٨٢.

وهذه مثل «وَيْح» في معنى الترحّم وإظهار الشفقة، ومثل «وَيْس» دعاء في الرحمة والرفق، وجميع هذا واحد في الاستعمال والاعراب. وكذلك «ويك» مثل «ويل» معنًى واعراباً. وهذا كله مما لم يبق شيء منه في عربية العصر.

### ويلمّه

هي «ويل» رُكِّبَت مع «امّه»، دعاء بالشر.

وهذه أيضاً مما فني وزال.

### وَيْه

ومثلها «وَيْهاً» للإغراء والتحريض والحث، وهي كذلك في التذكير والتأنيث، وهذه كنظائرها السابقات مما ضاع في عربية العصر.

* * *

**خاتمة:**

هذا موجز من عمل معجمي أتيت فيه على الذاهب من النحو العربي القديم في عربية عصرنا.

ان جميع هذه المواد لتقدم فائدة لمن يضطلع في وضع موجز في النحو للدارس غير المختص بالعلوم اللغوية.

على أن فيه شيئاً من مشاركة في علم اللغة التاريخي.

## القاعدة والشذوذ

لا أريد أن أقول، كما يقول الفرنسيون: إن الاستثناء يثبت القاعـدة، ولكني وجـدت أن النحاة واللغـويين العـرب لم يستوفـوا استقـراء النصـوص العربية، فبنوا قواعدهم على الكثير الفاشي في العربية. غير أنهم لو أحكمـوا صنعتهم لوجدوا أن بجانب الكثير الذي اعتمدوه في ضبط القاعدة شيئاً آخر يقرب من هذا الكثير. ولم يقفوا عليه، بل وقفوا على شيء منه فعدّوه شذوذاً.

ومثل هذا ما جعلوه من شواذ القراءات، وهي قراءات حسنة لم تنل من عناية المعنيين بعلوم القرآن العناية التي أولوها لبضع من القراءات التي عدّوها قراءات عالية. ان أهل النظر من اللغويين قد ادركوا أن هذه القراءات توافق العربية، وأنها من صنع أهل العلم في علوم القرآن واللغة. ومن هؤلاء ابـو الفتح عثمان بن جني الذي أصاب كـل الإصابـة حين قَـدَر لأصحاب هـذه القراءات التي دُعيت شواذّ قيمتها وقدرها[1] فحبس عليها كتابه الممتع الموسوم بـ «المحتسب».

وقد رأيت أن أعرض لموادّ خاض فيها النحاة فأثبتوا قواعدهم، وأمّا ما خالف هذه القواعد فكثير ليس لنا أن نحمله على الشذوذ والاستثناء فنضرب عنه صفحاً، ولنأخذ طرفاً من هذه المواد:

### ١ ـ نَعَم وبَلَى

نعم وبلَى حرفا جواب، والأول يجاب به عن استفهام موجب، والثاني

(١) انظر مقدمة «المحتسب».

يجاب به عن استفهام منفيّ فتقول: أجاء محمد؟ والجواب: نعم، جاء، كما تقول: ألم يجيء محمد؟ والجواب: بلى، جاء..

قال تعالى: ﴿**قال: أوَلم تؤمن، قال: بلى، ولكن ليطمئن قلبي**﴾[1].

أقول: وكأن ابن هشام في «المغني»[2] قد وقف على شواهد تخرج على هذه القاعدة فقال: «وليس لهؤلاء [يعني أصحاب الشواهد التي خرجت على القاعدة] أن يحتجّوا بذلك لأنه قليل فلا يتخرج عليه التنزيل».

غير أن الذي عدّه ابن هشام قليلاً من الشواهد هو كثير وأنا مورد من ذلك ما وصل إليه استقرائي، وإني لواثق أن شيئاً آخر لم يدركه استقرائي.

وها أنذا أشير إلى هذه الشواهد مكتفياً بموطن الشاهد مع ذكر المصدر فأقول:

١ ـ قال يا أبا اسحاق: أيّ الأعمال كانت أفضل يوم بعث الله رسوله؟ قلت: الإخلاص بالشهادة، قال: أليس السبق إلى الإسلام؟ قلت: نَعَم...[3].

أقول: الجواب هنا عن استفهام منفي، وحقه أن يُصدَّر الجواب بالحرف «بَلَى». وهذا خلاف لما نصَّ عليه النحاة واللغويون.

٢ ـ قال: أليس بعد منصَرَفه من حَجّة الوداع؟ قلتُ: أَجَل...[4].

أقول: و«أَجَل» من أحرف الجواب مثل «نَعَم»، لا يجاب بها عن استفهام منفي، والحق هنا، كما يقول النحاة أن يُصدَّر الجواب بـ «بَلَى».

٣ ـ قال: أَوَليس استخلَفَه على جماعتهم؟ قلتُ: نَعَم...[5].

---

(١) سورة البقرة آية ٢٦٠.

(٢) المغني (تحقيق مازن المبارك) ص ١٥٤.

(٣) العقد الفريد (طبعة العريان وآخرين) ٥/٣١٩.

(٤) المصدر السابق ٥/٣٢٤.

(٥) المصدر السابق ٥/٣٢٥.

أقول: وكان ينبغي أن يُصدَّر الجواب أيضاً بـ «بَلَى»، لأن الكلام استفهام بالنفي.

٤ ـ قال له الرجل: ما كَتَبَ كتاباً معك؟ قال: نَعَم، ودَفَع إليه الكتاب... [١].

أقول: وحق الجواب أن يُصدَّر بـ «بَلَى» لأنه جواب عن استفهام بالنفي، وقد حذفت همزة الاستفهام، والتقدير: أما كَتَبَ كتاباً معك.

٥ ـ قال: أما تذهب بنا هناك يا أبا عثمان؟ قال: نعم، قال: فذَهَبا... [٢].

وكان ينبغي أن يُصدَّر الجواب بـ «بَلَى».

٦ ـ قالوا: عرفتَ فينا أحداً؟ قال: بَلَى، عرفتُ هذا... [٣].

أقول: وهذا شاهد جاء على خلاف الشواهد المتقدمة، فالسؤال موجَب. وقد حذفت أداة الاستفهام. وكان ينبغي أن يكون الجواب مصدَّراً بـ «نَعَم».

٧ ـ قال لي كثيّر عَزّة: ألا أُخبركَ عمَّن دعاني إلى ترك الشعر؟ قلتُ: نَعَم... [٤].

وكان ينبغي أن يُصدَّر الجواب هنا بـ «بَلَى».

٨ ـ قال: أتراني قلت على أمير المؤمنين ما لم يقلْ؟ قال: بَلَى، ولكن لا يثبت الحق لكَ ولا عليك إلاّ ببيِّنة... [٥].

أقول: وكان ينبغي أن يكون جواب هذا الاستفهام الموجب بـ «نَعَم».

٩ ـ قال: أفي واحد من هؤلاء أنت؟ قال: بَلَى، ابن سبيل... [٦].

أقول: والسؤال موجب، وحق الجواب أن يُصدَّر بـ «نَعَم».

---

(١) المصدر السابق ٧/١٩٨.
(٢) المصدر السابق ٧/٢٠٧.
(٣) المصدر السابق ٧/١٩٨.
(٤) المصدر السابق ١/٢٨.
(٥) المصدر السابق ١/٢١.
(٦) المصدر السابق ١/٢٨٢.

١٠ ـ قال: ما أكثر الخلفاء في ربيعة؟ قال: بَلَى، ولكنَّ منابرهم الجذوع. . . [١].

وهذا أيضاً يُجاب عنه بـ «نَعَم» لا «بَلَى».

١١ ـ قال: أَلَسْتُ بإمامِكَ؟ قال: نَعَم، قال: وتقبل قولي؟ قال: نَعَم. . [٢].

وجملة الاستفهام الأولى لا بد أن يُجاب عنها بـ «بَلَى»، وأما الثانية فصحيحة.

١٢ ـ قال: أفتَشرب؟ قال: بَلَى، فشَربَ حتى استَرْخَى. . . [٣].

أقول: وجواب قوله: «أفتشرب» أن يكون بـ «نَعَم».

١٣ ـ قال: ألستَ تزعمُ أن الأرض كُرَيّة؟ قال: نَعَم. . . [٤].

وبحسب القاعدة المعروفة ينبغي أن يكون الجواب مصدَّراً بـ «بَلَى» لأن السؤال منفيّ.

١٤ ـ قالت ابنتُه: يا أبَتِ، ألا أجيز عنك؟ فقال: أوَعندكِ ذاك؟ قالت: بَلَى. . . [٥].

١٥ ـ قال: يا أبا محمد، أما علمت أن عليّاً نازَعَ العبّاس إلى أبي بكر؟ قال: نَعَم، قال: فأيُّهما كان الظالم لصاحبه. . . [٦].

والجواب هنا مُصدَّر بـ «نعم» وحقّه أن يكون بـ «بَلَى».

١٦ ـ قال: ألا أطيرُ؟ قال: نَعَم، طِرْ إلى النار. . . [٧].

وهذا نظير هذه الشواهد المتقدمة من حيث مخالفته للقاعدة المشهورة.

---

(١) المصدر السابق ٢/٧.

(٢) تراجم أغلبية (جمعها وحققها محمد الطالبي، نشر الشركة التونسية) ص ١٩٨.

(٣) خزانة الأدب (تحقيق هارون) ٩/٥٤٦.

(٤) عيون المناظرات (تحقيق سعد غراب ط. تونس).

(٥) العمدة لابن رشيق (ط. محيي الدين عبد الحميد) ٢/٨٩.

(٦) عيون الأخبار ٢/١٥٠.

(٧) المصدر السابق ٢/٢٤٩.

١٧ ـ قال: أَلَسْتَ القائل. . .؟ قال: نَعَم. . . [١].

وجواب السؤال المنفي هنا لا بد أن يُصدَّر بـ «بَلَى».

١٨ ـ قال: ألا أُخبركَ؟ قال: نعم. . . [٢].

وهذا أيضاً مثل سابقه.

١٩ ـ قال سليمان: أتدري ما تأكل؟ قال: بَلَى، يا أمير المؤمنين. . . [٣].

أقول: وحق جواب، الاستفهام أن يأتي مُصدّراً بـ «نَعَم».

٢٠ ـ قال: مهلاً يا ابنَ أخي، قلتُ: هلاً لهذه المقالة منك؟ قال: بلى، ولشَرٌّ منها. . . [٤].

والسؤال بـ «هلاّ» يتمحّض للإيجاب، فلا يكون الجواب بـ «بَلَى».

٢١ ـ قال: أخشَى ألا يكون لها عندنا نفقة وطيب؟ قلت: بَلَى، ولكن أُحبّ أن يكون معها ما تكتفي به حتى تَستأنس. . [٥].

أقول: وليس في الجملة الأولى التي تُحمَل على السؤال إشارة إلى نفي أو إيماء إليه، ومع ذلك جاء الجواب مصدّراً بـ «بَلَى».

٢٢ ـ قال ـ عليه الصلاة والسلام ـ: أَتَرضَوْنَ أن تكونوا رُبُعَ أهل الجنة؟ قالوا: بَلَى. . [٦] والحق أن يكون الجواب بـ «نَعَم».

٢٣ ـ وجاء في «صحيح» مسلم في «كتاب الهبة»: أَيَسُرُّكَ أن يكونوا لكَ في البِرِّ سواءً، قال: بَلَى، قال: فلا إذن. . [٧].

---

(١) فوات الوفيات (تحقيق احسان عباس) ٣/٤٥٢.
(٢) المصدر السابق ٤/٢٤٧.
(٣) العقد الفريد ٤/٦٨.
(٤) المصدر السابق ١/١٧٠.
(٥) المصدر السابق ١/٢٣٤.
(٦) مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك) ص ١٥٤.
(٧) المصدر السابق.

# الفصل الرابع

## من ملاك اللغة

اشتملت كتب النحو القديم على مواد لغوية، وكأن النحاة عدّوها من ملاك علم النحو. ثم بدا لآخرين أن يجردوها من حيّز النحو فيدعوها علم الصرف. ومن هنا نشأ المصطلح المزدوج الذي ورثناه في عصرنا، فكان من كتبنا التعليمية كتب النحو والصرف.

أقول: إن جملة هذه المواد التي دعيت «علم الصرف» مواد لغوية عرض له أهل اللغة في مصادرهم، كما حفلت بها المعاجم.

على أن النحويين والصرفيين جروا في هذه المواد في حيّز ضيّق ليخلصوا إلى قواعد ثابتة. غير أن أهل العربية من اللغويين وجدوا مجالهم أرحب وأبعد، فلم يتوقفوا عند قواعد الصرفيين والنحويين، وما رسموه من حدود، بل ذهبوا بعيداً في استقرائهم فكان لنا نحن المعاصرين سعة في الدرس لنقول ما نوافقهم فيه وما لا نوافقهم.

وقد اشتملت كتب النحو على موضوعات لغوية لا تتصل بالمادة النحوية إلا بسبب ضئيل أحياناً. وكأن اللغويين فطنوا إلى هذا فدأبوا على فصل هذه المواد وأفردوا لها مصنفات وُسِمت في كثير منها بـ«التصريف». ومن هذه كتاب «الممتع في التصريف» لابن عصفور الإشبيلي[1]. وسيكون نهجي في هذا الدرس أن أعرض لهذه المواد اللغوية التي وردت في كتب النحو فألحقها بالعلم اللغوي في أبوابه المعروفة في عصرنا. ثم أتبع هذا ما كان من اللغة مندرجاً في كتب التصريف ونحوها.

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام (طبعة مصوّرة لبنانية عن الأصل المصري).

ولنعرض لما جاء في شروح ألفية ابن مالك[1]. من مواد ما كان لها أن تكون في كتب النحو، وهي ليست شيئاً منه إلا بسبب ضعيف.

لقد جاء في علامات الاسم في كتب النحو أن الاسم يلحقه التنوين، وهو نون ساكنة تلحق الاسم لفظاً لا خطّاً.

وأنت تجد في هذا انواع التنوين كتنوين التمكين كزيدٍ ورجل، وتنوين التنكير، وهو اللاحق للمبنيات نحو سيبويه في حال أنك تريد شخصاً ما اسمه سيبويه. وتنوين التعويض، وهو اللاحق الغواشٍ وجوارٍ عوضاً عن الياء، ولإذ في نحو: «ويومئذٍ يفرح المؤمنون» عوضاً عن الجملة التي تضاف «إذ» اليها. وتنوين الترنم، وهو اللاحق للقوافي المطلقة التي آخرها حرف مد كقوله:

أقـلّي الـلوم عـاذل والـعتـابَـن     وقـولي إن أصبتُ لقـد أصـابَنْ

والأصل «العتابا» و «أصابا» فجيء بالتنوين بدلاً من الالف لترك الترنّم. وزاد بعضهم التنوين الغالي، وهو اللاحق للقوافي المقيدة زيادة على الوزن، ومن ثَمّ سُمّي غالياً، كقوله: [رؤبة بن العجاج].

قـالت بنـات العَمِّ يـا سَـلمَى وانْـنْ     كـان فقيـراً مُـعـدِمـاً قـالت وإنْـنْ

ويأتي من هذه المواد ما حمل على جمع المذكر السالم وهو مخالف لما يشترط أن يجمع هذا الجمع من الأسماء، وهي: أولو، وعالَمون، وعشرون وبابه.

ومنها: بنون، وحَرّون، وأَرَضون، وسنون، وعِضون، وعزون وثُبون. وأنت تجد من هذا «مئون» جمع مئة، ورِئون جمع رئة، وفئون جمع فئة، وقُلون جمع قلة، وكرُون جمع كرة وغيرها.

أقول: ووجود هذا الجمع الغريب في هذه المواد التي كثير منها أو كلها بعيد عما يجمع بالواو والنون والياء والنون، أمر يشير إلى فائدة تاريخية، ذلك أن هذا الجمع بهذه العلامة قديم في العربية، وفي غير العربية مما دُعي لغات

(١) المرجع السابق.

سامية، فأما انصرافه إلى العلم المفرد المذكر العاقل وصفته فشيء أدّى إليه تطور العربية.

ومن هذه المواد حركة نون المثنى ومجيئها مفتوحة في النصوص القديمة ولا سيما في الشعر والرجز، وهذه من البقايا اللغوية، والمؤرخ اللغوي معني بها قبل النحوي، وهي في قول حميد بن ثور الهلالي يصف قطاة:

علـى احـوَذيَّـيْنَ استقلّت عشيّةً     فـما هـي إلاّ لمحـة وتـغـيـبُ

وقول رؤبة بن العجاج:

أعـرف منها الجيـد والعينـانـا     ومنخـرانِ أشْبَهـا ظـبيـانـا(١)

ومن هذه المواد نون الجمع ترد مكسورة خلافاً للكثير الشائع كقول جرير:

عـرفنـا جـعـفـراً وبـني أبيـه     وأنـكَـرْنـا زعـانف آخـريـنِ

وقول سحيم بن وثيل الرياحي:

ومـاذا تـبتـغي الـشعـراء مـني     وقـد جـاوزتُ حـدّ الأربعـينِ

ومن هذا قول ذي الإصبع العدواني:

إنيّ أبيٌّ أبيٌّ ذو محـافـظةٍ     وابـن أبيٍّ أبيٍّ مـن أبـيّـينِ

ومن ذلك قول الفرزدق:

مـا سـدَّ مَيْتٌ ولاحيٌّ مسـدَّهما     إلاّ الخـلائف من بعـد النبيّـينِ

وقيل: إن كسر النون في هذه الجموع لغة قديمة من لغات العرب، وقيل: إنه ضرورة.

(١) انظر: «التثنية» في كتاب «فقه اللغة المقارن».

أقول: والكثير مما يتصل بالعَلَم والعَلَم الجنسي، والكنية واللقب مواد لغوية لا صلة لها بالنحو، وهو الاعراب والبناء في الأغلب الأعم.

ثم إن بين اسم الاشارة واسم الموصول صلة تاريخية، ذلك أن الموصول يومئ إلى اسم الإشارة. وقد لمح هذا الدكتور مصطفى جواد فقال:

«ثم إن النحاة لم يهتدوا إلى أن «الاسماء الموصولة» مأخوذة من أسماء الإشارة، وذلك بإضافة «أل» التعريف إليها، وربما كان اصلها كلمة «أهل» فخففت لكثرة الاستعمال فصارت «آل» ثم «أل». ألا ترى أن «الذي» مركبة من «أل - ذا» و«التي» مركبة من «أل - تي»...[١].

أقول: والذي أراد أن المسألة لا تومىء إلى قدم اسماء الاشارة، وأن الأسماء الموصولة حادثة عنها، بل إنهما وُجدتا معاً وليس من سبق لأحدهما على الآخر، وليس لنا دليل لغوي تاريخي يشير إلى السبق. والنحاة الأقدمون لمحوا بهذه الصلة فقال البصريون:

وإنما تكون «ذا» موصولة بشرط أن يتقدمها «ما» الاستفهامية نحو: «ماذا أنزل ربكم»، أو مَن الاستفهامية نحو قول الأعشى:

وقصيدةٍ تأتي الملوك غريبةٍ قد قُلتُها ليقال مَنْ ذا قالَها

أي مَن الذي قالها.

فإن لم يدخل عليها شيء من ذلك فهي اسم إشارة، ولا يجوز أن تكون موصولة خلافاً للكوفيين، واستدلّوا بقول يزيد بن مفرّغ الحميري:

عَدَس ما لعبّادٍ عليك إمارةٌ أمنتِ وهذا تحملين طليق

و «هذا» بمعنى الذي لدى الكوفيين، واسم إشارة لدى البصريين[٢].

(١) المباحث اللغوية في العراق (بغداد ١٩٦٥) ص ٨.
(٢) قطر الندى لابن هشام ص ١١٠ - ١١٢.

وقال الدكتور مصطفى جواد: وكما أخذت الأسماء الموصولة من اسماء الإشارة استعيرت «مَن وما» الموصولتان من أسماء الشرط، وأخذت أسماء الشرط من اسماء الاستفهام. وكذلك أُخذ فعل التعجب من الاستفهام مثل: ما أحسن هذا؟ كأن القائل سأل عما أحسن الشيء، أي عما جعله حسناً متقناً. ومن آثار أطوار التعجب قوله تعالى: ﴿القارعة* ما القارعة* وما أدراك ما القارعة؟﴾[1] ولم يقل: «ومن أدراك؟»[2].

أقول ليس من دليل تاريخي لغوي يثبت هذه الافتراضات التي رُكِّب بعضها على بعض، فاسما الموصول (من وما) أُخذا من أسماء الشرط، وهذه من أسماء الاستفهام. وليس لنا إلا أن نقول: إن هذه كلها وجدت، ولا ندري متى كان ذلك.

وقد يكون لي أن أقول إن الكلمة تستعمل كذا وتستعمل كذا، والسياق هو الفارق بينهما. وهذا قد يستفاد من «أي» الاستفهامية، وأيّ الموصولة، فالاستفهامية معروفة كثيراً ولكن الموصولة كما في قول غسان بن وعلة:

إذا ما لقيت بني مالكٍ     فسلِّم على أيُّهم أفضلُ

وقد تكون الصلة واضحة بين اسم الموصول واسم الإشارة في «ذو» الطائية في قول سنان بن الفحل الطائي:

فإن الماء ماء أبي وجدّي     وبئري ذو حَفَرتُ وذو طَوَيتُ

إن «ذو» هذه بمعنى الذي، ولو أنك استخرجت منها بعض الاشارة لتيسر لك ذلك.

ومثل هذا قول الاعرابي: «بالفضل ذو فضّلكم الله به والكرامة ذات أكرمكم الله به».

---

(١) سورة القارعة الآيات ١ ـ ٣.
(٢) المباحث اللغوية ص ٨.

ومن هذه المواد ادوات للنفي أدرجها النحويون في باب «ليس».

أقول: ولأهل اللغة في هذه وقفة خاصة ولا يهمهم أن تتحد هذه الأدوات في حكم ما يأتي بعدها.

ان «ليس» لا يمكن أن تكون فعلاً، وإن كان جامداً «ذلك أنها أداة نفي ليس فيها معنى الحدث لتكون فعلاً. ثم إن ما يأتي بعدها من المعمولين لا يمكن أن يكون شيئاً تندرج فيه «ليس» مع الأدوات الأخرى وهي: لا، ولات، وما.

إن اللغوي يستشعر النفي في هذه الأدوات، وإذا كانت «لا» و «ما» متشابهتين في النفي فان في «لات» فوائد لغوية أخرى. وجملة هذا مادة لغوية لا بد أن تكون في المادة اللغوية التاريخية للعربية.

ان «لات» مركبة وهي لا بد أن تكون «لا + ت» والتاء هذه بقية قديمة من «ايت»، و «أيت» هذه هي «ايث» و «أيش». وهذه الأخيرة تقترب فيها «لات» من «ليس».

لقد قال اللغويون وأولهم الخليل بن أحمد أن «ليس» هي «لا أيس» ثم ركبت على طريقة النحت فصارت «ليس». و «الأيس» هو الوجود، وكأن «ليس» هي «لا أيس» أي لا وجود.

وفي باب «أفعال المقاربة» نجد كاد، وأوشك، وكَرَب. واستعمالها معروف. والمعني بالدلالة لا بدّ أن يضيف إلى هذه الفعل «يريد» كما في قوله تعالى: ﴿فوجدا فيها جداراً يريد أن ينقض﴾[1]

وكذلك الفعل «همَّ» في قوله تعالى: ﴿إذ همَّت طائفتان منكم أن تفشلا﴾[2].

---

(١) سورة الكهف، آية ٧٧.

(٢) سورة آل عمران آية ١٢٢.

وفي قوله تعالى: ﴿ولولا فضل الله عليك ورحمته لَهَمَّت طائفة منهم أن يُضلّوك﴾[1].

هذه المواد يُعنى بها اللغوي الذي يتحرّى الدلالة وتطورها التاريخي، ويبقى هَمُّ النحوي منها أن يعرض لما يليها مما يدخل في باب العمل النحوي.

ومنها مصادر الافعال الثلاثية وغيرها، وأبنية اسماء الفاعلين والمفعولين، والصفات، وباب التعجب، وهو ما أفعله وأفعِل به. ولا أستطيع أن أعد هذا في أبنية الأفعال. إن التعجب في صيغتي التعجب أسلوب خاص بالتعجب، وكيف لي أن أقول: إنه فعل ماض كما هي الحال في كتب النحو.

وأسلوب التعجب أحد أساليب العربية كأسلوب الاستفهام وأسلوب التفضيل، وأسلوب المدح والذم.

ان القول بالأساليب في هذه المواد يصرفها إلى أن تكون مادة لغوية يعبر بها عن معنى كالتفضيل وغيره. وكيف لي أن أقول قول النحويين فأثبت الفعلية لـ «نعِمَ» و «بئس»، و «حَبَّذا» و «لاحبّذا».

ومن هذه المواد حروف الجر، وهي مجموعة أدوات تفيد معاني خاصة. كقولهم: «من» وتفيد الابتداء، و «إلى» وتفيد الانتهاء، و«على» وتفيد الاستعلاء و«عن» تفيد المجاوزة، و«في» تفيد الظرفية واللام للملكْ، والباء والتاء والواو للقسم.

وقد تخرج هذه الأدوات عن هذه المعاني فتفيد معاني أخرى، وهذا ما أطلق عليه اللغويون «التضمين».

وأنت ترى أن الأفعال في العربية تختص بحرف من هذه الحروف فتفيد معنًى، ومن هنا يكون للحرف مشاركة في تعيين الدلالة فقولنا: رغب في الشيء

---

(١) سورة النساء آية ١١٣.

يفيد الرغبة الايجابية فيه، بخلاف قولنا: «رغب عن الشيء» الذي يفيد الابتعاد عن الشيء وتركه. ومثل هذا يقال في «انصَرَف إلى الشيء، وانصَرَف عنه».

ومن هنا وجدنا أن استعمال «على» الجارّة مؤذن بالشر والأذى كأن تقول: جرى على فلان أمر أي كونه مضرّاً به، وكذلك مال عليه واضطغن عليه، وغضب عليه، وحمل عليه، وتحامل عليه، وتسلَّط عليه، «وأرسَل عليهم طيراً أبابيل»....[1].

وان «لام الجر» في الغالب على العكس من «على»، فهي للخير والمنفعة مثل: حكم له في القضية وأمر له بمال، ووجب له الحق.... وغير ذلك.

ذهب الدكتور مصطفى جواد في التفريق بين استعمال «على» واستعمال اللام إلى هذا، وهو صحيح في الغالب، وجعل ذلك قاعدة عامة أو ما يشبهها، فقد ذكر من الأفعال التي تدخل في هذا الشيء الكثير.

أقول: وليس لنا أن نقطع بهذا فكما يطّرد ما ذهب إليه نجد العكس في قوله تعالى: ﴿ويل للمطففين﴾ و﴿ويل لكل همزة لمزة﴾ ولم يأت «ويل على المطففين» وكذلك جاء: سلام عليكم، وسلام على ابراهيم، ولم يأت «سلام لكم».

وجاء أيضاً: ولهم عذاب أليم، ولهم عذاب عظيم، ولم يأت: وعليهم عذاب أليم.

وهذا يعني أن لاستعمال «على» واستعمال اللام خصوصيات لا تؤيد ما قطع به الدكتور مصطفى جواد. وان ما قيل في مطلع قصيدة أبي تمام التي مدح بها أبا دلف العجلي، وهو قوله:

على مثلها من أربُعٍ وملاعب

---

(١) المباحث اللغوية ص ٤٣.

من أن الشاعر ما كاد يتم المصراع حتى قال بعض الحاضرين «... لعنة الله والملائكة والناس أجمعين»[1]، لا يؤيد ما نذهب إليه في استعمال «على» على النحو المقطوع به. ويؤيد هذا قول الشعراء كثيراً: «عليكم سلام الله ....»، وإن قالوا اكثر من ذلك:

«سلام عليكم لا وفاء ولا عهد».

والبدء بالنكرة لم يكن هرباً من البدء بـ«على»، ذلك أن الوجهين قد وردا في أدبهم، بل ان البدء بالنكرة قد سوَّغه إفادة الدعاء كقوله تعالى: ﴿سلام عليكم بما صبرتم﴾، و﴿وسلام على المرسلين﴾ وغير ذلك من آيات كريمة. كما قال تعالى: ﴿ويل للكافرين من عذاب شديد﴾ و﴿فويل يومئذٍ للمكذّبين﴾.

وقولهم: إن الدعاء من مسوغات الابتداء بالنكرة من كلام النحويين الجيد. وقد ذهب الدكتور مصطفى جواد إلى أن وقوع المبتدإ في حيّز الجملة الحالية غير مسوغ للابتداء بالنكرة كما يزعم النحويون كقولهم في الشاهد: «سرينا ونجم قد أضاء». وعنده أن المسوّغ لذلك كون الخبر جملة فعلية[2].

أقول: إن كون الخبر جملة فعلية لا يسوِّغ الابتداء بالنكرة، فقد يبدأ بالنكرة وليس من مسوِّغ يسوغ ذلك مما ذكروه، جاء في الحديث الشريف: «أمر بمعروف صدقة، ونهي عن منكر صدقة». وسعة العربية وسماحتها وشجاعتها تؤذن بذلك.

وأما ما يتصل بالمصادر من الثلاثي وغير الثلاثي فمسألة لغوية، ذلك أن للسماع والقياس أثراً كبيراً في هذا، وما يخرج عن القياس مما هو مسموع من أوابد العربية فكثير. والمعني بتاريخ اللغة وتطورها لا بد له أن يقف على هذا كله، وليس للنحوي من هذا متاع كبير.

---

(١) خزانة الأدب للبغدادي ١/٢٣٨ عن «المباحث اللغوية».
(٢) المباحث اللغوية ص ٩.

ثم إن المعني بالاستعمال والأساليب لا يجمعه مع النحاة جامع في بعض الاحايين، واللغوي لا يحزبه قول النحويين في «نعم وبئس وحبذا ولاحبذا» أمثلتهم في قولهم: نعم الرجل زيد، وبئس الرجل عمرو. . . .

ان اللغوي يقف على هذه المواد في لغة التنزيل وغيرها فيكتفي بها، قال تعالى:

﴿ولبئس ما شروا به أنفسهم﴾[1].

﴿فحسبُه جهنم ولبئس المهاد﴾[2].

﴿فلبئس مثوى المتكبرين﴾[3].

﴿وهم لكم عدوّ بئس للظالمين بدلا﴾[4].

﴿بئس الشراب وساءت مرتفقا﴾[5].

ولا بد أن نقف على الاستعمال الخاص للفعل «ساء» الذي يدخل في أسلوب الذم بعيداً عن استعماله الحقيقي.

ولم ترد «حبذا» و «لاحبذا» في لغة التنزيل، ولكننا نقف عليها في شواهد الشعر، ومما ورد في كتب النحو شاهد لا يعرف قائله، وهو:

ألا حبّذا عاذري في الهوى ... ولا حبَّذا الجاهل العاذل

ولكننا نجد قول ذي الرمة:

ألا حبذا أهل الملا غير أنه ... إذا ذُكرت ميٌّ فلا حبَّذا هِيا

(١) سورة البقرة، آية ١٠٢.
(٢) سورة البقرة، آية ٢٠٦.
(٣) سورة النحل، آية ٢٩.
(٤) سورة الكهف، آية ٥٠.
(٥) سورة الكهف، آية ٢٩.

وقول المرّار بن همّاس الطائي:

ألا حبّــذا، لــولا الحيــاء وربمــا    مَنَحتُ الهـوى مَن ليس بالمتقـارب

وقول جرير:

يـا حبّذا جبـل الريّـان من جَبَـلٍ    وحبّـذا سـاكنُ الـريّـان مَن كـانـا
وحبــذا نفـحــات من يمــانـيــةٍ    تـأتيـك من قِبَـل الـريّـان أحيـانـا

وجاءت «نِعْمَ» في قوله تعالى:

﴿ونِعم أجرُ العاملين﴾[1].

﴿نعم المولى ونعم النصير﴾[2].

﴿إن تُبدوا الصدقات فنِعِمّا هي﴾[3].

﴿إن الله نِعِمّا يعظكم به﴾[4].

﴿نعم الثواب وحَسُنَت مرتفقا﴾[5].

وفي هذه الآية الأخيرة يرد الفعل «حَسُنت» في أسلوب المدح بعيداً عن استعماله الكثير. ومن هذه المواد «باب أسماء الأفعال» وتسميتهـا بهذا الاسم المركّب تشعرنا أن النحويين كانوا في حرج منها فهم متفقون عـلى أنها ليست أسماءً بسبب استعمالها استعمال الافعال وأنها في المعنى تؤدي معاني الأفعال.

إلا أن الكوفيين عدّوها أفعالاً مع جمودها وعدم تصرفها.

(١) سورة آل عمران، آية ١٣٦.
(٢) سورة الانفال، آية ٤٠.
(٣) سورة البقرة، آية ٢٧١.
(٤) سورة النساء، آية ٥٨.
(٥) سورة الكهف، آية ٣١.

ولكننا حين نقلّب وجوه استعمالها لا نستطيع إلا أن نقول: إنها كلم قديم يفيد معاني الأفعال مثل هيهات وشتان. غير أننا لا نجد «أوّه» فيما ترك لنا المتقدمون من نصوص وهي تدل على التحسّر والتوجع. وأكثر ما ترد مفردة.

ومثل «أوّه» هذه، قولهم «أفٍّ» معربة عن التضجر، وهي في الآية الكريمة كذلك في قوله تعالى: ﴿ولا تقل لهما أفٍّ﴾[1] وهي هنا لا تدخل في بناء جملة، بل هي قول يراد به الإعراب عن الضجر.

ومثل هذا «وا» و «وي» و «واهاً» إفادة للعجب، وإظهاراً له كما في قوله تعالى: ﴿وَي كأنّه لا يفلح الكافرون﴾[2].

ان «وَيْ» هذه مما يعز عليك أن تقول إنها «اسم فعل» نظير «هيهات» و«شتان» مثلاً التي تدخل في بناء جملة وهو قولك: «هيهات الأملُ» و «شتان ما هما». لم يرد من استعمال «وا» إلا الرجز المشهور:

«وا بأبي أنتِ وفوكِ الأشنَبِ»

واما «واهاً» فقد وردت في رجز نُسب إلى رؤبة:

«واهاً لسلمَى ثم واهاً واها»

ومن هذا «حيَّهَلْ» أي أسرِعْ، وقالوا: «إذا ذكر الصالحون فحَيَّهَل بعُمَر» وقالوا: «تراك زيداً» أي اتركْ، وهذا يدخل في باب الأبنية القديمة، وهو فعل جامد قديم للأمر.

وأما «دونك» بمعنى خذْ، و «عليك» بمعنى الزَمْ، و «أمامَك» بمعنى تقدَّمْ، و«وراءَك» بمعنى تأخَّرْ، فهي جمل موجزة حذفت منها الأفعال، فإذا قلنا: «دونك الكتابَ» فالتقدير: خذ الكتاب دونك، وتبقى دونك على ظرفيتها، وهكذا يقال في سائر هذه المواد المتقدّمة. وعلى هذا يجري تأويل الآية: ﴿كتابَ الله عليكم﴾[3]

(١) سورة الإسراء آية ٢٣ .

(٢) سورة القصص آية ٨٢.

(٣) سورة النساء آية ٢٤ .

أي الزموا كتاب الله عليكم، وللإيجاز حذف الفعل لوضوح المعنى. وبهذا يفهم قول الراجز القديم:

«يا أيها المائح دلوي دونَكا»

وجملة هذه المواد شيء من ملاك العربية التاريخية التي سجلتها النصوص القديمة. وباب اسماء الأصوات مواد قديمة يفيد منها الدارس اللغوي، فما حاجة النحويّ فيها. ومنها قولهم في دعاء الإبل لتشرب «جئْ جئْ» مهموزَين، وفي دعاء الضأن «حاحا»، والمعز «عاعا» غير مهموزين. وجاء في الرجز القديم:

يــا عــنــزُ هــذا شــجــر ومــاء عــاعَيتُ لــو ينفعني الـعَيـعـاء

وفي زجر الإبل قول يزيد بن مفرّغ:

«عَدَسْ» ما لعبّادٍ عليكِ إمارةٌ

ومن اسماء الأصوات حكاية لعدد منها كـ «غاق» حكاية صوت الغراب، و«طاق» لصوت الضرب، و «طَق» لصوت وقع الحجارة، و «قَب» لصوت وقع السيف على الضريبة.

وهذا كله مادة لغوية قديمة يقف عليها اللغوي فيفيد منها.

ثم نأتي إلى باب التأنيث، وما كان حقيقي التأنيث أو مجازيَّه، وما سمع مؤنثاً فغلب عليه، وما تردد بين التذكير والتأنيث. يضاف إلى هذا علامات التأنيث كالهاء والألف مقصورة وممدودة. وهنا ندخل في باب «المقصور والممدود»، وجملة هذا مادة لغوية لا تتصل بالدأب النحوي من قليل أو كثير.

ثم نأتي إلى التثنية والجمع، وجملة ما فيه مادة لغوية.

ولا بد أن نلحق بهذا ما يعرض للاسم في التصغير وتتجاوز اوزانه التي ذكرها النحاة إلى وزن «فَعلون» الذي يشيع في أعلام الأندلسيين والمغاربة كـ «حفصون، وغلبون، ووَهْبون، وزيدون». وربما وجدنا شيئاً من ذلك في أعلام المشارقة كابن حمدون البغدادي.

ومما يعرض للأسماء باب النسب وقواعده مفصلة معروفة، وهو شيء ينبغي للدارس اللغوي أن يحيط به. وقد ذهب النحويون إلى عدم جواز النسب إلى الجمع، وعندهم أن النسب إلى المفرد. ولم يلتفت إلى هذا أهل اللغة فقد أقروا النسب إلى الجمع لشيوعه وفشوّه كالانصاري والكلابي، ولا عبرة في أن «كلاب» علم قبيلة، ومثله المعافري والأنماري. وأما النسب للجمع في أنه للحرفة كالامشاطي والمحاملي والجواليقي والمغازلي والقلانسي والقدوري، وغير هذا كثير[1].

وفي باب النسبة مشكلات لا بد للدارس في العربية التاريخية أن يقف عليها، ومن ذلك النسبة إلى «فَعيلة» و«فَعولة» غير مضعفة كحقيقة، ولا معتلة العين بالواو، ومن هذا حنيفة وشنوءة فالتاء والواو تحذفان نحو حنَفيّ وشنئي.

وكذلك تحذف ياء فُعيلة على بناء المصغر نحو جُهَني منسوباً إلى جُهَينة[2].

وقد يشذ عن هذا فلا تحذف الياء نحو سليقي للذي يتكلم بأصل طبيعته، ويقرأ القرآن كذلك بلا تتبع للقراء فيما نقلوه من القراءات، قال:

ولستُ بنحويٍّ يلوك لسانَه ولكن سليقيّ أقول فأُعربُ[3]

وقد أشار ابن قتيبة من اللغويين إلى هذا الذي ورد في كتب النحو في باب النسب فقال: «وإذا نسبت إلى اسم مصغر كانت فيه الياء أو لم تكن، وكان مشهوراً ألقيتَ الياء منه، تقول في جهينة ومُزَينة جُهَنيّ ومُزَنيّ، وفي قريش قُرَشيّ، وفي هذيل هُذَليّ، وفي سُلَيم سُلَميّ، هذا هو القياس إلاّ ما أشَذّوا.

وكذلك إذا نسبتَ إلى فَعيل أو فعيلة من أسماء القبائل، وكان مشهوراً،

---

(١) انظر المباحث اللغوية ص ٣٠ ـ ٣١.
(٢) شرح شافية ابن الحاجب ٢/٢٨.
(٣) المصدر السابق.

ألقيتَ منه الياء مثل ربيعة وبَجيلة تقول: رَبَعي وبجلي وحنيفة حنفي، وثقيف ثَقَفي، وعتيك عَتَكيّ، وإن لم يكن الاسم مشهوراً لم تحذف الياء في الأول ولا الثاني»[1].

أقول: قول ابن قتيبة يقيد قول النحويين المطلق الذي شاع في اللغة المعاصرة فقالوا: البَدَهي للمنسوب إلى البديهة، والقانون المدني للمنسوب إلى المدنية[2].

وقد جرى الفصحاء من الأدباء على ما أثبته ابن قتيبة فقد ورد في «الامتاع والمؤانسة» في أخبار مقاريوس: «ثم أقبل على زيموس وقال: ما أبعد شَبَه معدنك من المعادن الطبيعية»[3]. والنسبة إلى «طبيعة».

وقال الجاحظ: «وجاء الكرم الغريزيّ....»[4]. والنسبة إلى غريزة.

أقول: من واجب اللغوي أن يجعل هذا كله من مادته فيرى ما آلت إليه العربية المعاصرة وشيوع ما لم يقل به أهل العلم من المتقدمين كقولهم «صَحَفي» والنسبة إلى «صحيفة» وحقها «صحيفي» بالياء لأن «صحيفة» ليس علماً مشهوراً.

والأصح أن ينسب إلى الجمع فيقال «صُحُفي» لأنه العامل في حِرفة الصحف. وكذلك القانون «الدَّولي» بحجة صحة النسب إلى المفرد، والحاجة تقتضي النسبة إلى الجمع، فالقانون مما تعمل به الدول مجتمعة فهو دُوَلي.

وباب همزة القطع وهمزة الوصل ليس لها في علم النحو موضع، ذلك أنها مادة تدخل في باب علم الأصوات.

---

(١) أدب الكاتب ص ٢٠٩ ـ ٢١٠ (ط. السلفية).
(٢) وهذا غير السور المدنية في القرآن فهي المنسوبة إلى مدينة الرسول ﷺ وهي علم مشهور.
(٣) الامتاع والمؤانسة ٢/٣٨.
(٤) رسائل الجاحظ ص ٦ [عن المباحث اللغوية ص ٢٧].

ثم نأتي إلى باب الإبدال وفيه القياسي، وقد عرض له النحويون، والسماعي وقد عرض له أهل اللغة[1]. وكلا النوعين مادة لغوية لا علاقة لها بالاعراب والبناء. فمن القياسي ابدال الهمزة وهي تبدل من الواو والياء ولها مواضع معروفة ذكرها النحاة[2]. وإبدال الواو والياء من الهمزة، وهو عكس الأول ويرد في موضعين.

ومنه باب الهمزتين الملتقيتين في كلمة كما في آمنت، وإيلافهم... ومنه إبدال الياء من أختيها الألف والواو، وابدال الواو من أختيها الألف والياء.

وابدال الألف من أختيها الواو والياء. وابدال التاء من الواو والياء.

وإبدال الطاء من تاء الافتعال الذي فاؤه صاد أو ضاد أو طاء أو ظاء، وتسمى أحرف الإطباق.

وإبدال الدال من تاء الافتعال الذي فاؤه دال أو ذال أو زاي.

ثم نأتي إلى نقل حركة الحرف المتحرك المعتل إلى الصحيح الساكن قبلها.

ثم باب الحذف وباب الإدغام.

أقول: جملة هذا مواد لا بد أن يكون للغويّ فيها قول يخالف قول النحاة والصرفيين القدامى.

ومن هنا ليس لنا أن نقول: أصل «قال» هو «قَوَلَ» وأصل «باع» هو «بَيَع» ذلك أن هذا الأصل لا نعرفه ولم نقف عليه في نص أو نقش. وان مجيء «أغيَلَ» و«استَحوَذَ» و «استَصْوَبَ» وغيرها لا يقوم دليلاً على وجود «قَوَل» و«بَيَع» وأشباهها.

ولا أدري كيف لا يكون باب الإمالة من علم لغوي بعيد عن العلم النحوي، وهو شيء من علم الأصوات.

---

(١) انظر: أوضح المسالك لابن هشام ٤/٣٧٠ ـ ٤٠١.

(٢) المصدر السابق ٤/٣٧٣ ـ ٣٧٨.

وإذا كان شيء يشبه «قَوَل» و «بَيَع» بالواو والياء في اللغات الحبشيـة، فليس لنا أن نجعل منه دليلاً على وجوده في العربية.

وأما ما هو راجع إلى كتب التصريف من أبنية الأسماء مجردة ومزيدة وبيان ما فيها من أحرف أصول وأحرف زائدة فذلك شيء من ملاك اللغة. وكذلك أبنية الأفعال مجردة ومزيـدة وما يكـون فيها من الأحـرف الأصول والأحـرف المزيدة.

وهذا يقتضي الدارس أن يقف على ما يدعى الميزان الصرفي فينظر إلى ما عـرض للكلمة من حـذف وتغيير وإبـدال في القياس والسـماع وهـذا كثـير. والدارس لهذه المواد يعرض لبناء الفعل صحيحاً ومهموزاً ومعتلاً ومضعفاً، وما يكون فيه من المشتقات.

وفي جملة هذا يبقى الدارس لأشتات من علم الأصوات في هذه الأبواب وفي غيرها كباب الادغام.

والدارس لكثير من هذه المواد يعرض لشيء غير قليل من المادة المعجمية، ولا سيما في أبنية الفعل المزيد.

لقـد قال في هـذا أهل الصرف، كـما عرض لـه اللغـويـون القـدامى والمحدثون[1]، وما زال شيء من هذا لم ينته إلى علم جيد.

وذهب نفر من الدارسين في عصرنا إلى أن ما يسمّى «علم المعاني» هو من مواد النحو، وأنت إذا استقريت أفراد هذا العلم وجدته لا يبتعد في حَقيقته وخصوصياته عما ندعوه في عصرنا بـ «علم الدلالة».

---

(١) لقد أنكر الدكتور مصطفى جواد مسألة المطاوعة، لأنه لم يرد كما ذكر مثلاً: علمته فتعلّم واشباه ذلك، وذهب إلى أن بناء افتعل وانفعل يفيد رغبة الفاعل في الفعل. أقول: ليس من دليل لغوي تاريخي يؤيد ما ذهب إليه، وعندي أن بناء «انفعل» يفيـد أن الفعل من نفسـه يؤدي المعنى، وليس الفاعل معه إلا عنصر إسناد. واما بناء افتعل فكثير فيه معنى المشاركـة. انظر المباحث اللغوية ص ٢٠ ـ ٢١.

إنك إذا عرضت لباب الاستفهام وما يخرج إليه من المعاني، وجدت سعة في الدلالة وخصوصيتها، وكذلك ما يندرج في جملة أساليب الطلب من أمر ونهي، وخروجها إلى خصوصيات دلالية أخرى.

فأين كل هذه الأساليب من المادة النحوية؟

ولعل أبنية الجمع واستعمالها في العربية مادة لغوية لا يهم النحوي منها إلا مسألة الإعراب. ولا بد لي أن أختم هذا الفصل بشيء يتصل بالجمع والمثنى استقريته مما ورد من ذلك في لغة التنزيل.

## الفصل الخامس

# مع المثنّى والتثنية في لغة التنزيل

احتفظت العربية بخصائص قديمة لغوية (صرفية ونحوية)، فمن ذلك مثلاً أن المثنّى ما زال بنـاءً معروفـاً مستعملاً سـواء في ذلك اللغـة الفصيحة والألسن الدارجة. والعربية في هـذا الاختصاص تكـاد تكون الـوحيدة بـين اللغات التي دُعِيت بالمجموعة «السامية». وليست الألفاظ القليلة التي جاءت مثنّاة في العبرانية والأثيوبيـة بشيء، ذلك أنها بقيـة يسيرة ممـا وُرِث في تلكم اللغتين.

لقد احتفلت العربية بالتثنية وتجاوزت فيها حد ما يُثنَّى من المفردات إلى اطلاق التثنية على كل اسمين بينهما ضرب من الاتصال، وأن المعربين مالوا إلى صيغة التثنية بتغليب لأحد اسمين بينهما ضرب من صلة، بل إنهم أحبوا أن يتوجهوا إلى المثنى[1] بدلاً من المفرد والجمع، كما أنهم ألحقوا مواد لغوية بصيغة المثنى وليس من وجود للتثنية، وسنعرض لجملة هذا ممهدين بذلك للكلام على التثنية والمثنى في لغة التنزيل.

وقد بُنِيَ مصطلح «المثنّى» من لفظ العدد «اثنان» الذي يُظن أن مفرده «ثن» وهو كلمة مُماتة، وكأن «أحد» أو «واحد» قد حلّ محل هذه الكلمة البائدة، ومؤنثه «اثنتان».

وقد يكون لي أن أُلحق بـ «اثنان» «كلا» و «كلتا» وليس من مفرد لهما،

(١) يدل على هذا شيوع النداء في قولهم: خليليَّ وصاحبيَّ، ولاسيما في لغة الشعر.

واستعمالهما على سبيل التثنية مطابقة وإعراباً واضح في العربية وسنرى شيئاً من ذلك.

ومن المثنيات التي ارتجلت في العربية لوجود اتصال بين جُزأي المثنى ما قيل من ذلك مما يدل على الليل والنهار لتلازمهما، ما يأتي:

الجديدان، والمَلوَان، والدائبان، والطريدان، والعصران، والأحدثان، والأحرمان. وقد وردت مثنّيات أخرى على قاعدة التغليب ومن ذلك.

العُمَران لأبي بكر وعمر، وقد غُلِّب الثاني لخفّته.

والقَمَران للشمس والقمر، وقد غُلِّب القمر لفائدته وحاجة العربي القديم إليه، وأنه رمز للوضوح والنور والهدوء والقُرّة على حين أن الشمس مؤذية لِوقدها وسعيرها.

ومن هَذا أيضاً:

الأخشبَان: جبلا مكة الملصقان بها.

والفَرقدان: نجمان منيران في بنات نعش.

والنَّجدان: الضلالة والهدى، وقوله تعالى: ﴿وهديناه النجدين﴾، قالوا: أريد بالنجدين طريق الخير وطريق الشر.

والثقلان: القرآن وعترة الرسول. وفي الحديث «إني تارك فيكم الثقلين، كتاب الله وعترتي».

ومما جرى على التغليب قولهم في عصرنا:

الرافدان لدجلة والفرات.

والفراتان لدجلة والفرات أيضاً، وكذلك العِراقان.

وقالوا: المشرقان والمغربان في المشرق والمغرب.

قالوا: النيِّران في الشمس والقمر.

ونستطيع أن نتبين طائفة كبيرة من هذه المثنيات التي لا نلمس فيها تغليب

طرف على آخر، بل التثنية حاصلة في صفةٍ مشتركة بقدر معين في الطرفين، وذلك في:

الأبردان: للغداة والعشيّ، والظل والفيء.

والأبيضان: للَّبن والماء، أو الشحم واللبن.

والأحمران: للخمر واللحم.

وقد يلحق بهذا الباب ما كان من طرفين في «الأدوات» و «الآلات» كالجَلَمَين، والمِقَصَّين، والكَلْبَتين. غير أن الاستعمال لم يراعِ صورة المثنّى فعُرف الجَلَم، والمِقصّ[1].

أقول: بعد هذا التمهيد المفيد لنا أن نقف وقفة على هذا الباب في لغة التنزيل العزيز:

جاء في قوله تعالى: ﴿... فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمّه الثلث﴾[2].

أقول: و«الأبوان» جرى على تغليب «الاب» على «الأم». وهما الأمّ والأب، ومثله «الوالدان».

وأريد أن أقول: إن للتثنية في لغة التنزيل فوائد ذات خصوصيات تاريخية، فأنت حين تتلو قوله تعالى: ﴿ فَأْتِيا فرعَونَ فقولا إنّا رسولُ ربّ العالمين﴾[3].

الخطاب للاثنين وهما موسى وهارون، والفعلان مسندان إلى ضمير الاثنين، وجاء خبر «إنّ» وهو «رسول» مفرداً، وكان حقّه أن يجيء مثنّى

---

(١) ومن هذا المصادر المثنّاة نحو: حنانَيكَ وسعْدَيكَ ولبَّيكَ، ودواليكَ، ويلحق بهذا «ظِهْرانَيهم» و«حَواليَ » وكذلك هَذاذَيكَ من المصادر.

(٢) سورة النساء، آية ١١.

(٣) سورة الشعراء، آية ١٦.

«رسولا»، ولو أنّا تعقّبنا القراءات لوجدنا قراءة تؤيد هذا، ولو كانت من غير القراءات العالية.

وكأن أهل اللغة من المفسرين وغيرهم أدركوا هذه المشكلة فذهبوا في تأويلهم إلى أن المراد بـ«الرسول» في هذه الآية المصدر أي «الرسالة»(١).

ونتلو قوله تعالى: ﴿فَأْتِياه فقولا إنّا رسولا ربِّك﴾(٢).

أقول: وفي هذه الآية ورد خبر «إن» مثنًّى وهو «رسولا» فتحقّق بذلك أسلوب التثنية. وأشار أهل اللغة من المفسرين وغيرهم إلى أن تثنية «رسول» في هذه الآية أريد بها «المُرسَل» لا المصدر وهو «الرسالة» كما في الآية السابقة(٣).

أقول: إن تمييز المفسرين بين «رسول» في الآية السابقة، و «رسولا» في الآية اللاحقة هو تأويل حسن، ولكني قد أقول: إن «رسول» و «رسولا» بمنزلة واحدة، وكلاهما دال على «المرسَل» وهو «الرسول». وإذا كان من موضع إشكال فمردّه أن لغة التنزيل نزلت بعربية خاصة هي عربية تلك الحقبة التاريخية، ولنا أن نَرى صدق هذا فيما أثر من شواهد لغوية أخرى من لغة التنزيل وغيرها وهي العربية التي وقفنا عليها في الشعر والرجز القديمين. وهذا يعني أن الحدود اللغوية التي ادركها اللغويون والنحاة في باب الجمع وباب التثنية وغيرهما لا يمكن أن تكون كما قالوا في الأحقاب المتقدمة. ومن هنا كان للغة التنزيل الفائدة العظمى في معرفة تاريخ العربية وتطورها.

ونتحول إلى مشكلة أخرى بل فائدة أخرى حين نتلو قوله تعالى: ﴿فقال لها وللأرض ائْتِيا طَوعاً أو كَرهاً قالتا أتَينا طائِعين﴾(٤).

---

(١) انظر تأويل الآية في «الكشاف».
(٢) سورة طه، آية ٤٧.
(٣) انظر تأويل الآية في «الكشاف» وغيره من كتب التفسير.
(٤) سورة فُصِّلَت، آية ١١.

أقول: والضمير في «لها» عائد إلى «السماء» في أول هذه الآية وهو قوله تعالى: ﴿ثم استَوى إلى السماء وهي دخان...﴾.

و «التثنية» حاصلة في لفظتي «السماء» و «الأرض» والفعلان «ائْتِيا» و«قالتا» يشيران إلى ذلك باسنادهما إلى ضمير التثنية. و «السماء» في لغة التنزيل مؤنث، والآيات الكثيرة تثبت هذا، قال تعالى:

﴿وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء أقلعي...﴾[1].

﴿إنا زيَّنا السماء الدنيا بزينة الكواكب﴾[2].

﴿ثم استوى إلى السماء وهي دخان...﴾[3].

﴿يوم تكون السماء كالْمُهْل...﴾[4].

ولم يخرج عن التأنيث المستفيض إلا ما ورد في الآية: ﴿السماءُ مُنْفَطِرٌ به، كان وعده مفعولا﴾[5].

ولسنا على هدىً من عود الضمير في «به»، والإخبار بـ «منفطِر»، وهو مذكر، لا بد أن نجد له سعة في العربية.

ونقف وقفة قصيرة على «طائعين» في حال السماء والأرض، وهي جمع مذكر، والأصل مثنًى مؤنث، وهو «السماء والأرض»، وجمع المذكر هذا مختص بالعاقل، فكيف يقال في هذا الموضع المشكل؟

والجواب عن هذا أن «نظم القرآن» نظم بديع يراعي الفواصل، والفاصلة في الآيتين اللتين تسبقان هذه الآية هي الياء والنون في «العالَمين» و«السائلين»، ثم تأتي «طائعين» فحسن النظم وإن وَليها «العزيز العليم» في آية

(١) سورة هود، آية ٤٤.

(٢) سورة الصافات، آية ٦.

(٣) سورة فُصِّلت، آية ١١.

(٤) سورة المعارج، آية ٨.

(٥) سورة المزمل، آية ١٨.

لاحقة هي قوله تعالى: ﴿وزيّنا السماء الدنيا بمصابيح وحفظاً، ذلك تقدير العزيز العليم﴾[1].

ونتلو قوله تعالى: ﴿وأن تجمعوا بين الأُختَيْن إلا ما قد سلف﴾[2].

أقول: ليس في هذه الآية موضع إشكال، ولكني أردت أن أقف على «الأختين»، وهي مثنّى «أخت». إن التاء في «أخت» هي تاء التأنيث كالتاء في «بنت»، ولكن اللغويين ترددوا في هذه التاء فزعموا أنها ليست للتأنيث لأن تاء التأنيث يسبقها الفتحة. ولكن قولهم هذا يغفل الناحية التاريخية التي تطورت فيها العربية فكان النسق المستفيض الذي يظهر في سبق الفتحة للتاء. ومن هنا يكون لنا أن نعدّ «أخت» و«بنت» بقية قديمة مما احتفظت به العربية شأن غيرها من المواد اللغوية التي ورثناها مخالفةً للشائع الكثير المعروف.

وقد قالوا في هذه التاء: انها عوض من المحذوف، وهو الواو الذي يتم به بناء الثلاثي.

أقول: ومثل هذا قالوا في تاء: عِدة وسَنة، وشفة ونحو ذلك. وعندي أن هذه التاءات علامة التأنيث، وهي هاء التأنيث في الأصل[3].

ونتلو قوله تعالى: ﴿فقالوا أنؤمِن لبَشَرَيْنِ مثلنا وقومُهما لنا عابدون﴾[4].

ونقف على «بَشَرَين» وهي مثنى «بشر» والمراد بهما «رجلان».

ولنعد إلى «بشر» في لغة التنزيل، فهي مفرد مذكر في قوله تعالى: ﴿قالت رَبِّ أنّى يكون لي ولد ولم يَمْسَسْني بَشَر...﴾[5].

وهي جمع في قوله تعالى: ﴿بل أنتم بشر ممَّن خلَق...﴾[6].

---

(١) سورة فُصّلت، آية ١٢.

(٢) سورة النساء، آية ٢٣.

(٣) أقول: ادرك النحاة القدامى أن هاء التأنيث هي علامة التأنيث، ومعنى هذا أن «التاء» يصار إليها في وصل الكلمة المؤنثة بما بعدها كما تقول: شجرة البستان. انظر باب «التذكير والتأنيث» في «كتاب» سيبويه، وغيره من الكتب النحوية.

(٤) سورة المؤمنون، آية ٤٧.

(٥) سورة آل عمران، آية ٤٧.

(٦) سورة المائدة، آية ١٨.

وهي تتردد كذلك بين الإفراد والجمع في آيات عدّة، ولم ترد مثنّاة إلا في الآية التي اثبتناها موضعاً للدرس.

ودلالة «بشر» على الإنسان مطلقاً تتأتّى من أن الكلمة في الأصل تفيد الجلد، ومن هنا كان ظاهر الجلد «بشرة» بفتحتين، وجمعها «بَشَر» مثل شَجَرة وشَجَر. وقد توسعت العربية فذهبت إلى دلالة «البشر» على الإنسان عامة، ثم تنوّع الاستعمال فدلت على الإفراد والجمع. وأنت تجد في سعة العربية مجالاً للقول حين تدرك أن الفعل «بشّر» والمصدر «بُشرَى» و «بِشارة» هي في الحقيقة من «البشر»، وانطلاق «الأسارير» في جبين الإنسان، وانبساط الغضون عُبِّر عنه بالفعل من هذه المادة القديمة.

ونتلو قوله تعالى: ﴿ولِلّهِ ملك السموات والأرض وما بينهما...﴾[1].

أقول: ورد الضمير في قوله: «بينهما» على التثنية، والتثنية هنا اجتماع طرفَين هما «السموات» و «الأرض»، ولم يُراعَ في الآية أن «السموات» جمع فكيف تندرج في سياق تثنية؟

والجواب: إن حقيقة التثنية لم ينظر إليها بل نُظر إليها في سياق طَرَف يجتمع مع طَرَف آخر فالسموات طَرَف، والأرض طَرَف آخر فعُدّا في حيّز المطابقة مثنّى فجاء ضمير المثنّى على هذا الوجه[2].

ونتلو قوله تعالى: ﴿لِلّهِ ملك السموات والأرض وما فيهنّ﴾[3].

وفي هذه الآية تجتمع «السموات والأرض»، ولكن لم ينظر فيها إلى طَرَفين، بل رُوعيَ الجمع فجاء ضمير الجمع في قوله: «فيهنّ».

(١) سورة المائدة، آية ١٧.

(٢) وهذه الآية مثل ما ورد في قوله تعالى: ﴿وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما إلا بالحق﴾ ٨٥ سورة الحجر. ﴿أولم يَرَ الذين كفروا أن السموات والأرض كانتا رتقاً ففَتَقْناهما﴾ ٣٠ سورة الأنبياء. ﴿إن الله يُمسك السموات والأرض أن تزولا﴾ ٤١ سورة فاطر.

(٣) سورة المائدة، آية ١٢٠.

ومثل هذه الآية قوله تعالى: ﴿تُسبِّح له السمواتُ السبع والأرض ومن فيهنّ...﴾[1].

ولكننا نقرأ قوله تعالى: ﴿أولم يروا أن الله الذي خَلَق السموات والأرض قادر على أن يخلق مثلَهم﴾[2].

فأنت ترى أن «السموات والأرض» لم يُراع فيها سياق التثنية ولا الجمع المؤنث كما أثبتنا من الآيتين اللتين ورد فيهما «فيهنّ»، بل عُدّت «السموات والأرض» جمعاً مذكراً بدلالة الضمير في قوله «مثلهم».

أعود ثانية فأقول: إن سعة العربية في النظر إلى هذه المواد اللغوية تتجاوز ما هو داخل في حيّز الحدود والقاعدة.

ونتلو قوله تعالى: ﴿وإن طائفتانِ من المؤمنين اقتَتَلوا فأصلحوا بينهما فإنْ بَغَتْ إحداهما على الأخرى فقاتِلوا التي تبغي... فإنْ فاءَت فأصلحوا بينهما...﴾[3].

أقول: نقف في هذه الآية على كلمة «طائفتان» مثنى «طائفة»، و«الطائفة» جمع الناس. وقد روعي في «الطائفتين» معنى الجمع على أنها مثنى فجاء الفعل «اقتتلوا» مسنداً إلى ضمير الجمع المذكر، ثم عاد الضمير في قوله «بينهما» على المثنى، ثم عدنا إلى حقيقة اللفظ وهي كلمة مؤنثة كأنها مفرد «الطوائف»، فكان الأفعال: «تبغي» و «فاءت»، و «بَغَت»، ثم عاد ضمير التثنية في قوله «بينهما».

فأنت تجد مراعاة للمعنى تارة ومراعاة للّفظ تارة أخرى فجاء هذا التركيب الجميل، وهو أهم خصائص لغة التنزيل العزيز.

---

(١) سورة الإسراء، آية ٤٤.

(٢) سورة الإسراء، آية ٩٩.

(٣) سورة الحجرات، آية ٩.

وقد نقرأ هذه الأشتات وهي تجيء في السياق الشامل الذي عُدّ من الكثير الشائع، وذلك في قوله تعالى: ﴿إذ همَّت طائفتان منكم أن تفشلا والله وليُّهما﴾[1].

ونتلو قوله تعالى: ﴿كلتا الجنتين آتتْ أُكُلها...﴾[2].

أقول: ولفظ «كلا» و «كلتا» وإن دلاّ على التثنية، غير أن العربية قد تميل بهما إلى اللفظ فيكونان كالاسم المقصور، ويدل على هذا ما يكون من إعرابهما إذا أضيفا إلى اسم ظاهر كما في الآية التي ذكرت، فتكون كإعراب الاسم المقصور، والحركات تقدَّر على الألف، فإذا أضيفا إلى ضمير نحو: «كلاهما وكلتاهما» فيلحقان بإعراب المثنى فتقول: جاء كلاهما، ورأيت كِلَيهما.

وفي هذه الآية جاء الفعل «آتتْ» مقترناً بتاء التأنيث، ولم يلحقه ضمير التثنية، ولا نعدم أن نجد بين القرّاء من قرأ «آتتا» بألف الاثنين، وقد جاء «أكلها» بضمير الإفراد المؤنث.

أقول: وهذه القراءة التي لم تشتهر نظير ما في قوله تعالى: ﴿قد كان لكم آية في فِئتينِ التقتا...﴾[3].

ومن مراعاة المثنّى ما ورد من قوله تعالى: ﴿وبدَّلناهم بجنَّتَيهم جنَّتَين ذَواتَيْ أُكُلٍ خمط...﴾[4].

أقول: ومجيء الصفة «ذَواتَيْ» مكسوعة بعلامة التثنية «الياء» أمر يستدعي وقفة خاصة، ذلك أن «ذوات» جمع «ذات» وقد احتملت ياء التثنية، وهذا شيء من طرائف العربية. ومثل هذا قوله تعالى: ﴿ذواتا أفنان﴾[5]، و«ذواتا» أيضاً جمع «ذات»، ولكنها احتملت ألف التثنية، وهي صفة لـ «جنتان» في آية سابقة هي: ﴿ولمن خاف مقام ربّه جنّتان﴾[6].

(١) سورة آل عمران، آية ١٢٢.
(٢) سورة الكهف، آية ٣٣.
(٣) سورة آل عمران، آية ١٣.
(٤) سورة سبأ، آية ١٦.
(٥) سورة الرحمن، آية ٤٨.
(٦) سورة الرحمن، آية ٤٦.

ونتلو قوله تعالى: ﴿مُدْهامَّتان، * فبأي آلاء ربكما تكذِّبان﴾[1].

أقول: وقوله: «مُدهامَّتان» مثنّى صفة لـ «جنّتان» في آية سابقة هي: ﴿ومن دونهما جنّتان﴾[2].

والمعنى أن الجنّتين اشتدَّت خُضرتهما حتى بَدَتا سوداوَين. والخطاب للمثنّى في الآية التي تكررت في هذه السورة ٣١ مرّة، وليس في سياق السورة مثنى بل المراد هو المخاطب وهو مفرد، ولكن فواصل سورة الرحمن التي جاءت بالألف والنون اقتضت أن يُصار الخطاب إلى التثنية، وليس من مثنًى.

وهذا غير قوله تعالى: ﴿قال فمن ربُّكما يا موسى﴾[3] فالخطاب في هذه الآية يعود إلى المنادى وهو موسى، ونص الخطاب هو المثنى والمراد به هارون وموسى.

وقد يجتمع سياق التثنية بسياق الجمع فيأتي من ذلك شيء هو من خصوصيات لغة التنزيل، كقوله تعالى: ﴿هذان خصمان اختصموا في ربهم...﴾[4].

والفعل: «اختصموا» مسند إلى ضمير الجمع المذكر وليس لضمير الاثنين. وقد يكون هذا من باب أن المثنى قريب من الجمع، وأن أقل الجمع ثلاثة، والمثنى اثنان. وهذا من غير شك قد ورد في العربية في حقبة عصر القرآن.

ومن هذا قوله تعالى: ﴿فإذا هم فريقان يختصمون...﴾[5]

ولأهل التأويل أن يقولوا إن دلالة «الفريق» على الجمع، وهذا سوّغ هذا التوسع فجاء الفعل «يختصمون» مسنداً إلى ضمير الجمع المذكر.

---

(١) سورة الرحمن، الآيتان ٦٤، ٦٥.
(٢) سورة الرحمن، آية ٦٢.
(٣) سورة طه آية ٤٩.
(٤) سورة الحج، آية ١٩.
(٥) سورة النمل، آية ٤٥.

وقد يصرفنا هذا إلى قوله تعالى: ﴿**إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما...**﴾[1]. والآية في أسلوب الشرط والفعل «تتوبا» مسند إلى الف الاثنين، ولكن الآية جمعت إلى التثنية كلمة «قلوب» وهي جمع مسندة إلى ضمير الاثنين، فانظر كيف يدخل المثنى في سياق الجمع، ولعمري أن هذا لمن غريب لغة الذكر[2].

ونأتي إلى الآية التي وقف عندها النحاة واللغويون طويلاً وهي قوله تعالى: ﴿**ان هذان لساحران**﴾[3].

قلت: لقد وقف اللغويون طويلاً عند هذه الآية، فقد ذهب نفر إلى أن في القرآن لحناً، فقد روى أبو معاوية محمد بن خازم التميمي السعدي المتوفى سنة ١٩٣هـ، عن هشام بن عروة بن الزبير بن العوّام عن أبيه عن عائشة أنها قالت: «ثلاثة أحرف في كتاب الله هُنّ خطأ من الكاتب»، قوله: «إنّ هذان لساحران...»[4]، وهذه قراءة ابن كثير وحفص، أما أبو عمر بن العلاء فقد قرأ: «إن هذين لساحران على الجهة الظاهرة المكشوفة. وقد قرأ ابن مسعود: «أن هذان لساحرانِ» بفتح همزة «أن» وهي بمعنى «نَعَم»[5]. وقد قرأ أُبَي «إن هذان لساحران» باسكان نون «إنْ».

أقول: والذي في شواهد العربية يثبت أن الآية جاءت على لغة قديمة يلزم فيها المثنى الألف[6]، وأنشدوا:

---

(١) سورة التحريم، آية ٤.

(٢) ويندرج في هذا قوله تعالى: ﴿والنجم والشجر يسجدان﴾ ٦ سورة الرحمن: إن «النجم» و«الشجر» يفيدان الجمع وقد أخبر عنهما بـ «يسجدان»، وهذا من باب تقريب المثنى من الجمع خدمة للفاصلة.

(٣) سورة طه، آية ٦٣.

(٤) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن ص ٣٤.

(٥) الزمخشري، الكشاف ٣/٢٧.

(٦) الرضي، شرح الكافية ٢/١٧٣.

واهـاً لهـنـدٍ ثـم واهـاً واهـا    يـا ليتَ عينـاها لنـا وفـاهـا
إنّ أبـاهـا وأبـا أبـاهـا    قـد بلغـا في المجـد غايتـاهـا

وجاء في «لسان العرب» قول هوبر الحارثي:

تـزوّد منـا بـين أذنـاه ضربـةً    دعتـه إلى هـابي الـتراب عقيم[1]

ولغة بني الحارث بن كعب قلب الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها ألفاً فيقولون: أخذت الدرهمان، واشتريت ثوبان[2].

وقد نسبت هذه اللغة لأقوام آخرين عدا بني الحارث بن كعب، فهي معروفة لدى بني العنبر وبطون من ربيعة وبكر بن وائل وزبيد وخثعم وهمدان ومزدادة وعذرة[3].

وقد اجتهدتُ في الألف والياء في المثنى وذهبت بها إلى أن الياء قد تأتي من إمالة الألف نحو الكسر[4].

وكأن «القرّاء اختلفوا فهذا يرفع ما ينصبه ذاك، وذلك يخفض ما يرفعه هذا[5]». وهذا يعني أن القرّاء اجتهدوا فاختلفوا.

ومما يدخل في باب التثنية تثنية «زوج» والزوج واحد وهو نظير آخـر، وكـلاهما زوج كـالذكـر والأنثى، قال تعـالى: ﴿وأنه خلق الـزوجَين الـذكر والأنثى﴾[6]. وعلى هذا يفهم قوله تعالى: ﴿فيهما من كل فاكهة زوجان﴾[7].

---

(١) لسان العرب ١٠/٦٤، ١٩/١٦٣، ٢٠/٢٢٩.
(٢) تأويل مشكل القرآن ص ٣٦، الصاحبي لابن فارس ص ٢٠.
(٣) السيوطي، همع الهوامع ١/٤٠.
(٤) فقه اللغة المقارن ص ٧٥ ـ ٩٢.
(٥) الطبري، تفسير ١٧/١٢٠.
(٦) سورة النجم، آية ٤٥.
(٧) سورة الرحمن، آية ٥٢.

## خاتمة:

هذه إلمامة موجزة عرضت فيها للتثنية في لغة التنزيل لما اشتملت عليه من خصوصيات لا نجدها واضحة على هذا النحو في كلام العرب شعرهم ونثرهم.

وتسجيل هذه الخصوصيات يضيف مادة إلى تاريخ العربية وتطورها. وقد يكون من المفيد أن أختم هذه الإلمامة بما ورد في «فقه اللغة» للثعالبي في «فصل في إجراء الاثنين مجرى الجمع»:

قال الشعبي في كلام له في مجلس عبد الملك بن مروان: رجلان جاءوني؛ فقال عبد الملك: لحنتَ يا شعبي، قال: يا أمير المؤمنين لم ألحن، مع قول الله ـ عزّ وجلّ ـ: ﴿هذان خصمان اختصموا في ربّهم﴾[1] فقال عبد الملك: لله درّكَ يا فقيه العراقين، قد شفيتَ وكَفَيت»[2].

أقول: وسعة العربية واختلاف فنون القول ترد على المتنطعين الذين يتعجلون بالتخطئة، وليس لهم من ذخيرة يستظهرونها من كلام العرب، وأنّى لهم ذلك.

---

(١) سورة الحج آية ١٩.

(٢) الثعالبي، فقه اللغة ص ٣٣١ (بتحقيق مصطفى السقا، والأبياري وشلبي).

# ما يتصل بالمثنى والجمع أيضاً

وقفت فيما وقفت على جملة من الفوائد اللغوية تتصل بما يكون من أبنية العربية، وكيف ذُهِب بها في إعراب المعربين. وهذه الفوائد قد أثبتها الثعالبي في كتابه الشهير «فقه اللغة وسر العربية» وهي:

فصل في الجمع بين شيئين اثنين

ثم ذُكِر أحدهما في الكناية دون الآخر، والمراد به كلاهما معاً

«من سُنن العرب أن نقول: رأيتُ عَمراً وزيداً وسلّمت عليه، أي عليهما. قال الله ـ عزَّ وجلَّ ـ: ﴿**والذين يكنِزون الذهب والفضّة ولا ينفقونها في سبيل الله**﴾(١). وتقدير الكلام: ولا ينفقونها في سبيل الله، وقال تعالى: ﴿**وإذا رأوا تجارةً أو لهواً انفضّوا إليها**﴾ (٢) وتقديره انفضّوا اليهما. وقال ـ جلَّ جلاله ـ: ﴿**والله ورسوله أحقُّ أن يُرضوه**﴾(٣)، والمراد: أن يرضوهما(٤).

**أقول**: لقد أخطأ بعض المستشرقين الأوائل ومنهم «نولدكه» الألماني حين ذهب، وهو يجهل خصائص القرآن، إلى أن هذه الفوائد اللغوية خطأ، وقد فاته أن القرآن جاء بلسان عربيٍّ مبين، والعربية في عصر القرآن تؤذن بهذه السعة والسماحة، وهو شيء من «شجاعة» العربية على رأي أبي الفتح عثمان بن جنّي.

---

(١) سورة التوبة آية ٣٤.

(٢) سورة الجمعة آية ١١.

(٣) سورة التوبة آية ٦٢.

(٤) فقه اللغة ص ٣٢٨.

لقد جاء الضمير، وهو يعود إلى المثنى ضمير إفراد إرادة العموم لا الخصوص. وقد عدّ الثعالبي هذا من «سُنن العـرب» في لغتهم، وكأنـه أدرك ما نـدعوه «التطوّر التاريخي للعربية».

وجاء أيضاً في «فقه اللغة»: فصل في جمع شيئين من اثنين.

قال الثعالبي: «من سُنن العرب إذا ذكرت اثنين أن تُجريَهما مُجرى الجمع، كما تقول عند ذكر العُمرَين والحسنَين، وكما قال ـ عزَّ ذكره ـ: **﴿إن تتوبا إلى الله فقد صَغَت قلوبُكما﴾**[1] ولم يقل: قلباكما، وكما قال ـ عزَّ وجلَّ ـ: **﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾**[2]، ولم يقل يَدَيْهما[3].

وجاء أيضاً: فصل في جمع الفعل عند تقدّمه على الاسم[4].

قال الثعالبيّ: رُبَّما تفعل العرب ذلك، لأنه الأصل، فتقول: جاءوني بنو فلان، وأكلوني البراغيث، وقال الشاعر:

رأيْنَ الغـواني الـشيـب لاحَ بعـارضي فـأعـرَضْنَ عنّي بـالخـدود النـواضِرِ[5]

وقال آخر:

نُتِـجَ الـربيـع محـاسنـاً ألقَحْنَها غُرّ السحـائب[6]

---

(١) سورة التحريم آية ٤.

(٢) سورة المائدة آية ٣٨.

(٣) فقه اللغة ص ٣٢٨.

(٤) أقول: استعمل الثعالبيّ عبارة «جمع الفعل»، وهذا ليس قول النحويين، لأن الفعل لا يجمع بل يسند إلى ضمير الجمع.

(٥) البيت من شواهد النحويين في اسناد الفعل لضمير الجمع المذكر، وهو من شواهد الألفية (انظر شرح شواهد ابن عقيل). وقائل البيت ابو محمد بن عبدالله العتبي (معجم الشعراء للمرزباني (ص ٣٥٧)، ونسب أيضاً إلى عمر بن أبي ربيعة.

(٦) البيت لأبي فراس الحمداني (انظر حاشية ص ٣٢٨ من فقه اللغة).

وفي القرآن: ﴿وأسَرّوا النجوى الذين ظلموا﴾[1]؛ وقال ـ جلَّ ذكره ـ: ﴿ثم عَمُوا وصَمّوا كثير منهم﴾[2].

أقول: وهذه الظاهرة اللغوية التي وردت في القرآن وبعض الأبيات دليل على أن القرآن والشعر القديم وثائق تاريخية تثبت شيئاً من تاريخ العربية ثم تطوّرها بعد أن تم توحيد اللغات الخاصة في عربية موحّدة كانت لغة القرآن أجلّ صورها. وهذا الذي بقي من تلك اللغات مما يمكن أن يُعَدّ مخلّفات لغوية تقوم دليلاً تاريخياً على حال العربية قبل القرآن. وقد يكون لي أن أذهب إلى أن كثيراً من هذه المخلفات قد امّحت آثاره بعد شيوع لغة القرآن.

وأضاف الثعالبيّ في: «فصل في إقامة الواحد مُقام الجمع» فقال: هي من سُنَن العرب إذ تقول: «قرَرنا به عيناً» أي أعيناً. وفي القرآن: ﴿فإن طِبْن لكم عن شيء منه نفساً﴾[3]، وقال ـ جلَّ ذكره ـ: ﴿ثم نُخرجكم طفلاً﴾[4] أي أطفالاً، وقال تعالى: ﴿وكم من مَلَكٍ في السموات لا تُغني شفاعتهم شيئاً﴾[5]، وتقديره: وكم من ملائكةٍ في السموات، وقال ـ عزّ من قائل ـ: ﴿فإنهم عدوّ لي إلّا ربَّ العالمين﴾[6].

وقال: ﴿هؤلاء ضَيفي﴾[7]، ولم يقل: أعدائي ولا أضيافي. وقال ـ جلَّ جلاله ـ: ﴿لا نُفرِّقُ بين أحَدٍ منهم﴾[8]، والتفريق لا يكون إلاّ بين اثنين، والتقدير: لا نُفرِّق بينهم؛ وقال: يا أيّها النبيُّ و﴿إذا طلّقتم النساء﴾[9]. وقال:

---

(١) سورة الأنبياء آية ٣.
(٢) سورة المائدة آية ٧١.
(٣) سورة النساء آية ٤.
(٤) سورة الحج آية ٥.
(٥) سورة النجم آية ٢٦.
(٦) سورة الشعراء آية ٧٧.
(٧) سورة الحجر آية ٦٨.
(٨) سورة البقرة آية ١٣٦.
(٩) سورة البقرة آية ٢٣١.

﴿وإنْ كنتُم جُنُباً فاطَّهَّروا﴾[1]. وقال: ﴿والملائكة بعد ذلك ظهيرٌ﴾[2].

ومن هذا الباب سُنّة العرب، أن يقولوا للرجل العظيم، والملك الكبير: انظروا في أمري؛ ولأن السادة والملوك يقولون: نحن فَعَلْنا، وإنّا أمَرْنا، فعلى قضية هذا الابتداء يخاطبون في الجواب، كما قال تعالى عمّن حَضَره الموت: ﴿رَبِّ ارجعونِ﴾[3].

أقول: ولباب الإفراد والتثنية والجمع في لغة القرآن خصوصيات خاصة تشير إلى أن العربية حين وصلت إلى الحد الفاصل بين المفرد والمثنى والجمع قطعت مرحلة طويلة، ألا ترى مثلاً أن ما يسمّى اسم الجمع مثل ركب وضأن ووفد، وقوم وطير ورهط ونحو ذلك يتردد في باب المطابقة بين الإفراد والجمع، ومن غير شك أن المثنى هو أقرب إلى الجمع.

وكذلك ما كان مثل شَجَر وثَمَر وبَقَر ونحو ذلك يجري المجرى نفسه، وليس الواحد من هذا إلا شيئاً حادثاً بعد الجمع، فقد صير إليه بإلحاق تاء الواحدة، فالتاء للواحدة كما هي للتأنيث.

وكذلك ما كان مثل يهود ونصارى ومجوس فإنه غلب فيه الجمع، وليس الواحد إلا حادثاً بإلحاق ياء النسبة فقالوا: يهوديّ ونصرانيّ ومجوسيّ. وعلى هذا يقال: انكليزيّ أي من الانكليز وأمريكي من الامريكيين، وفرنسيّ من الفرنسيين ونحو ذلك.

ويأتي مصداق هذه العلاقة اللغوية بين ما هو مفرد وما هو جمع في قول الثعالبيّ في «فصل في الجمع يراد به الواحد»، قال:

---

(١) سورة المائدة آية ٦.

(٢) سورة التحريم آية ٤.

(٣) سورة المؤمنون آية ٩٩. وانظر فقه اللغة ص ٣٢٩.

«من سُنَن العرب الإتيان بذلك، كما قال تعالى: ﴿ما كان للمشركين أن يَعمُروا مساجدَ الله﴾[1]، وإنما أراد المسجد الحرام، وقال ـ عزّ وجلّ ـ: ﴿وإذ قتَلتُم نفساً فادّارَأتم فيها﴾[2]، وكان القاتل واحداً.

ومثل هذا قوله في: «فصل في أمر الواحد بلفظ أمر الاثنين»:

تقول العرب: افعَلا ذلك، والمخاطب واحد، كما قال الله عزّ وجلّ ـ: ﴿ألقِيا في جَهَنَّم كلَّ كَفّارٍ عنيد﴾[3]، وهو خطاب «لمالك» خازن النار. وكما قال الأعشى:

وصَلِّ على حين العشيّات والضُحَى ولا تعبُد الشيطان واللهَ فاعبُدا[4]

ويقال: إنه أراد: واللهَ فاعبُدَنْ، فقلَبَ النون الخفيفة ألفاً. وكذلك قوله ـ عزَّ وجلَّ ـ: ﴿ألْقِيا في جَهَنَّم﴾[5].

أقول: وجملة هذا يثبت خصائص العربية التاريخية مثبتة في لغة التنزيل العزيز، وهذه لا تتضح في نص آخر غير نصوص القرآن، وليس في الشعر القديم إلا أشتات يسيرة من هذه المادة التاريخية.

---

(١) سورة التوبة آية ١٧.
(٢) سورة البقرة آية ٧٢.
(٣) سورة قَ آية ٢٤.
(٤) ديوان الأعشى ص ١٣٧ (بتحقيق محمد حسين).
(٥) سورة قَ آية ٢٤.

# تداخل المفرد والمثنى والجمع

من المفيد أن أقف على جملة من النصوص في هذه المسألة التي اجتمع فيها المثنى والجمع فجاء من ذلك شيء سمحت به العربية فأقول:

«قال تعالى: ﴿إنْ تتوبا إلى الله فقد صَغَت قلوبكما﴾[1]. والخطاب هنا للمثنى، ولم يمنع ذلك من مجيء «قلوبكما» وهي جمع احتمل ألف الاثنين، وهذا هو الموضع الذي ينبغي الإشارة إليه.

وجاء من هذا في «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح»: «إزرة المؤمن إلى أنصاف ساقيه»[2].

أقول: كأن الحديث الشريف اتجه إلى «أنصاف» وهي جمع، وابتعد عما يمكن أن يكون ثقيلاً غير مقبول وهو «نصفَي» مثنًى مضاف.

ومن ذلك ما ورد «من قول أبي جُحَيفة - رضي الله عنه - «خَرَج رسول الله ﷺ بالهاجرة فأُتِيَ بوَضوء فتَوَضَّأ. فصلّى بنا الظهر والعصر، وبين يَدَيه عَنزَة، والمرأة والحمار يمرّون من ورائهما»[3].

(١) ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح (عالم الكتب - بيروت) ص ٦١. سورة التحريم آية ٤.
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق ص ٩٣.

أقول: وقد أُخبر عن «المرأة والحمار»، وهما مثنًّى، بالجملة الفعلية «يمرّون» ولم يأتِ يَمرّانِ، لتتم المطابقة.

ومن هذا ما رواه ابن عباس - رضي الله عنهما - «مَرّ النبيّ ﷺ بحائط من حيطان المدينة أو مكّة فسمع صوتَ إنسانَين يُعَذَّبان في قبورهما»(١).

أقول: والمسألة في «انسانَين» مثنًّى، وهما «يُعذَّبان» بضمير التثنية، ثم جاءت «قبورهما» جمعاً محتملاً ضمير المثنى، وذلك نظير قوله تعالى: ﴿فقد صَغَتْ قلوبُكما﴾.

وجاء في «العقد الفريد»: «وأما طلحة والزبير فلو لَزِما بيوتهما لكان خيراً لهما»(٢).

أقول: وهذا من التداخل الذي أشرنا إليه، وهو من الخصائص الظاهرة.

ويندرج في هذا ما جاء في قوله تعالى: ﴿هذان خصمان اختصموا في ربّهم﴾(٣).

قال الزجاج: «عند المؤمنين والكافرين، وكل واحد من المؤمنين خصم»(٤).

أقول: وهذا من حيث التأويل صحيح، ولكن الذي في الآية من الناحية اللغوية شيء من تداخل الصيغتين.

وأقف على الأبيات الآتية:

أتبيتُ ريّان الجفون من الكرَى وأبيتُ منكَ بليلة الملسوعِ(٥)

(١) المصدر السابق ص ١٩٨.
(٢) ابن عبد ربه، العقد الفريد ٥/٨١.
(٣) سورة الحج آية ١٩.
(٤) لسان العرب ١٢/١٣١.
(٥) ابن هشام، مغني اللبيب ص ٨٧٦ (تحقيق مازن المبارك وآخرين).

وقول الراجز:

وَمَهْمَهينِ قَذَفَيْنِ مَرْتَيْنْ ظهراهما مثل ظهور التُّرْسَيْنْ[1]

وقول الآخر:

أقلِّب فيه أجفاني كأنّي أعُدُّ بها على الدهر الذنوبا[2]

وقال ابو الطيب:

وما أنا مِمّن يدخل الحبُّ قلبَه ولكن مَن يُبصِرْ جفونَكِ يعشَقِ[3]

وقال آخر:

كتبتُ اليكِ بماء الجفون وقلبي بماء الهوى مُشرَبُ[4]

وقال آخر:

رأت جَبَلاً فوق الجبال إنِ التَقَتْ رؤوس كبيريهِنَّ ينتطحانِ[5]

ومما يندرج في هذا قوله تعالى: ﴿**والسارق والسارقة فاقطعوا أيديَهما**﴾[6]. فالمقطوع من السارق والسارقة يداهما، ولكن وُضع الجمع موضع الاثنين[7].

وجاء في الحديث: «أمرنا أن نُخرج الحُيَّض يوم العيدين»[8]. والأصل: يَومَي العيدين.

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح ص ٦١.
(٢) ابن رشيق، عمدة ٢/٤٣.
(٣) ديوان المتنبي.
(٤) ذيل الأمالي ص ٨٩.
(٥) ابن جنّي، الخصائص ١/٤٠١.
(٦) سورة المائدة آية ٣٨.
(٧) ما منَّ به الرحمن ١/٢١٥.
(٨) شواهد التوضيح ص ٦٠.

ومن هذا ما جاء بإفراد ما في حديث الوضوء من قول الراوي: «ومسح أذنيه ظاهرهما وباطنهما»[1] وهذا يصدق فيما حكى الفراء من قول بعض العرب: «أكلت رأس شاتين»[2]. وكأن لغة الشعر تؤذن بالكثير من هذا، فمنه قول الشماخ:

حمامةَ بطن الواديَيْن ترنَّمي سقاك من الغُرِّ الغوادي مطيرها[3]

وموضع الشاهد «بطن الواديين» حيث أفرد البطن، والقياس تثنيته. ومثل هذا قول أبي ذؤيب:

فتخالسا نفسيهما بنوافذٍ كنوافذ العُبُط التي لا تُرقَعُ[4]

فقد جعل كل واحد منهما يختلس صاحبه بالطعن.

وهذا فاش في العربية فإننا نقرأ: «سقطا على وجوههما»[5] فجمع الوجه والسياق مثنى ومنه قول أحدهم: «ما تجفّ جفونها من البكاء»[6]. ومن هذا قول القائل:

يا صاحبيّ فدَتْ نفسي نفوسكما وحيثما كنتما لُقّيتما رَشَدا[7]

وقول الأبيرد اليربوعي:

ترى العين تستعفيك من لمعانها وتحسر حتى ما تقلّ جفونها[8]

وفي هذين البيتين شيء من هذا الازدواج ففي البيت الأول جاءت

(١) المصدر السابق.
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق.
(٤) المصدر السابق ص ٦١.
(٥) الأغاني (بولاق) ١٩/١٠٥.
(٦) الأغاني ١٧/٦٩.
(٧) مجالس ثعلب ١/٣٢٣.
(٨) العمدة ٢/٩٨.

«نفوسكما» والأصل «نفسيكما». وفي البيت الثاني جاءت «جفونها»، وحقها «جفنها» لأن الكلام على «العين»، وهي مفرد.

وقال المتنبي:

وما أنا ممّن يدخل الحبّ قلبه    ولكنّ من يُبصر جفونَكِ يعشقِ[1]

ومن هذا قوله تعالى: ﴿ما وُوري عنهما من سَوءاتهما﴾[2]. وقد اجتمع المثنى والجمع.

ومن هذا قول أبي لهب: «رأسي بين رؤوسكما حرام إن لم تطلّقا ابنتي محمد»[3]. وقال تعالى: ﴿والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين﴾[4] ومن هذا ما ورد في «الأغاني»: «تعاوراه بأسيافهما»[5]. ومثل هذا قول أحدهم: «ملأت أفواهكما بالجوهر»[6]. وجاء من هذا قوله عليه الصلاة والسلام لعلي - رضي الله عنه -: «إذا أخذتما مضاجعكما»[7].

وقال تعالى: ﴿وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث إذ نفشت فيه غَنَم القوم وكنّا لحكمهم شاهدين﴾[8]

وجاء في «طبقات النحويين»[9] النص الآتي:

وذلك أنهم - لعنهم الله - [أراد الشيعة] لما ملوا البلد أظهروا تبديل

---

(١) ديوان المتنبي.

(٢) سورة الأعراف آية ٢٠.

(٣) مجالس ثعلب ٢/٣٣٨ هامش ٤.

(٤) سورة يوسف آية ٤.

(٥) الأغاني (بولاق) ١١/١٧.

(٦) العقد الفريد (تحقيق العريان وآخرين) ٢/٢٠.

(٧) شواهد التوضيح ص ٢٠٠.

(٨) سورة الأنبياء آية ٧٨.

(٩) طبقات النحويين (ط. دار المعارف) ص ٢٤٠.

الشرائع وإحالة السنن وبدروا إلى رجلين كبيرين من أصحاب سحنون فقتلوهما، وعرّوا أجسادهما...».

وهكذا اجتمع المثنى والجمع.

وجملة هذا مادة نستعين بها على مسيرة العربية وانتقالها من هذه الظواهر التاريخية إلى مرحلة اللغة التي يحكمها القياس، وإن بقي شيء يحتفظ بطابع السماع، على أن النحاة واللغويين لم يستوفوا العربية استيفاءً وافياً، وربما وقفوا على ما هو فاشٍ كثير، كما بدا لهم، وفاتهم مواد أخرى.

وقد تقول: إن الدافع للنحاة واللغويين في دأبهم اللغوي ـ النحوي كان بسبب معرفة لغة القرآن وفهمها والحفاظ عليها مما عرض لها من آفة اللحن. وهذا صحيح إلا أنهم لم يستوفوا هذه اللغة استيفاءً تاماً فقد ورد فيها مما نبّه عليه المختصون بمعاني القرآن، ما يبتعد عن علم النحويين. لقد عرفنا أن «إذ» ظرف لما مضى من الزمان، و «إذا» ظرف لما استقبل من الزمان، وهذا هو قول النحويين الذي درج عليه الدارسون.

غير أن «إذ» قد وردت في شيء من لغة التنزيل موافقة لـ «إذا» في إفادة الاستقبال، وكأن النحويين لم يدركوا هذا ولا وقفوا عليه، في حين أن المعنيين بلغة التنزيل أشاروا إليه، ومنه قوله تعالى: **﴿وأنذِرْهم يوم الحسرة إذ قضي الأمر﴾** (1).

وقوله تعالى: **﴿وأنذرهُم يومَ الآزفة إذ القلوب لدى الحناجر كاظمين﴾**(2).

وقوله تعالى: **﴿فسوف يعلمون * إذ الأغلال في أعناقهم﴾** (3).

---

(1) سورة مريم آية ٣٩.
(2) سورة غافر آية ١٨.
(3) سورة غافر، آيتان ٧٠، ٧١.

وكما استعملت «إذ» بمعنى «اذا» استعملت «إذا» بمعنى «إذ» كقوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين كفروا وقالوا لإخوانهم اذا ضربوا في الأرض أو كانوا غُزًّى لو كانوا عندنا ما ماتوا وما قُتلوا﴾ (١).

وكقوله تعالى: ﴿ولا على الذين اذا ما أتوكَ لتحملَهم قلتَ لا أجدُ ما أحملكم عليه﴾ (٢).

وكقوله تعالى: ﴿وإذا رأوا تجارةً أو لهواً انفضّوا إليها﴾ (٣).

قال ابن مالك (جمال الدين محمد عبدالله) النحوي: ««لأن» لو كانوا عندنا ما ماتوا وما قُتلوا» و «لا أجدُ ما أحملكم عليه» مقولان فيما مضى. وكذا «الانفضاض» المشار إليه واقع فيما مضى. فالمواضع الثلاثة صالحة لـ «إذ» وقد قامت «إذا» مقامها»(٤).

ومن المفيد أن أعرض لشيء من المواد التي أشار إليها ابن مالك مما قصَّر فيها النحويون فأضيف: «فيما يقع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً».

قال ابن مالك: ومنه قول النبيّ ﷺ: «من يَقُم ليلة القدر غُفِرَ له»(٥).

وقول عائشة ـ رضي الله عنها ـ: «إن أبا بكر رجل أسيف، متى يقم مقامك رقَّ»(٦). تضمّن هذان الحديثان وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً لفظاً، لا معنًى، والنحويون يستضعفون ذلك. ويراه بعضهم مخصوصاً بالضرورة(٧).

---

(١) سورة آل عمران آية ١٥٦.
(٢) سورة التوبة آية ٩٢.
(٣) سورة الجمعة آية ١١.
(٤) ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٠.
(٥) أخرجه البخاري في: ٢ ـ كتاب الإيمان، ٢٥ ـ باب قيام ليلة القدر من الإيمان.
(٦) أخرجه البخاري في: ٦٠ ـ كتاب الأنبياء، ١٩ ـ باب قوله تعالى ﴿لقد كان في يوسف وإخوته آيات للسائلين﴾.
(٧) شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٤.

وأضاف ابن مالك: والصحيح الحكم بجوازه مطلقاً لثبوته في كلام أفصح الفصحاء، وكثرة صدوره عن فحول الشعراء كقول نهشل بن ضمرة:

يا فارسَ الحَيِّ يوم الرَّوع قد علموا ومِدْرَهَ الخَصْم لا نِكساً ولا وَرَعا
ومدركَ التَّبْل في الأعداء يطلُبُه وما يَشأْ عندهم من تَبْلِهم مَنَعا[1]

وكقول أعشى بن قيس:

وما يُرِد من جميعٍ، بعْدُ، فرَّقَهُ وما يُرِدْ، بَعْدُ، من ذي فُرقةٍ جَمَعا[2]

وكقول حاتم:

وإنَّكَ مهما تُعطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ وفَرْجَكَ نالا مُنْتَهى الذَّمِ أجْمَعا[3]

وكقول رؤبة:

ما يُلْقَ في أشداقهِ تَلَهَّما اذا أعادَ الزَّأْرَ أو تَنَهَّما[4]

ومثله:

إنْ يسمَعوا رِيبةً طاروا بها فَرَحاً عنّي وما سمعوا من صالحٍ دَفَنوا[5]

ومثله:

إنْ تَستجيروا أجَرْناكم وإنْ تِهنوا فعندَنا لكُمُ الإنجادُ مبذولُ[6]

---

(١) البيتان في كتاب «وقعة صفين».
(٢) وروايته في قصيدة الأعشى: «لَمّا يُرد...
(٣) من شواهد مغني اللبيب ٢/٢٠، وفي أمالي القالي ٢/٣١٨، وروايته فيه: وإنكَ إن أعطيت... وفي هذه الرواية لم يكن البيت موطن شاهد.
(٤) في «مجموع أشعار العرب».
(٥) من شواهد المغني ٢/١٩٧، وهو في «الحماسة» ٤/١٢ (طبعة بولاق) وقائله: قَعنَب بن ضمرة.
(٦) شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٦.

ومثله:

مـتى تَـأتِـهِ أَلْفيتَـهُ مُـتَكَـفِّـلاً بنُصْـرةِ مذعـورٍ وتَرفيـه بائسِ[1]

ومثله:

إنْ تَصرمـونـا وصلنـاكم وإنْ تَصِلوا مَـلأْتُـمُ أنْـفُسَ الأعداءِ إرهابـا[2]

قال ابن مالك: «ومما يؤيّد هذا الاستعمال قوله تعالى: **﴿إن نَشأْ نُنَزِّلْ عليهم من السماء آيةً فظَلَّت أعناقهم لها خاضعين﴾**[3]. فعطف على الجواب الذي هو «نُنَزِّل» «ظلَّت» وهو ماضي اللفظ. ولا يُعطَف على الشيء غالباً إلا ما يجوز أن يحلّ محلّه. وتقدير حلول «ظلّت» محلَّ «ننزّل»: إنْ نَشأ ظلّت أعناقهم لما ننزِّل خاضعين.

ولهذا الاستعمال، أيضاً مؤيّد من القياس، وذلك أن محلّ الشرط مختص بما يتأثر بأداة الشرط لفظاً وتقديراً. واللفظيّ أصل للتقديريّ. ومحل الجواب غير مختص بذلك، ولجواز ان يقع فيه جملة إسمية وفعـل أمر أو دعـاء، أو فعل مقرون بقد أو حرف تنفيس أو بلن أو بـ «ما» النافية. فإذا كان الشرط والجواب مضارعين وافقا الأصل. لأن المراد منهما الاستقبال. ودلالة المضارع عليه مخالفة للوضع. وما وافق الوضع أصل لما خالفه. وإذا كان ماضيين خالفا الأصل، وحسَّنهما وجود التشاكل. وإذا كان أحدهمـا مضارعـاً والآخر مـاضياً حصلت الموافقة من وجه، والمخالفة من وجه. وتقديم الموافق أولى من تقديم المخالف، لأن المخالف نائب عن غيره. والموافق ليس نائباً. ولأن المضارع بعد أداة الشرط غير مصروف عما وضع له، إذ هو باقٍ على الاستقبال. والماضي بعدها مصروف عمّا وضع له، إذ هو ماضي اللفظ مستقبل المعنى. فهو ذو تغيّر في اللفظ دون

(١) المصدر السابق.

(٢) قال العيني: أنشده ابن جنّي وغيره، ولم ينسبه أحد إلى قائله، وانظر شواهد التوضيح ص ١٦.

(٣) سورة الشعراء آية ٤.

المعنى، على تقدير كونه في الأصل مضارعاً. فرَدَّتْه الأداة ماضي اللفظ ولم يتغيّر معناه. وهذا مذهب المبرّد. أو هو تغيّر في المعنى دون اللفظ، على تقدير كونه في الأصل ماضي اللفظ والمعنى. فغيّرت الأداة معناه دون لفظه. وهذا هو المذهب المختار. وإذا كان ذا تغيّر، فالتأخّر أولى به من التقدّم لأن تغيير الأواخر أكثر من تغيير الأوائل»(١).

أقول: وقد يرد في لغة الشعر ما يبتعد عن القاعدة التي تشيع استعمالاً. ولا نستطيع أن نحمل ذلك على الشذوذ والندور، بل إني لأميل إلى أن هذا الخروج عن القاعدة شيء من سعة العربية، ولا سيما ما كان من ذلك في لغة الشعر.

ومن هذا حمل «متى» على «إذا» وحمل «إذا» على «متى».

قال ابن مالك: «ونظير حمل «متى» على «إذا»، وحمل «إذا» على «متى» حملهم «إن» على «لو» في رفع الفعل بعدها؛ وحملهم «لو» على «إن» في الجزم بها. فمن رفع الفعل بعد «إن» حملاً على «لو» قراءة طلحة: ﴿فـإمَّا تَرَيْنَ من البشر أحداً﴾(٢) بسكون الياء وتخفيف النون، فأثبت نون الرفع في فعل الشرط بعد «إنْ» مؤكدة بـ «ما»، حملاً لها على «لو». ومن الجزم بـ «لو» حملاً على «إنْ» قول الشاعر:

لـو تـعُـدْ حـين فـرَّ قـومُـك بي    كـنـت في الأمـن في أعـزِّ مـكـان(٣)

ومثله:

لـو يَشَـأْ طـارَ بـه ذو مَـيـعـةٍ    لاحقُ الآطـال نَهْدٌ ذو خُصَـلْ(٤)

---

(١) شواهد التوضيح ص ١٦ ـ ١٧.
(٢) سورة مريم آية ٢٦.
(٣) لم يرد في كتب الشواهد.
(٤) من أبيات الحماسة ٧٣/٣ (ط. بولاق) وقائلته امرأة من بني الحارث، وهو من شواهد الكافية وشروح الألفية، والمغني، والهمع.

ومثله قول الآخر:

تـامَت فؤادَكَ لـو يحـزُنْـكَ مـا صَنَعَتْ  إحـدى نسـاء بني ذُهْـل بن شيبـانـا[١]

أقول: جاء الفعل مجزوماً بعد «لو» وهو خلاف الشائع المشهور، ولكني لا أقول انها ضرورة «ارتكبها» الشاعر، ذلك أن «الضرورة» موطن ضعف، وليس الشاعر ذو القوة والسطوة لاجئاً إليها. إنها سماحة العربية وسعتها وسطوة الشاعر وفنه، كل اولئك يأتي بهذه اللغة الشعرية.

وليس لي أن اقول كما قال ابن مالـك وغيره من النحـويين واللغـويين بجعلهم أن ما ورد من هذه المواد خارج عن «معيارية»[٢] العربية. وهل كانت هذه «المعيارية» غير سعة العربية وسماحتها؟ وهل لي أن أقول إن قائلة البيت «لو يشأ طار به...» وهي امرأة من بني الحارث كما ورد في «الحماسة»، وقائل البيت الآخر «تامت فؤادكَ...» وهو لقيط بن زرارة، غير فصيحين لأنهما خرجا على هذه «المعيارية»؟

لا، لن أقول ذلك، بل إني أذهب إلى فصاحة ما كان من قولهما.

ومن حمل هذه المواد الفصيحة القـديمة عـلى التجاوز قـول النحويـين: «اجراء المعتل مجرى الصحيح بإثبات ألف المعتل الآخر والاكتفاء بتقدير حذف الضمة التي كان ثبوتها منوياً في الرفع»[٣].

ومن هذا قول القائل:

وتـضحــكُ مـنّي شيـخــةٌ عبشميــةٌ  كــأنْ لم تَــرَ قبــلي أسيــراً يمــانيــا[٤]

---

(١) وقائله لقيط بن زرارة، كما في لسان العرب (ت.ي.م).

(٢) استعملت «المعيارية»، وهي مصطلح معاصر، لضرورتها، وقد أبحت هذا لنفسي.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح ص ٢٠.

(٤) من شواهد العربية، والبيت لعبد يغوث الحارثي، وهو من شواهد «المغني». وقال القالي في «ذيل الأمالي»: قال الأخفش: هذه رواية أهل الكوفة، وهو عندنا خطأ. والصواب «تَرَيْ» بحذف النون، علامة الجزم.

وقول الآخر:

إذا العجوزُ غَضِبت فطَلِّقِ ولا تَرَضّاها ولا تَمَلَّقِ[١]

وليس لنا أن نحمل بيسر ما ورد في الشاهدين على الضرورة، وذلك أن شيئاً من ذلك ورد في قول النبيّ ﷺ: «مَن أكَل من هذه الشجرة فلا يغشانا»[٢].

ومن هذا أيضاً قراءة قنبل ﴿إنه مَن يتَّقِ ويصبرْ فإن الله لا يُضيع أجرَ المحسنين﴾[٣].

وكذا قول الشاعر:

أَلَم يأتيكَ والأنباءُ تَنْمي بما لاقَتْ لبون بني زيادِ[٤]

ومنه قول عائشة - رضي الله عنها -: إنْ يقُم مقامَك يبكي[٥].

وقول رسول الله ﷺ في إحدى الروايتين: «مرو أبا بكر فليُصلّي بالناس»[٦].

ومنه قول الشاعر:

هَجَوتَ زبّان ثمّ جئتَ معتَذراً من هَجوْ زبّان لم تَهجو ولم تَدَعِ[٧]

قلت: هذه العربية في سعتها، وهي ليست خاصة بالشعر فقد استفاض الخبر من ذلك في لغة النثر.

---

(١) من شواهد العيني، وقائله رؤبة.
(٢) أخرجه البخاري في: ١٠ - كتاب الأذان، ١٦٠ - باب ما جاء في الثوم النيء والبصل والكراث.
(٣) سورة يوسف آية ٩٠.
(٤) من شواهد «الكتاب» وقائله قيس بن زهير.
(٥) أخرجه البخاري في: ١٠ كتاب الأذان، ٦٧ - باب من اسمع الناس تكبير الإمام.
(٦) أخرجه البخاري في: ١٠ - كتاب الأذان، ٦٧ - باب من أسمع الناس تكبير الإمام.
(٧) قال العيني: لم أقف على قائله.

نعم، قد يتجاوز الشاعر فيخرج عن الحد المألوف معتمداً أن فنّه يجيز له ذلك، وأن المعربين يتقبّلون ما سمعوه ولا يحملونه على التجاوز.

وقد اهتدى النحويون واللغويون إلى «الاشباع» فجعلوا الألف متولدة عن إشباع فتحة الراء، بعد سقوط الألف جزماً، وقالوا: هي لغة معروفة، أي إشباع الحركات وتوليد الأحرف الثلاثة بعدها. ومهما قيل في تعليل هذه المادة اللغوية فإن الأمر لا يعدو عن سعة العربية وتعدد لغاتها.

ومن ذلك قراءة أبي جعفر: ﴿سواءٌ عليهم أستغفَرْتَ لهم﴾[١] بمدّ الهمزة. والأصل: استَغفَرْتَ، بهمزة وصل، ثم دَخَلَت همزة الاستفهام فصار أاستغفَرتَ، بالقطع والفتح والقصر. مثل: ﴿أصطَفَى البنات على البنين﴾[٢]، وسَقطت همزة الوصل سقوطاً لا تقدير معه، كما يُفعَل بها بعد واو العطف وفائه، وأشبعت فتحة همزة الاستفهام فتولّدت بعدها ألف، كما قالوا: بينا زيد قائم جاء عمرو، يريدون: بين أوقات قيام زيد جاء عمرو، فأُشبعت فتحة النون وتولّدت الألف.

وحكى الفراء عن بعض العرب: أكلتُ لحما شاة. يريد: لحم شاة، فأشبع فتحة الميم وتوّلدت الألف[٣].

أقول: وكأن النحاة واللغويين ذهبوا في مواطن «إشباع» إلى القول بالضرورة، وأن ليس للشاعر إلا اللجوء إليها. وفاتهم أن الشاعر المفلق، لولا شعوره بسطوته، لكان له أن يبتعد عن هذا الذي حملوه على الضرورة.

وهل لي أن أقول ان الفرزدق «مضطرّ» في قوله:

فظلاّ يخيطان «الوراق» عليهما  بأيديهما من أكل شرِّ طعامِ

---

(١) سورة المنافقون آية ٦.

(٢) سورة الصافات آية ١٥٣.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح ص ٢٢.

وفي طوقه أن يدير الأمر على غير هذا فلا يذهب إلى «الوراق» ويريد به «الوَرَق».

ومثل هذا قول ابن هرمة من قصيدة في رثاء ابنه:

فأنت من الغوائل حين تُرمَى ... ومن ذمّ الرجال «لمُنْتَزاحِ»

وقول الراجز:

أقول إذ خرَّت على «الكَلكال» ... يا ناقتا ما جُلتِ من مَجال

وقول الفرزدق:

تَنْفي يداها الحَصَى في كل هاجرةٍ ... نَفْيَ «الدنانير» تَنقادُ «الصياريفِ»[1]

أقول: وليس لنا أن نذهب إلى الضرورة، ذلك أن شيئاً من هذا جاء في القراءات، ومن ذلك رواية أحمد بن صالح عن ورش: ﴿ مالكِ يوم الدين﴾[2]. وقراءة الحسن ﴿سأُورِيكُم دار الفاسقين﴾[3]، بإشباعِ ضمة الهمزة. ومثل ذلك رواية أحمد بن صالح عن ورش: ﴿إيّاكَ «نعبدُ» وإياكَ نستَعين﴾[4]، بإشباع ضمة الدال.

وليس غريباً ما ورد في «الخزانة»[5] من قول الشاعر:

وأنني حوثما يَثني الهوى بَصَري ... من حَوْثما سلكو أدنو «فأنظورُ»[6]

---

(١) أقول الأبيات المتقدمة وردت في باب «إشباع الحركة» في كتب اللغة كالشافية لابن الحاجب، وشرحه للرضي، وفي المعاجم كما في لسان العرب.

(٢) سورة الفاتحة آية ٣.

(٣) سورة الأعراف آية ١٤٥.

(٤) سورة الفاتحة آية ٤.

(٥) خزانة الأدب، انظر «الشاهد».

(٦) انظر: شرح الشافية «باب إشباع الحركات، وانظر لسان العرب «حوث».

وقول الراجز:

عَيْـطاء جمّـاء العـظام عُـطبـولْ  كـأنَّ في أنيـابهـا «القـرنفـولْ»[1]

## خاتمة:

هذه وقفات على نصوص قديمة شعراً ونثراً تتردّد بين القاعدة والشذوذ. وقد اقتصرت على هذا الموجز أتخذ منه دليلاً على أن هذا التقسيم إلى القاعدة والشذوذ ليس من العلم، ذلك أن ما عرف بالشذوذ عربية كثيرة ربما لا تقل في التردّد عما أطلق عليه «قواعد». ولو أني واصلت المسيرة لكان لي من هذا كله كتاب واف يشتمل على الكثير مما يندرج في سعة العربية.

(١) لسان العرب «قرنفل».

# الفصل السادس

## العربية وإجادة النظم

إن ما يتصل بباب التقديم والتأخير يندرج في حسن النظم، ثم إنه بعد ذلك يفي بخصوصية تتصل بالدلالة وإصابة الغرض.

وقد أحسن الثعالبي في القسم الثاني من كتابه «فقه اللغة»، وهو الذي سماه «سر العربية» حين أثبت فصلاً[١] في تقديم المؤخّر وتأخير المقدّم فقال:

«العرب تبتدىء بذكر الشيء والمقدَّم غيره كما قال ـ عزّ وجلّ ـ: **﴿يا مريم اقنُتِي لربِّكِ واسجُدي واركَعي مع الراكعين﴾**[٢]، وكما قال تعالى: **﴿فمنكم كافر ومنكم مؤمن﴾** [٣]، وكما قال ـ عزّ وجلّ ـ: **﴿يَهَب لمن يشاء إناثاً ويهَبُ لمن يشاء الذكور﴾**[٤]، وكما قال تعالى: **﴿وهو الذي خلق الليل والنهار﴾** [٥].

أقول: وقد فطن الثعالبي إلى دقائق «النظم» فأدرك أن الذي قد يُبتدأ به ليس هو المقدّم المراد بحفز الاسماع له وتوجيه النظر إليه. وهذا يعني أن «العناية» بالشيء حين تقديمه قد يُصار إليها بأسلوب آخر. وقول الثعالبي: «والمقدّم غيره» أراد به أن إحسان النظم استدعى أن يُعدَل عما يجب أن يُقدّم، وهذا خلاف الكثير المشهور.

---

(١) الثعالبي، فقه اللغة ص ١٣٢٢ (بتحقيق السقا والأبياري وشلبي).
(٢) سورة آل عمران آية ٤٣.
(٣) سورة التغابن آية ٢.
(٤) سورة الشورى آية ٤٩.
(٥) سورة الأنبياء آية ٣٣.

وأضاف الثعالبي مما يندرج في «التقديم والتأخير» قوله تعالى: ﴿آتوني أفرِغْ عليه قِطْراً﴾ [1] تقديره «آتوني قطراً أفرِغ عليه»، وكما قال - جلّ جلاله -: ﴿الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عِوَجاً * قيِّماً﴾[2]، وتقديره: أنزَلَ على عبده الكتاب قيِّماً ولم يجعل له عِوَجاً[3]. ولكن الثعالبي لم يوفق لما أراد حين جعل قول امرىء القيس:

ولو أنَّ ما أسعَى لأدنى معيشةٍ كفاني، ولم أطلُب، قليلٌ من المالِ

من هذا الباب في سلوكه سبيل التقديم والتأخير، لأن التقدير: كفاني قليل من المال، ولم أطلبه. وأهل البلاغة جعلوا البيت من شواهد فساد التركيب.

وعقد الثعالبي فصلاً في «كتابه» وسمه بـ«إضافة الاسم إلى الفعل» فقال: «هو من سُنَن العرب، تقول: هذا عامُ يُغاثُ الناسُ[4]، وهذا يومُ يدخُلُ الأميرُ».

وفي القرآن: ﴿ربِّ فأنْظِرْني إلى يومِ يُبْعَثون﴾[5]، وقال - عزَّ ذكرُه -: ﴿هذا يومُ لا ينطقون﴾[6]. وفي الخبر عن النبيّ - ﷺ -: «إنّ المريضَ ليخرُجُ من مَرَضه كيومِ وَلَدَته أُمُّه».

---

(١) سورة الكهف آية ٩٦.

(٢) سورة الكهف، الآيتان ١، ٢.

(٣) الثعالبي، فقه اللغة ص ٣٣.

(٤) أقول: وقول الثعالبيّ هذا يومئ إلى قوله تعالى: ﴿ثم يأتي من بعد ذلك عامٌ فيه يُغاث الناس﴾ ٤٩ سورة يوسف. غير أن الثعالبي ذهب إلى أن الاسم يضاف إلى جملة الفعل «يغاث الناس»، ومن هنا حسنت الإضافة، ولم يحسن تنوين «عام»، وهذا عكس ما ورد في الآية ذلك أن «عام» فيها قد فصل بينه وبين الجملة الفعلية بالجار والمجرور «فيه» فكما حسن النظم في الآية حَسُن كذلك في شاهد الثعالبي، ولو نُوِّن «عام» في الشاهد الذي أتى به لم يحسُن النظم.

(٥) سورة ص آية ٧٩.

(٦) سورة المرسلات آية ٣٥.

أقول: والاضافة هنا قد حسن فيها، ولولا الإضافة لكان على القائل أن ينوِّن، والتنوين زيادة تطيل الكلام لا يحسن بها النظم.

وعقد المؤلف فصلاً «في الكناية عمّا لم يَجر ذكره من قبل» فقال:

«العرب تقدّم عليها توسعاً واقتداراً واختصاراً، ثقة بفهم المخاطب، كما قال - عزّ ذكره -: ﴿كلُّ مَن عليها فانٍ﴾[1]، أي مَن على الأرض؛ وكما قال: ﴿حتى توارَت بالحجاب﴾[2]، يعني الشمس، وكما قال - عزَّ وجلَّ -: ﴿كلاّ إذا بلغَت التَراقي﴾[3]، يعني الروح، فكنَى عن الأرض والشمس والروح، من غير أن يُجري ذكرها[4].

أقول: وقوله «الكناية» من مصطلح أهل البلاغة والنحاة الكوفيين لما دُعِيَ عند البصريين «الضمير». واستعمال الضمير هنا من غير ذكر عائده قبله يفي بحاجة المعرب المتوخي للايجاز اعتماداً على فهم القارىء الفطن، وهذا باب يدخل في إحسان نظم الكلام.

وأضاف الثعالبي أبياتاً أدرجها في الفصل نفسه مؤدية - كما أراد - الغرض عينه وهي: قال حاتم الطائي:

أماويَّ ما يُغني الثراءُ عن الفَتَى    إذا حَشْرَجَتْ يوماً وضاق بها الصدر

يعني إذا حشْرَجَت النفس. وقال دِعْبِل:

إنْ كان ابراهيم مضطلعاً بها    فلتَصْلُحَنْ من بَعده لُمخارقِ

يعني الخلافة، ولم يُسمِّها فيما قبل[5].

---

(١) سورة الرحمن آية ٢٦.
(٢) سورة ص آية ٣٢.
(٣) سورة القيامة آية ٢٦.
(٤) فقه اللغة ص ٣٢٤.
(٥) المصدر السابق.

وقال عبدالله بن المعتز:

وَنَــدْمـانٍ دَعَــوْتُ فهَبَّ نَحْــوي     وسَلْسَلَهــا كــما انخَــرَطَ العقيقُ

يعني: وسَلْسَلَ الخمر، ولم يجر ذكرها[1].

أقول: نعم إن الأبيات تندرج في الفصل الذي عقده الثعالبي، غير أني أرى أن الشاعر لم يسعَ إلى هذا تأكيداً للغرض، بل فرضت عليه ذلك قضية الوزن التي كثيراً ما تضطر الشاعر إلى أن يقول ما يعلم أن اللغة على سعتها وسماحتها لا تؤذن بذلك.

وعقد الثعالبي فصلاً في «الحمل على اللفظ والمعنى للمجاورة» فقال:

«العرب تفعل ذلك فتقول: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، و «الخَرِب»: نعت الجُحْر، لا نعت الضَّب، ولكن الجوار عمل عليه، كما قال امرؤ القيس:

كــأنَّ ثــبــيــراً في عــرانــين وَبْــله     كــبــيرُ أنــاسٍ في بِجــادٍ مُــزَمَّــلِ

فالمزمَّل: نعت «للشيخ»، لا نعت البجاد، وحقُّه الرفع، ولكن خَفَضه للجوار، وكما قال الآخر:

يــا ليتَ شيخَـكَ قـد غَـدا     مُـتـقـلِّداً سـيــفــاً ورُمحــا

والرُمح لا يُتَقَلَّد، وإنما قال ذلك لمجاورته للسيف.

وفي القرآن: ﴿فأجمعوا أمـرَكمُ وشركـاءَكم﴾[2]. ولا يقـال: أجمعت الشركـاء، وإنما يقـال: جمعتُ شركائي، وأجمعتُ أمـري؛ وإنمـا قـال ذلـك للمجاورة. كما قال النبيُّ - ﷺ -: «ارجِعْنَ مأزوراتٍ غير مأجورات» وأصلها مـوزورات، من الوِزْر، ولكن أجـراها مُجـرى المأجـورات للمجـاورة بينهما، وكقوله: بالغَدايا والعَشايا، ولا يقال: الغَدايا إذا أُفردَت عن العشايـا، لأنها

(١) المصدر السابق.
(٢) سورة يونس آية ٧١.

الغَدَوات: والعامّة تقول: جاء البَرْدُ والأكسية، والأكسية لا تجيء ولكن للجوار حق في الكلام»[1].

أقول: إن مراعاة اللفظ تقتضي مراعاة الأبنية، وهذا يدخل في باب «التناسب». والعربية تحتفل بهذه المراعاة ولو خالفت أصلاً من أصول اللغة، ألا ترى أن المعرب يصير إلى الخفض وحق الكلمة الرفع، ويتحول إلى مخالفة البنية الصرفية حفاظاً على التناسب، وهذا التحول كما في «مأزورات» يندرج في باب الخطأ.

ومن هذا قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع في قوله تعالى: ﴿سلاسلاً وأغلالاً وسعيراً﴾[2] وحق «سلاسلاً» أن تكون «سلاسلَ» بغير تنوين، ولكن التناسب قضى أن يتجاوز هذا فتُنوَّن الكلمة خلافاً للمعروف.

وهذا كله يدخل في إحسان النظم الذي هو من خصائص العربية.

ومثل هذا فصل عقده الثعالبي لما أشرنا إليه وهو «التناسب» فأتى بما يناسب «الحمل على اللفظ والمعنى للمجاورة» الذي أثبتناه وعلّقنا عليه، فقال مضيفاً:

«العرب تسمّي الشيء باسم غيره إذا كان مجاوراً له أو كان منه بسبب كتسميتهم المطر بالسماء، لأنّه منها ينزل، وفي القرآن: ﴿يرسل السماء عليكم مدراراً﴾[3] أي المطر، وكما قال - جلّ اسمه -: ﴿إني أراني أعصرُ خمراً﴾[4]، أي عنباً، ولا خفاء بمناسبتهما، وكما يقال: عفيف الإزار، أي عفيف الفَرْج، في أمثال كثيرة...»[5].

أقول: والتناسب في هذا شيء من كمال العربية الذي أقيم على إحسان النظم.

---

(١) فقه اللغة ص ٣٢٦.

(٢) سورة الإنسان آية ٤.

(٣) سورة نوح آية ١١.

(٤) سورة يوسف آية ٣٦.

(٥) فقه اللغة ص ٢٦ - ٢٧.

## خاتمة:

كنت قد عرضت في هذا «الموجز» للنحو القديم وأصالته، وكيف أن النحاة المتقدمين قد صنعوه على غير مثال مُثِّل لهم. لقد حفزهم إلى صنعهم هذا لغة التنزيل وما كان فيها من فوائد وخصائص قد فاجأتهم. ثم إن اللحن والتجاوز على حدود اللغة صارا من الأمور التي تصكّ سمعهم. لقد اهتدوا بسليقتهم وما ورثوه من معرفة لغوية وجدوها في مادة الأدب القديم، إلى وضع النحو. وقد أعانهم على صنعهم منطق لغوي أفاد من العلوم الإسلامية ولا سيما علم الكلام. وقد كان من العلم أن ندفع ما قيل وما يقال عن تأثير منطق ارسطو في النحو. وقد شارك في هذا الدفع جمهرة من الدارسين العرب وغيرهم.

ثم عرضت للدرس الحديث في النحو الذي عرفه الغربيون وشاع منه «النحو التحويلي» الذي بشر به والتزمه العالم الامريكي نؤام تشومسكي، ثم شدا الدارسون العرب أشتاتاً منه وصاروا يهللون له بحق أو باطل، ويسعون إلى ابتسار نماذج من تراكيب يدَّعون فيها أنها شيء «تحويلي» جديد. وقلت: إن من حق الغربيين أن يجتهدوا ويبدعوا، وإن كان هذا الاجتهاد موضع نظر، ذلك أن «النحو التحويلي» لم يصل إلى الدرجة التي يكون فيها علماً يدخل في الكتب التعليمية عندهم.

غير أن أصحابنا العرب وصلوا في هذا الجديد إلى أنه نهاية العلم فصنّفوا فيه وأوحوا إلى الدارسين الذين لم يكونوا على مقربة من خصوصيات العلم، أن ما جاءوا به لا بد أن يكون منهج المتعلّم. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل راحوا يفتشون عما خيل إليهم أنه من منهجهم في مصادرنا القديمة. لقد ذهب

غير واحد يتعقب ما في «الكتاب» لسيبويه، و«الأصول» لابن السراج وغيرهما فيقف على مواد لم يدركها على حقيقتها ملصقاً بها ما يريد في منهجه «التحويلي» وما يتقوّله من «البنية العميقة» و«البنية السطحية».

نرى أحد هؤلاء يذهب إلى أن «التذكير» بنية عميقة، و «التأنيث» بنية سطحية لافتقاره إلى علامة التأنيث، وشيء مثل هذا يدّعي فيه ما لا يعينه بأية حال.

لقد عرضت لهذا، وقلت إن باب «التقديم والتأخير» لدى عبد القاهر الجرجاني يندرج في باب النظم، ولا يمكن أن نقصره على «منهج التحويل» الجديد، ذلك أن التقديم يقتضيه حسن النظم الذي هو ملاك البلاغة، كما أن «التأخير» كذلك.

أين كلام سيبويه وسائر النحاة الاقدمين، وكلام عبد القاهر من هذا الذي يضطربون فيه؟

ثم عرضت لنماذج منهج التحويل التي بسطها بعض الدارسين العرب.

وقد بدا أن أتحول إلى النحو فأقول ان مادته القديمة قد أثقلت بمواد لغوية بعيدةٍ عن علم النحو الذي جُلّ ما يتصل به هو الإعراب، وما يتصل بهذا من مواد حروف وأفعال وأسماء. ثم أشرت إلى أن كثيراً من مواده قد ذهبت بل انعدمت في الفصيحة المعاصرة، وقد أشرت إلى هذه المواد. ثم عرضت لشيء من المواد اللغوية التي لم يستوفِ درسها النحاة القدامى.

وهذا كله يفرض علينا أن نتبيّن ضربين من الدرس النحوي هما:

١ ـ النحو التاريخي القديم ندرسه كما ندرس المواد التاريخية فنطّلع على مصادره وتطور مادته طوال العصور. وهذا يعفينا من أن تأخذنا حماسة التعصب للقديم لقِدَمه بل ندرسه فنقف على ما أحسن فيه الدارسون الأوائل، كما نقف في الوقت نفسه على ما قصروا فيه.

ولسنا ننكر التقصير، ذلك أن القدماء على إحسانهم في معرفة الأصوات، وضبطهم لكثير من مسائل هذا العلم، قد قصروا في فهم الأصوات الصائتة التي يدخل فيها ما أسموه بالحركات، وهي أصوات قصيرة في الحقيقة.

٢ ـ النحو العربي الجديد: وأريد به ما يدخل في القواعد النحوية مستقراة من نصوص العربية المعاصرة، وأريد بها اللغة التي يتقيد بها الأدباء وغيرهم ولا يتسمّحون بقبول ما خالف أصول العربية.

وهذا يعني أن كثيراً مما يُلتزم في لغة العاملين في الصحافة ومثلهم طائفة من أهل العلوم الاجتماعية الإنسانية، لا يمكن أن يكون مادة نستقري فيها النحو الجديد.

وبعد فهذا جهد سلكت فيه سبيل العلم ابتغي فيه الخير لجمهرة الدارسين.

# فهرست الكتاب

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|

| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |



## باب الباء



## باب التاء

| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |



## باب الثاء



## باب الجيم



## باب الحاء

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|



## باب الخاء



## باب الدال



## باب الذال



## باب الراء



## باب الزاي



## باب السين

| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |



## باب الشين



## باب الصاد



## باب الضاد



## باب الطاء



## باب الظاء



## باب العين

**الموضوع** **الصفحة**

الموضوع الصفحة

## باب النون



## باب الهاء



## باب الواو